www.kassioun.org

1185

الاثنين 29 تموز 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3321775» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

التفريط بـ«الخطوط السورية»: نموذج آخر عن بيع التاريخ والمستقبل! [12]

الافتتاحية

العالم الجديد سيُصاغ شرقاً... ضمناً سورية!

أثارت اللاورقة المتعلقة بسورية التي أطلقتها مجموعة دول أوروبية مؤخراً، وكذلك تعيين سفير إيطالي في سورية بعد انقطاع طويل، جملة من ردود الأفعال.

وكما هي العادة في وسائل الإعلام المحسوبة على المتشددين من الطرفين السوريين، ظهر تطابق كامل تقريباً في قراءة وتفسير هذه المستجدات، وإنْ ترافق ذلك مع أهازيج على جانب، ولطم وندب على الجانب المقابل.

اتفق المتشددون على أنّ هذه المستجدات هي استكمالٌ لعملية «التطبيع مع النظام»، التي يمكنها أن تصل في نهاية المطاف بسورية إلى ما قبل 2011.

تكمن الحقيقة، فيما نعتقد، في مكانٍ آخر تماماً، تكشفه كلماتٌ مفتاحية ضمن اللاورقة نفسها، المشار إليها آنفاً؛ فاللاورقة التي تتحدث عن سياسة جديدة تجاه سورية، تفصح عن هدفها بالكلمات التالية: «زيادة نفوذنا السياسي [في سورية]».

وهذه الكلمات المفتاحية تكشف ضمنياً حقيقة تراجع الوزن الأوروبي والغربي عموماً في سورية، وهذه «المواقف الجديدة» بهذا المعنى، هي محاولة للدخول من الشباك بعد أن تمّ إغلاق الباب.

الشباك الذي تريد القوى الغربية الدخول منه، هو شباك «تغيير سلوك النظام»، عبر «خطوة مقابل خطوة»؛ وجوهر هذه العملية هو محاولة نسف 2254، والذهاب نحو تعميق الأزمة وإطالتها وتكريس تقسيم الأمر الواقع. وأكثر من ذلك، فإنّ التوقيت يكشف عن سعيٍ غربيٍ محموم لمحاولة قطع الطريق على التسوية السورية التركية، وعلى عمل أستانا باتجاه الحل السياسي وباتجاه تطبيق 2254، عبر محاولة إحداث توازنٍ هدفه تصفير المحصلة، وإبقاء الواقع القائم على حاله، والسماح له بمزيد من التردي والتدهور.

رغم هذه المحاولات، فإنّ الوقائع أشياء عنيدة، ولا تنفع معها مساحيق التجميل؛ فالوزن الغربي، ليس في سورية فقط، بل وفي العالم بأسره، هو في تراجع متسارعٍ ومستمر، وعلى المستويات كلها: الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والروحية...

بالمقابل، وضمن الصراع الجاري عالمياً وفي منطقتنا، فإنّ عملية صياغة العالم الجديد تجري بالضبط على يد القوى الصاعدة، على يد الشرق. وينبغي للقوى الوطنية السورية التي ما تزال لديها أوهام حول وزن الغرب وقدرته على تقرير مصير بلادنا، أو التأثير الجدي في هذا المصير، أن تتخلص بأسرع وقت من هذه الأوهام، لأنها أوهام ضارة وقاتلة.

الحل في سورية لن يكون غربياً بحالٍ من الأحوال، وإنما سيكون شرقياً، بأيادٍ سورية وبإرادة سورية، وعبر تفاهم وتعاون بين مجموعة أستانا والصين، ومجموعة من الدول العربية الأساسية في مقدمتها مصر والسعودية.

وكذلك، فإنّ الحل سيكون عبر «2254 فقط ولا شيء غيره... كاملاً والآن!»، ولن يكون عبر «خطوة مقابل خطوة» أو عبر «تغيير سلوك النظام» ... ناهيك عن «سياسة أوروبية جديدة»، هي في الحقيقة استمرارٌ للسياسة القديمة، ولكن ضمن طورٍ أكثر وضوحاً وعلنية، وبتكليف أمريكي في نهاية المطاف، وبهدف إطالة الأزمة وتعميقها!

شؤون عمالية

مستويات مخيفة من البطالة

02

ملف «سورية 2024»

دليقان: تجديد وتمديد رئاسة الهيئة استنساخٌ لأساليب الأنظمة الديكتاتورية

06

شؤون محلية

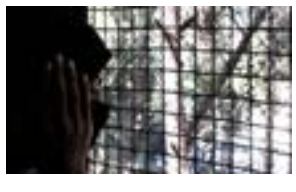

الخطف من أجل الفدية ظاهرة سلبية متفاقمة تحتاج الحل الجذري!

14

شؤون عربية ودولية

«إعلان بكين» أبعد ممّا جاء في صفحاته!

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمال مستبعدون عمّا يجب تعديله في قانون العمل 17

إنّ أيّ قانون أو تشريع يكون معبّراً عن موازين القوى، وعن قدرة كلّ قوة على التعبير عن مصالحها التي يتضمّنها القانون المراد إصداره، والعمل وفقه، حيث تَخضعُ الطبقة المهيمنة اقتصادياً وسياسياً الطبقاتِ الأخرى لقانونها بفعل عوامل متعددة؛ منها حرمان الطبقات المنهوبة من إمكانية الدفاع عن مصالحها المفترض تمثيلُها بالقوانين، حتى وإنْ تناقض ذلك أو تعارض مع مصالح هذه الطبقات الأساسية، وانعكس ضرراً على حقوقها. فهذا الضّرر الذي يحدثه القانون بمصالح الطبقات يحرمها من إمكانية الدفاع عن نفسها.

كل فترة زمنية يجري طرح إعادة النظر بقانون العمل رقم 17، ولكن هذا يجري بعيداً عن أيّ مشاركة للعمّال في قول موقفهم هذا، ولو أرادَ المعنيّون مشاركةَ العمّال موقفهم، لأمكنَ تحقيق ذلك بطرق مختلفة. والطارحون لأمرِ التعديل مختلفون فيما يجب تغييره أو تعديله من مواد، ولكن الخلاف أو التباين ليس كبيراً بينهم ولا يمسّ جوهر الأمر، ولكن كلا الطرفين وهما النقابات وأرباب العمل، ليسا ببعيدَين عن بعض ممّا يجب تعديله من مواد، فالمسافة قصيرة بينهما، بينما جوهر الأمر فيما يجب تعديله وهو ضمانُ حقّ الطبقة العاملة في الدفاع عن حقوقها ومصالحها بما فيها حقّها في الدفاع عن قانون عمل يتضمّن مصالحها وليس مصالح خصمها الطبقيّ فقط، وهذا يترجمه قانونياً النصُّ على حقّ الإضراب للعمّال الذي لا يؤتى على ذكرِه في قانوني العمل.

الطبقة العاملة السورية، التي قاومت القوانين الجائرة التي كان معمولاً بها سابقاً تواجه قوانين عمل جديدة تزيد في استغلالها وشقائها، حيث إنّ العمّال قد خرجوا «من تحت الدلف إلى تحت المزراب»، بإعادة إنتاج القوانين المعبّرة عن مصلحة البرجوازية المستندة إلى خبرة الرأسمالية في صياغة القوانين الناظمة للعلاقة بين أرباب العمل والعمال، والتي في جوهرها ترسيخٌ لنهب قوة العمل، وتحقيق أقصى ربحٍ يمكن تحقيقه بغضّ النظر عن النتائج المحتملة، الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، التي تنشأ من عمليات النهب والاستغلال الذي يتم تكريسه في قوانين العمل.

التجربة السابقة للحركة النقابية لعبت دوراً مهمّاً في تنظيم العمال في حركة نقابية واحدة موحّدة، جعلت منها قوةً أساسية لا يمكن القفز عنها، وتجاوز مصالحها، وهذا ما لم يتم لحظه في قوانين العمل اللاحقة التي صدرت في عهد الوحدة وما بعدها، ليكتشف العمّال مع مرور الوقت أنّهم يخسرون حقوقَهم ومكتسباتهم تباعاً، خاصةً مع تبني اقتصاد السوق الاجتماعي، وتطبيق السياسات الليبرالية، وتعليمات المؤسسات المالية الرأسمالية. ولم تستطع الحركة النقابية إلى حدٍّ بعيد مواجهةَ هذه السياسات ونتائجها الكارثية على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني برمته.

مستويات مخيفة من البطالة

إنّ مشكلة البطالة لا تزال تؤرّق الاقتصاد السوري منذ ما قبل انفجار الأزمة عام 2011، وازدادت أضعافاً مضاعفة بعد عام 2011، وخلال السنوات العشر الماضية. ولم تقتصر حالات البطالة على الطبقة العاملة فقط بل تعدتها إلى مختلف القطاعات المهنية باعتبارها بطالةً مقنَّعة نتيجةً لتوقّف الأعمال في شتّى المجالات.

القطاع الخاص الذي تعوّل عليه الحكومة

يشهد القطاع الخاص تراجعاً عامّاً في الأداء وانخفاضاً بمعدلات الإنتاج إلى أدنى مستوياتها، وتتّجه العديدُ من المنشآت نحو تقليص العمالة أو الإغلاق بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وانعدام القدرة الشرائية للمواطنين، ممّا جعل آلاف الأسر ينحدرون إلى مستنقع الفقر المدقع وارتفاع معدل البطالة المرتفع أساساً.

تحدّث عضو غرفة تجارة دمشق عماد القباني أنّ القطاع الخاص يلجأ في الآونة الأخيرة إلى تقليص عدد الموظفين بسبب حالة الركود التي تشهدها الأسواق، وعدم القدرة على تصريف المنتجات، وضعف القدرة الشرائية، وأن الطبقة العاملة هي الخاسر الأكبر من تداعيات هذا التقليص بأعداد العمالة.

ومن جهته أكّد الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق مجدي جاموس أنّ نسبة البطالة تتجاوز 37% في حين أن نسبة البطالة المقنّعة قد تجاوزت 85% وفي مختلف القطّاعات.

وفي سياقٍ متّصل، أشار الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق شفيق عربش إلى أنّ الاقتصاد بحالة قريبة من الشلل الكامل، مؤكّداً أنّ سوقَ العمل في سوريا يعاني من خلل بنيويٍّ كبير، بسبب هجرة العمالة السورية، وأنّ كلَّ القطاعات تنتج بالحد الأدنى، وكما أشرنا في المقالة السابقة في صحيفة قاسيون فإنّ القطاع العام يعاني من انخفاض بالعمالة بسبب ضعف الأجور، ومؤسسات القطاع العام شبه متوقفة عن العمل بسبب هجرة اليد العاملة من هذا القطاع نتيجة لسياسة الأجور المتبعة وسياسة الحكومة بعدم ضخّ الأموال اللازمة لإعادة عجلة الإنتاج إلى المعامل الحكومية.

تدهور القطاعات الإنتاجية

وبحسب بعض الباحثين والمختصين بالشأن الاقتصادي فإن الاقتصاد السوري وصل إلى حالة من الشلل التام نتيجة تدهور القطاع الصناعي، وضعف الإنتاج، وتراجع القطاع الزراعي، وخروج العديد من التجار من الأسواق، وفتح كثير من القطاعات للاستثمارات الخاصة، مثل القطاع الصحي والتعليم والتبغ. وتوقّع تقريرٌ حديثٌ للبنك الدولي في 24 أيار الماضي انكماشَ الاقتصاد السوري بنسبة 1,5% مقابل 1,2% في 2023 مشيراً إلى أنّ أكثر من ربع السوريين يعيشون في فقر مدقع.

بينما أعلنت معاونةُ حاكم مصرف سوريا المركزي مها عبد الرحمن، في لقاء متلفز في 20 أيار الماضي، ارتفاعَ معدل التضخم بنسبة 122% حتى نيسان الماضي، وأرجعت ارتفاعَ معدلات التضخم إلى العقوبات الغربية وضعف الإنتاج وحالة التمويل بالعجز التي تلجأ إليها الحكومة.

ومن أسباب البطالة الاقتصادية ضعف الاستثمارات، فعندما يكون هناك قلة في الاستثمارات الاقتصادية ينخفض مستوى النشاط الاقتصادي ويتسبب ذلك في انخفاض فرص العمل المتاحة للأفراد، ناهيك عن حالة الركود الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد السوري، فعندما ينخفض الناتج المحلّي لفترة معينة ممّا يؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماريّ وبالتالي زيادة في معدلات البطالة.

نتائج انتشار البطالة

وتجدر الإشارة إلى أنّ البطالة حينما تتفاقم فإنها تجرّ في أذيالها كثيراً من الخسائر والضياعات والآلام، سواء ما تعلّق بها بالفرد أو المجتمع، أو بالاقتصاد القومي، فبالنسبة للفرد لا يخفى أنّ البطالة تؤدّي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي، حيث يفقد العامل دخلَه الأساسيّ وربما الوحيد، ممّا يعرّضه للفقر والحرمان هو وأسرته، ويجعله يعيش في حالة يفتقد فيها الاطمئنان على يومه وغده، ويزداد الوضع سوءاً إذا لم يكن هناك نوعٌ من الحماية الاجتماعية للعاطل عن العمل، كما لا يجوز أنْ ننسى المعاناة الاجتماعية والعائلية والنفسية التي تنجم عن البطالة، فقد ثبت أنَّ استمرار حالة البطالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة كثيراً ما تدفع الفرد إلى سلوك منحرف نتيجة للحالة النفسية التي يعانيها، فضلاً عن ممارسة العنف والتطرف والجريمة. كذلك تؤثّر البطالة على المجتمع وهي تؤدّي إلى تفكك المجتمع وانحلاله وتدهوره، من خلال زيادة النشاط الإجرامي وانتشار العمل الأسود، وكما تؤدي إلى تأخّر سن الزواج عند الشباب وازدياد في نسبة العنوسة عند الإناث، وبالتالي انخفاض معدّلات الولادات ودخول المجتمع في حالة الكهولة.

أمّا عن الخسائر التي يتحمّلها الاقتصاد الوطني فهي كثيرةٌ ومتعددة، تأتي في مقدّمتها ما تمثّله البطالة من إهدارٍ لقيمة البشر، حيث يخسر البلد قيمةَ الناتج الذي كان من الممكن للعاطل إنتاجُه لو كان يعمل ويُستفاد من طاقاته الإنتاجية، عدا عن هجرة العمل إلى بلاد المهجر والنزوح وهو ما يعتبر خسارة لا تعوَّض للاقتصاد الوطني.

التأمين الصحي لا بدّ من تطويره

عرفت سورية التأمين الصحي منذ صدور القانون رقم /92/ عام 1959 الخاص بالتأمينات الاجتماعية، وحسب هذا القانون تم تعريف مؤسسة التأمينات الاجتماعية والمؤمَّن عليه وإصابة العمل والمصاب. وعرفت المريض بأنه: «من أصيب بمرض أو حادث غير إصابة العمل». وبهذا يتم اقتطاع نسبة من أجر العاملين المؤمَّن عليهم، ومن ربّ العمل سواء قطاع خاص أو قطاع دولة، كي يستفيد العامل منها في تأمين المرض وإصابات العمل وراتب الشيخوخة.

■ نبيل عكام

التأمين الصحي يعتبر من أهمّ أنواع التأمين لأنّه يشمل المراحل العمرية كافة، حيث الغاية منه رفعُ مستوى الرعاية الصحّية في المجتمع وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية عبر تلبية الاحتياجات الطبّية لأكبر الشرائح الاجتماعية. نصَّ الدستور في المادة /22/ :1- تكفل الدولة كلَّ مواطن وأسرتَه في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة. 2- تحمي الدولة صحة المواطنين وتوفر لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي. وأيضاً نصّت الفقرة الثالثة من المادة /40/ من الدستور: تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعمال. وكان قد صدر القانون رقم واحد لعام 1979 أحدثت بموجبه هيئة الضمان الصحي. وأُتبعَت لها بعض المشافي، ومن ثمّ ألغي القانون عام 2010 بعد أن تم تجميدها عام 1986.

منذ صدور المرسوم التشريعي 43 لعام 2005 القاضي بالترخيص لشركات التأمين في القطاع الخاص، والترخيص لشركات إدارة النفقات الصحية، وبداية تطبيق التأمين الصحي على العاملين في القطاع الدولة، بدأت معاناة العمال المؤمَّن عليهم لدى هذه الشركات نظراً لعدم تغطية الكثير من الأمراض، واعتبار المؤمَّن عليهم مرضى من درجة متدنّية من قبل الكثير من الأطباء والصيادلة والمشافي أيضاً. هذا عدا عن اضطرار المؤمَّن عليهم للانتظار فترات طويلة في العيادات والصيدليات، ريثما يتم الاتصال مع الشركة المؤمِّن لديها وأخذ الموافقة.

ومن أهمّ المشاكل التي تحدث بين الطبيب والمؤمَّن عليه الفروقُ بين التعرفة التأمينيّة والتعرفة الطبّية ممّا انعكس على تقديم الخدمة للمؤمَّن عليه بالتأمين الصحّي. وكذلك هناك العديد من الأمراض المزمنة وغيرها مستثناةً من بوليصة التأمين الصحي بحسب كل عقد، ومحدودية التغطية ضمن بوليصة التأمين الصحي للمؤمَّن عليه. وقد بُحَّ صوتُ العمّال من خلال مؤتمراتهم النقابية وهم يشكون ويعبّرون عن سوء خدمات شركات التأمين الصحي ويطالبون بتحسين أدائها وحتى المطالبة بإلغائها إذا لم تُحسّن من أدائها.

من المعروف أنّ تأمين الرعاية الصحية في العديد من دول العالم تواجه بعض الصعوبات، والأبرز فيها ارتفاع تكاليف العلاج المختلفة، وبالتالي تعمل معظم هذه الدول على تمويل الخدمات الصحية والمحافظة على جودتها وتسعى دائماً لتطويرها وتحسين جودتها لأن التأمين الصحي يعتبر الخيار الأصح، وهو يعتبر أحد أشكال التكافل الاجتماعي بين الأفراد والدولة بحيث يؤمِّن جزءاً من العدالة الاجتماعية بين المواطنين من خلال تأمين الاحتياجات الطبية لأكبر شريحة في المجتمع، حيث يتميّز بانخفاض أسعار بوليصة التأمين بما يتناسب مع المستوى المتوسط للمعيشة هناك، وشموله لكل الخدمات الصحية الأساسية. وفي بعض الدول يشمل العمال الوافدين، كما يمكن لأصحاب الإقامات الاستفادة من هذا النظام.

يعاني التأمين الصحي في بلادنا ما يعنيه لاعتباره استثماراً الغاية منه الربح والربح فقط، ولو كان ذلك على حساب صحة المؤمَّن عليهم. وقد ساهم في ذلك تشتّت الأنظمة التأمينية في سورية وغياب الرؤية الشاملة، ودخول شركات التأمين الخاصة، ووجود أشكال مختلفة من نماذج الضمان الصحّي المقدَّمة للعاملين في الدولة أو القطاع الخاص. إنّ التأمين الصحي يجب تطويره من حيث توفير المستلزمات الطبّية وتحديد أجور وأسعار الأطباء وتوفير الأدوية اللازمة بأسعار مقبولة، من خلال تشريع واضح يتولّى مسألة التأمين الصحّي، والعمل على تأمين المتقاعدين والأسرة بما يحدّ من سوء استخدام بطاقة التأمين، وإعادة الثقة المفقودة حتى لا يبقى الجميع موضع اتّهام من حامل البطاقة التأمينية ومقدّم الخدمة.

الطبقة العاملة

المغرب: إضراب ووقفات احتجاجية بمنجم بوازار

يخوض عمال منجم بوازار المغربي إضراباً عن العمل ووقفات احتجاجية منذ 21 من شهر تموز الجاري، حيث أفادت مصادر نقابية من منجم بوازار أنّ العمال يشتكون من وقف إدارة المنجم الحوارَ معهم نتيجة التراجع في المكتسبات، مثل عدم الاستفادة من التغطية الصحية، وتأخر راتب الشهر الماضي، مما تسبب في تأزيم الأوضاع المعيشية والاجتماعية للعديد من العمال. في بيان له يطالب المكتب النقابي للاتحاد المغربي للشغل في منجم بوازار بحلول فورية لجميع ملفّات العمال دون قيد أو شرط، كما يستنكر التعامل المشين مع حقوق ومكتسبات العمال، ممّا يهدّد السلم الاجتماعي بالمنجم، مهدداً بتصعيد وتيرة الأشكال الاحتجاجية بتمديد أيام الإضراب مصحوبة بوقفات احتجاجية أمام إدارة المنجم، محمّلاً إدارة الشركة وإدارة المنجم مسؤولية المعاناة التي يعيشها العمال حسب جريدة «العمق».

عمّال الفنادق في أربع مدن أمريكية يصوتون لتنفيذ إضراب

قالت نقابة عمال الفنادق إنّ حوالي 13500 من عمال الفنادق المنتمين إلى النقابات في أربع مدن أمريكية في بوسطن وسان فرانسيسكو وهونولولو وبروفيدنس بولاية رود آيلاند، سوف يجرون التصويت على الإضراب في الأسبوع الأول من شهر آب المقبل، مع تعثر مفاوضات التعاقد مع ماريوت إنترناشيونال وهيلتون العالمية القابضة وشركة فنادق حياة. ويسعى العمال إلى زيادة كبيرة في الأجور في العقود الجديدة لتحل محلّ العقود التي انتهت صلاحيتها أو ستنتهي قريباً. واضافت إنهم يبحثون أيضاً عن خطط أفضل للرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية، حسب رويترز. وقال رئيس إحدى المنظمات النقابية في بوسطن: «لقد تعرضنا للإهانة بسبب ما جاؤوا به إلى الطاولة... نحن بعيدون جداً جداً عن التوصل إلى اتفاق».

كاليفورنيا: إضراب عمال أمازون بسبب ممارسات العمل غير العادلة

أضرب عمّال أمازون يوم الأحد 21 تموز 2024 في مركز سان برناردينو الجوّي التابع لشركة أمازون عن العمل، احتجاجاً على ممارسات عمل غير عادلة من قبل صاحب العمل. يقول المعتصمون إنّ الانتقام من التنظيم النقابي أدّى إلى إضراب لمدة يوم واحد وقالت إحدى العاملات في المنشأة: «نحن مضربون لإرسال رسالة إلى أمازون؛ عاملوا عمّالكم بالاحترام والكرامة التي نستحقها، إنّ أمازون هي واحدة من أكثر الشركات ربحيّة في العالَم، لكنّها تعامل عمّالها باستمرار مثل القمامة. نحن ندافع عن حقنا في التنظيم والنضال من أجل مستقبل أفضل في أمازون. لا تحترمُ أمازون رفاهية العمال الذين يجعلون أرباحها كبيرة».

المملكة المتحدة: إضراب العمّال مرّة أخرى في Asda

أعلن عمال «أسدا» –أكبر شركة بقالة في المملكة المتحدة– بدعم من نقابتهم عن القيام بإضراب لأكثر من 150 عاملاً في متجر «أسدا» الكبير للمرة الثانية في 2 آب المقبل، وقالت النقابة إنّ مطالب العمال تتراوح بين تخفيض ساعات العمل ومعالجة مشكلة ضعف جودة التدريب، فضلاً عن «إدارة التنمر»، وعدم الاستجابة لحقوق العمال في الصحة والسلامة، مما جعل العمال مرهقين بالعمل ويتقاضون أجوراً منخفضة. وغياب المفاوضة الجماعية مع النقابة. وقد أجريت دراسة استقصائية في حزيران أظهرت أن واحداً من كل ثلاثة من موظفي Asda تعرّض للهجوم في العمل، بينما تعرّض أكثر من نصفهم للإصابة أو المرض أثناء العمل.

ما هو مستقبل النقابات العمالية؟

التحديات الهائلة التي تواجه النقابات في العالم في أوروبا وأمريكا وخاصة تلك المتعلقة بالتطور التكنولوجي، ودخول الذكاء الصناعي مجال التحكم في العمليات الإنتاجية، وتأثير ذلك على العمال من حيث الاستخدام الكثيف لليد العاملة كما هو متعارف عليه، حيث دخول تلك التكنولوجيا غيّر الكثير مما نعرف حول دور النقابات وإمكانية إعادة تنظيم العمال، حيث لا بدّ للنقابات من أن تجد تلك الآليات الجديدة التي تمكنها من تنظيم العمال والدفاع عن مصالحهم وفقاً لما هو قائم من تطور في تكنولوجيا الإنتاج.

■ محرر الشؤون العمالية

أصدرت منظمة العمل الدولية تقريراً موسعاً «النقابات العمالية في الميزان» ناقشت من خلاله العوامل والمؤثرات الجديدة وانعكاسها على دور النقابات اللاحق وطرحت العديد من الأسئلة وأجابت عن بعضها.

النقابات العمالية في الميزان

تواجه النقابات العمالية تحديات هائلة. فقد أضحى من الصعب أن تصبح نقابياً في الوقت الحالي، حيث تنتشر انتهاكات الحقوق النقابية على نطاق واسع. وتؤثر التغيرات التكنولوجية والاقتصادية على طبيعة الوظائف ونوعيتها ومن ثم تؤثر على إمكانية تنظيم وتمثيل العمال في بلدان الشمال وفي بلدان الجنوب.

وفي ضوء ما سبق، يتعين على النقابات العمالية إجراء مزيد من التقييم لاستراتيجيات التنظيم والدعوة. لكن كيف؟

تقوم بتعزيز علاقات العمل مع ضمان توفير الحماية الكافية للعمال كافةً، بما في ذلك توفير أجور المعيشة وتوفير السلامة والصحة في مجال العمل؟ وينبغي بذل الجهد لتنظيم وتمثيل الأشكال الجديدة من العمالة بما في ذلك العمال خارج نطاق علاقات العمل أو العمالة في الاقتصاد غير النظامي.

ما الذي يمكننا أن نتوقّعه من النقابات العمالية خلال العقد أو العقدين القادمين، وما الذي نتوقّع حدوثه لها؟ هل ستستمر في العمل كمنظّمات ذات عضوية كبيرة وتقوم بتمثيل كل أشكال التنوع الموجود في عالم العمل اليوم، أم أنها ستتراجع وتقوم بتمثيل أقلية صغيرة تتوفر لها الحماية؟ هل سيستمر التراجع الذي حدث في العقود الأخيرة، أم ستنتفض النقابات وتسترجع أهميتها بالنسبة لعلاقات العمال في العصر الرقمي كما كانت عليه في العصر الصناعي؟

ما زالت غيوم الشك تلوح في الأفق بالنسبة لمستقبل النقابات العمالية. ويمثل ذلك أحد محفزات منظمة العمل الدولية لإطلاق المبادرة المئوية حول مستقبل العمل وبخاصة «الخوف من أن يكون اتجاه التغيير في عالم العمل بعيداً عن، وليس متجهاً نحو، تحقيق العدالة الاجتماعية».

إنّ تراجع عدد الوظائف في مجال التصنيع وتنامي مختلف أشكال العمل غير القياسي والمرن، من خلال التعاقد من الباطن والتعهيد في كثير من أنحاء العالم المتقدم، واستمرار ونمو الاقتصاد غير النظامي في البلدان النامية، قد سبَّب انخفاضاً في معدلات الكثافة النقابية في كافة دول العالم تقريباً.

وما زالت تغطية التفاوض الجماعي في العديد من أجزاء العالم منخفضة بصورة خطيرة، وتتجه إلى المزيد من الانخفاض، وقد بدأت علاقات العمل تتسم بنمط جديد من «عدم الاستقرار في مجال العمل» في القرن الواحد والعشرين، «بما يقوض الأنظمة القانونية التي كانت تنظم وتحكم أسواق العمل وعلاقات العمل في معظم القرن العشرين، وتكمن تحت ذلك تغيراتٌ في التجارة الدولية والهجرة والهيكل الصناعي وسلوك الشركات والسياسة».

يمكن للمنصات الإلكترونية أنْ تجعل عملية اللامركزية والتشبيك والتعهيد والتعاقد من الباطن وتقسيم العمل إلى أداءات منفردة أو وحدات تصل إلى حدود جديدة

في ظل هذه الخلفية، يجب على النقابات العمالية أن تقوم بحسم اثنين من التحديات الكبرى: الاقتصاد الرقمي، والفارق الاجتماعي بين العمال الذين يتمتعون بوظائف مستقرة بأجور جيدة والعمال الذين يعملون في وظائف غير مستقرة بأجور ضعيفة وغير ثابتة أو الذين لا يعملون على الإطلاق.

ويمتلك الذكاء الاصطناعي والروبوتات القدرة على خلق الوظائف أو القضاء عليها لكن يتم القضاء على الوظائف الخاطئة وفقاً لوجهة نظر النقابات.

وتشير إحصاءات العمل الحالية التي تعكس المرحلة الأولى من «الثورة الرقمية» إلى حدوث تراجع في حصة الوظائف الوسطى المتعلقة بالحرف ووظائف العمالة الماهرة وشبه الماهرة في مجال الصناعة – وهي الوظائف نفسها التي شاركت في تشكيلها النقابات العمالية عبر تاريخها الطويل، ووفرت لها العضوية الأساسية والتأثير في مجال السياسة والعلاقات الصناعية.

إن الوظائف الموجودة في مجال التدريس والتمريض ما زالت حالياً خارج نطاق إمكانات أجهزة الحاسوب، لكن قد يتغير ذلك الأمر في المستقبل القريب ويتهدد قطاع آخر من الوظائف التي تشارك بقوة في النقابات.

ويؤدي تفريغ الوسط إلى زيادة الضغط على النقابات العمالية كي تظلّ ذات صلة بالنسبة للعمال في المستويات العليا والدنيا من سوق العمل. وعلاوة على ذلك، فإن «اقتصاد المنصّة» ما يزال في مهده، لكنه ينمو بسرعة ويهدّد النقابات فيما يتعلق بنشاطها الأساسي المرتبط بتكييف العمل من خلال التفاوض الجماعي وإدارة النزاعات. وتيسّر وسائل التكنولوجيا الرقمية الجديدة عملية تقليل تكاليف المعاملات وهو أمرٌ لم يكن من المتصوَّر تحقيقُه منذ عدة سنوات، وتقوم بالقضاء على سبب أساسي لوجود الشركات والموظَّفين وعلاقات العمل نفسها.

ويمكن من خلال ذلك للمنصات الإلكترونية أنْ تجعل عملية اللامركزية، والتشبيك والتعهيد والتعاقد من الباطن، وتقسيم العمل إلى أداءات منفردة أو «وحدات»، تصل إلى حدود جديدة، بحيث يصبح كلّ ما يتبقى من الشركة مجرَّد طريقة لتحقيق الأرباح. وترتبط هذه الطريقة بالمنصّة أو البرنامج الذي يمكن للعملاء أو طالبي الخدمات من خلاله نشر مهامهم ويمكن للعمال أو المقاولين قبولها، وأداء وتقديم الخدمات والحصول على مقابل مادي – ويحدث كل ذلك خارج الهياكل التقليدية التي تحددها قوانين العمل والضمان الاجتماعي والعقود النقابية.

ويمكن الاستعانة بنموذج العمل هذا في كلّ أنواع المهام تقريباً، على المستويَين المحلي أو العالمي، سواء كانت عامة أو ذات علامة تجارية، في مجالات النقل والتسليم والغسيل والتدريب الشخصي والإصلاح والأثاثات وتجميع المطابخ، والتحرير وتصميم الغرافيكس والتصوير، والتدريس والجولات الإرشادية والترجمة والطهي.

يشبه ذلك من عدة نَواحٍ نظامَ «الاستخدام» القديم الخاص بالمرحلة الأولى من مراحل الرأسمالية، التي كان يتم فيها جلب العمال واستخدام أدواتهم لكن تم تحديث هذا النظام الآن من خلال الإشراف الإلكتروني.

ولأن هذا النظام لا يوجد لديه موظفون بالمعنى التقليدي، فإنّ السؤال الذي يطرح نفسه هو هل ستكون لهذا النظام نقاباتٌ عمالية؟ وما هي الأدوات التي ستستخدمها تلك النقابات للاستفادة من السلطة ولتوفير الحماية الاجتماعية؟

تفاقم أزمة المياه في محافظة حمص!

عند ذكر اسم حمص، وللوهلة الأولى، يتبادر للأذهان تلك المساحات الخضراء الغضة والينابيع الكثيرة، فكيف أصبح يترافق اسم هذه المحافظة مع أزمة المياه لا أحد يعلم؟!

من المفارقة أيضاً أن أزمة المياه في حمص وريفها باتت شبه دائمة، حيث بدأت منذ أكثر من 10 سنوات في بعض القرى، وما زالت مستمرة وتتفاقم إلى يومنا هذا، دون أي جهود رسمية جدية لحلها!

فالأزمة قديمة ومزمنة وباتت متكررة في تفاقمها كل عام مع حلول فصل الصيف وازدياد درجات الحرارة، وهو ما يدفع المواطنين مرغمين إلى تعويض النقص عبر شراء الماء من الصهاريج التي تبيعها بأسعار مرتفعة وكيفية، لا رقيب عليها!

فإلى متى سيستمر هذا الحال؟

وإلى متى ستستمر الجهات المعنية بصم آذانها؟

اعتراف رسمي بالمشكلة!

اختتم مجلس محافظة حمص في 25 الشهر الحالي أعمال دورته العادية الرابعة، وتضمنت الجلسة الأخيرة مناقشة تقارير أعضاء المكتب التنفيذي لقطاعات الصناعة والاتصالات والزراعة والري، الصحة والبيئة والدفاع المدني والمياه والصرف الصحي.

حيث ركز أعضاء المجلس في مداخلاتهم على العديد من المواضيع الخدمية التي تهم المواطن، وأهمها مشكلة انقطاع المياه وتضارب المواعيد بين المياه والكهرباء والمعاناة والتكاليف المادية الكبيرة التي يتكبدها المواطنون نتيجة شراء المياه من الصهاريج، مشددين على أهمية إيجاد حلول لهذه المشكلة، خاصة منطقة الزهراء والعديد من المناطق الريفية الشرقية والغربية، مثل جب عباس وتلكلخ والحي الشرقي في قرية جندر والمشرفة وغيرها.

لكن على الرغم من الاعتراف الرسمي بالمعضلة، وبحجم انعكاساتها السلبية على حياة المواطنين، إلا أنه لا حلول تذكر، مما يدفعنا إلى التساؤل هل التنسيق بين مؤسستي المياه والكهرباء صعب لهذه الدرجة؟

واقع مأساوي!

تعاني معظم المناطق الريفية في محافظة حمص من قلة مياه الشرب، فقرى سكرة وأبو دالي وتل أحمر على سبيل المثال لا الحصر، كانت تخضع لبرنامج إرواء ساعة مياه واحدة خلال عشرة أيام، أما الآن فقد أصبحت ساعة مياه كل خمسة عشر يوماً، رغم تركيب غاطسة جديدة للبئر الذي يزود هذه القرى بالمياه، حسب حديث الأهالي!

وعند السؤال عن سبب ازدياد المدة كان التبرير بعدم توفر محروقات، وكمية المحروقات المخصصة للبئر لا تكفي شهراً كاملاً!

وحال باقي القرى لم يكن أفضل طبعاً، ففي بعضها وصلت مدة قطع الماء إلى الشهر، مثل قرى خربة الحمام- بلقسة- بعيون- لفتايا، والقائمة تطول، وكذلك هي الحال في أحياء المدينة نفسها التي تعاني من شح المياه وزيادة فترات التقنين المائي المترافق مع زيادة فترات التقنين الكهربائي!

وكما جرت العادة فالأعذار دائماً موجودة وجاهزة، عدم توفر المحروقات الكافية لتشغيل المضخات، الأعطال المتكررة التي تصيب الغاطسات والنقص في بعض مستلزمات تشغيلها الأخرى مثل الزيوت، إضافة إلى أن شبكة المياه في العديد من القرى والبلدات أصبحت متهالكة بسبب طول عمرها الزمني، وهي بحاجة إلى الكثير من عمليات الصيانة والتبديل، بالإضافة إلى أن عمليات الصيانة والإصلاح اللازمة، للآبار أو للمحطات أو للشبكة، بحال القيام بذلك، تستغرق مدة زمنية طويلة ، تمتد لتتجاوز الأشهر، حتى ولو كانت بعض هذه الأعطال بسيطة وغير مكلفة!

التداعيات السلبية لنقص وشح المياه تتجاوز الحاجة لمياه الشرب مروراً بعوامل النظافة من غسيل وتغسيل وصولاً إلى الصحة العامة

بالإضافة إلى كل ما سبق فإن التقنين الجائر للتيار الكهربائي المطبق يعتبر مسبباً رئيسياً لاستمرار أزمة المياه، وخاصة في الظروف الحالية، وقد بات من الواضح أن مؤسسة المياه كرست ذلك كذريعة مناسبة لتريحها في التنصل من مسؤولياتها تجاه استمرار وتفاقم أزمة المياه، كإصلاح الأعطال التي تصيب منظومة الضخ، أو تغذية بعض المحولات بالتيار الكهربائي، أو حتى اللجوء إلى الطاقة المتجددة للاستغناء عن التيار الكهربائي عبر الشبكة الرسمية، أو حتى مخاطبة مؤسسة الكهرباء لتنظيم ساعات وصل التيار الكهربائي بالتوازي مع فترات ضخ المياه، أو البحث عن أية حلول مناسبة للمواطنين الذين أرهقهم شراء المياه مجهولة المصدر!

فهل تنظيم ساعات ضخ المياه وساعات تقنين التيار الكهربائي بتلك الصعوبة التي تعجز عنها الجهات المعنية؟!

فكل ما سبق أعلاه من معاناة، بأسبابها ومبرراتها وذرائعها، كانت محاور الكثير من الشكاوى التي تتكرر على ألسنة المواطنين وصولاً إلى المعنيين على مدار السنين الماضية، وكذلك كانت محاور الكثير من التقارير الصحفية والإعلامية التي رصدت الواقع بانعكاساته السلبية على المواطنين، لكن دون جدوى!

أعباء إضافية على عاتق المواطنين!

بغض النظر عن المبررات والذرائع الواهية، فهناك خلل واضح مترافق مع الكثير من اللامبالاة والاستهتار، بالإضافة إلى عومل النهب والفساد طبعاً!

فليس من المعقول أن تبقى الكثير من الأحياء في المدينة وفي قرى ريف حمص الغربي أو الشرقي على كثرتها مدة خمسة عشر يوماً من دون مياه، وبعضها الآخر يبقى شهراً، ولا سيما أننا في فصل الصيف، حيث تتضاعف الحاجة للمياه!

ففي ظل استمرار هذه الحالة المأساوية يضطر المواطن إلى اللجوء للصهاريج التي ازدادت تكلفتها لتتراوح من 50 إلى 70 ألف ليرة لسعة 5 براميل، حسب درجة الاستغلال!

أي إن الأسرة تحتاج شهرياً إلى ما يعادل 300 ألف ليرة بالحد الأدنى في حال تقشفت بمعدل استهلاك برميل واحد في اليوم، مع العلم أن مياه الصهاريج غير صالحة للشرب، ما يعني الاضطرار لشراء مياه الشرب أيضاً!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك العديد من الأسر المفقرة التي لا تستطيع تحمل أعباء شراء المياه بهذه التكاليف المرتفعة في ظل الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة، والأجور الهزيلة!

ولا يغيب عن الذهن طبعاً أن التداعيات السلبية لنقص وشح المياه تتجاوز الحاجة لمياه الشرب، مروراً بعوامل النظافة من غسيل وتغسيل، وصولاً إلى الصحة العامة!

فالكثير من الأمراض تنتشر وتتفاقم بسبب قلة وشح المياه، ومن الاضطرار للتزود بها من مصادر غير آمنة، مع مخاطر كل ذلك على الصحة الشخصية والعامة!

فما الحل هنا؟

وهل يمكن الاستغناء عن الماء مثلاً؟

وهل تأمين خط تواصل بين مؤسستي الكهرباء والمياه مستحيل لهذه الدرجة؟

وإلى متى سيبقى الإضرار بمصلحة المواطن بعيدة عن المحاسبة؟!

فليست مشكلة المواطن عدم توفر المحروقات لتشغيل الآبار، ولا عطب الغاطسات وسوء البنية التحتية وترهلها، ولا حتى التقنين الكهربائي الجائر، فكل هذه القضايا تعتبر افتراضاً من مسؤوليات الجهات المعنية في مؤسستي الكهرباء والمياه والمحافظة، وخلف كل هذه الجهات مسؤوليات وواجبات الحكومة نفسها، والتي من الواضح أنها تتملص من مسؤولياتها وواجباتها ومهامها تجاه المواطنين وخدماتهم الحياتية الضرورية!

دليقان: تجديد وتمديد رئاسة الهيئة استنساخٌ لأساليب الأنظمة الديكتاتورية

استضاف «تلفزيون سوريا» يوم الثلاثاء الماضي 2024/7/23، أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو منصة موسكو ضمن هيئة التفاوض، الرفيق مهند دليقان، وذلك ضمن برنامج ما تبقى، الذي يقدمه الأستاذ معاذ محارب، لنقاش التعديلات التي أدخلتها هيئة التفاوض على نظامها الداخلي، بما يسمح بتمديد وتجديد منصب الرئاسة فيها، وهي التعديلات التي رفضتها منصة موسكو، وأعلنت عن رفضها لها مسبقاً بتصريح أصدرته يوم 2024/7/21.

فيما يلي تنشر قاسيون نص التصريح المشار إليه آنفاً، ومن ثم نص الحوار الذي جرى ضمن المقابلة.

● لديك منصبان وما زلت فتياً في السنين القادمة، كم ستجمع من المناصب؟

أولاً: المنصب ضمن هيئة التفاوض هو منصب تكليفي من قبل المنصب الأساسي الذي أنا فيه؛ ولذا يمكنك اعتباره امتداداً له وليس منصباً آخر.

ثانياً: إنْ كنا نبحث عن تغيير في سورية، فينبغي أن نتعامل إيجاباً مع تقدم الشباب في المناصب وفي تولي مواقع المسؤولية. أعتقد أن هذا جزء من عملية التغيير، وهو من ثمار ما دفعه الشعب السوري خلال هذه السنوات العديدة.

● لكن حزبك، حزب الإرادة الشعبية، رئيسه بلغ من العمر عتياً، صحيح؟

معلوماتك خاطئة. الحقيقة هي أنه ليس لدينا رئيس للحزب؛ حزبنا تجاوز مسألة الرئاسة منذ زمن طويل. تعريفي ضمن الحزب هو أمين للحزب، وأنا أحد أمناء عشرة لهذا الحزب. تجاوزنا مسألة أحادية القيادة منذ زمن طويل، القيادة لدينا جماعية وليست فردية.

● ما وضع الأستاذ قدري جميل ضمن الحزب؟

هو أمين حزب بالنسبة للإرادة الشعبية.

● أي هو مثلك مثله في الحزب يعني؟

نعم، هل تصدق ذلك؟

● أنت قلت لي إن معلوماتي غلط فسكتت... يعني أنت وقدري جميل سيان في الحزب؟

بالتأكيد لا، يوجد تاريخ طويل ونضال طويل ينبغي احترامه. بالنسبة لي ما زلت كما قلتُ فتياً، وأبني تجربتي السياسية، ولكن من حيث اتخاذ القرارات، ومن حيث الحقوق بما يخص العمل التنظيمي لهذا الحزب، نعم سيّان.

● لماذا رفضت ما أجرته هيئة التفاوض؟ ما الذي يزعجك؟

الحقيقة رفضي لم يكن رفضاً شخصياً، نحن رفضنا كمنصة موسكو.

● أصدرتم بياناً بالرفض؟

نعم أصدرنا بياناً حتى قبل الاجتماع، والرفض هو من قبل مكون وليس من قبل شخص. والطريف في المسألة هو أنّ أول محاججة حاول الدكتور بدر جاموس أن يدافع بها عن موقفه هي الحديث عن قدري جميل... بكل الأحوال، من المفيد قبل الدخول بالأسباب الأساسية التي دفعتنا لاتخاذ هذا الموقف، وضع الناس بشيء من الكواليس التي أحاطت باتخاذ القرار.

إنْ كنا نبحث عن تغيير في سورية فينبغي أن نتعامل إيجاباً مع تقدم الشباب في المناصب وفي تولي مواقع المسؤولية أعتقد أن هذا جزء من عملية التغيير

بدأت المسألة في الشهر الخامس تقريباً. في حينه كانت قد انتهت الولاية الثانية للدكتور بدر جاموس رئيساً لهيئة التفاوض، وبدأ الحديث لماماً وبشكل سريع ضمن أحد الاجتماعات الرسمية عن الحاجة لتعديل النظام الداخلي. ونحن توجسنا شراً منذ قيلت هذه الكلمة، وسألنا: ما هي الطبخة وراء ذلك؟ وتوقعنا أن الطبخة هي التجديد والتمديد لمنصب الرئاسة، ولكن لم نستبق الأمور، وقلنا: دعونا نستمع لما لديهم في هذا الاتجاه. النوايا أصبحت أوضح في الاجتماع السابق في جنيف، بالرغم من أن المسألة لم تطرح في الاجتماعات الرسمية، ولكنها طرحت في الكواليس. والائتلاف لم يتنازل أن يناقشنا مباشرة في الكواليس، حيث توسط أحد الزملاء في الهيئة لمناقشتنا في موقفنا، لأنهم يعلمون ما هو موقفنا. أقول هذا لتحييد الكلام الشخصي الذي يقول: إن المسألة تتعلق ببدر جاموس أو غيره من الناس. قلنا لهم: في حدود علمنا، فإن الائتلاف يضم 80 أو 90 شخصاً، نحن لن ننازعكم الآن مسألة رئاسة الهيئة، بالرغم من أن الرئاسة مأخوذة على أساس أكثرية عددية لا علاقة لها لا بانتخاب شعبي، ولا بتمثيل شعبي، ولكن هذه ليست قضيتنا الآن، لن ننازعكم عليها، ولكن اجلبوا أي شخص آخر: «لا تبهدلوا أنفسكم ولا تبهدلونا معكم»، لأنكم إن مشيتم في هذا الاتجاه، فنحن سنتبرأ من هذا الموقف، وسنعلن ذلك على الإعلام. أي أننا لم نفاجئ أحداً بموقفنا هذا، فهو موقفنا منذ البداية.

بما يتعلق بالأسباب السياسية التي دفعتنا لرفض التعديل، فهي عدة أسباب. على الأقل هنالك أربعة أسباب رئيسية. **أولاً:** هذا الإجراء، أن تعدل النظام الداخلي من أجل أن تمدد لشخص، فأنت فعلياً تقدم نفسك كمؤسسة معارضة بوصفك بديلاً، بوصفك نموذجاً ديمقراطياً تداولياً تعددياً، وحين تقوم بتكرار واستنساخ النماذج والأشكال والطرق التي يتبعها النظام الذي تقدم نفسك معارضة له، فأنت تُسقط إمكانية قبولك شعبياً كممثل، وتفقد قضيتك فحواها وجوهرها.

الرجل يمدد لسنة ليس إلا...

هذا تفسيركم، وهي أول مرة أسمع فيها هذا التفسير. التفسيرات التي أسمعها تتحدث عن سنتين، أي اعتبار ما جرى خلال الدورتين السابقتين دورةً واحدة، وتأتي بعدها دورة جديدة من سنتين. وبكل الأحوال، حتى ولو كان التمديد هو 10 أيام، القضية ليست قضية سنة أو سنتين، وسأوضح المقصود تالياً.

السبب الثاني، أساساً: إنّ وضع مؤسسات «المعارضة الرسمية»، تجاه ما تسميه حاضنتها الشعبية، هو وضعٌ تعرفونه وتتابعونه يومياً، لذلك فإنّ إجراءات من هذا النوع هي إجراءات مضرة. وقلنا لهم هذا الكلام، وأنتم تسمعون الانتقادات من هنا وهناك، وبالتالي فإنّ التوقيت هنا يطرح نفسه: ما هي الضرورة

منصة موسكو
Moscow Platform
تصريح صحفي

وإساءة للمعارضة ومساهمة في تكريس اليأس وتكريس تقسيم الأمر الواقع

القصوى للقيام بأمر من هذا النوع بوجود بدائل؟ أم أنه ليست لدينا بدائل؟ **السبب الثالث في الإطار نفسه:** وهنا القضية يمكن أن تكون الأخطر في هذا الموضوع: أنت عندما تقوم بتقديم نفسك بوصفك جسماً وظيفياً مهمتك أداء عملية التفاوض، عندما تقول للسوريين إن الفترة غير كافية، نريد أن نمددها لسنتين، يبرز السؤال: إلى متى سيستمر هذا التفاوض؟ كم مطلوب أن يستمر هذا التفاوض؟ الرسالة السياسية التي تقدمها للشعب السوري عبر هكذا إجراء، تزيد من حالة اليأس الموجودة أساساً، وتقول: إننا كمعارضة مرتاحون لأوضاعنا ولوجودنا في هذه المناصب، وجالسون ننتظر.

المسألة الرابعة: هي الأخطر على الإطلاق، والتي تنتج عما سبق، هي أننا إذا وضعنا الأمور في سياقها، وتعاملنا مع هذا السلوك ليس بوصفه سلوكاً منفرداً، بل جزءاً من سياق، سينتج لدينا في اللوحة الكاملة أن الجيش الحر يتحول إلى الجيش الوطني، والحكومة المؤقتة تتحول بعد قليل إلى حكومة دائمة، وباختصار، يبدو وكأن لدينا دولة، ونحن مرتاحون لوضعنا كدولة أخرى وننتظر حتى يفرجها الله حتى يصبح لدينا حل سياسي، وحينها نرى ما يمكننا عمله. بكلام آخر، فهذا الإجراء ليس فقط إساءة للمعارضة، ولكنه أيضاً يسهم في تكريس تقسيم الأمر الواقع.

كل هذه الاستنتاجات التي أتيت بها، فقط لأنهم مددوا سنة أو سنتين للدكتور بدر جاموس؟ كل هذا من هذا؟ البعض يقول لك هذا كلام حق أريد به باطل، وأنّ هنالك مبالغة في تحميل الأمر ما لا يحتمل. والرجل لديه مسؤوليات ويريد أن يتمها، يحتاج زمناً لكي يتم هذه الأشياء.

هذا المنطق يذكرنا بالمنطق الموجود عند النظام، وليس فقط عند نظامنا ولكن عند جميع الأنظمة من هذا النوع، والقائم على أنّ الشخص لا بديل له...

● **الدكتور قدري جميل في حزب الارادة الشعبية، كم أمضى أميناً عاماً للحزب؟**

لم يكن أمينا عاماً ولا للحظة. واسمح لي أن أحيّد هذه الحجة التي يقولها البعض. هل تعلم ما الذي يعنيه استخدام هذه الحجة؟ يعني القول بأنّ التعديل خاطئ، ولكن أنتم مخطئون ونحن مخطئون، «فخلص مشولنا ياها». وتشبه أيضاً الحديث في الإعلام الرسمي عن الفساد، حين يخرج أحد ما ليقول الشعب فاسد فلا تلومونا. بهذا المعنى، فهذه المحاججة التي يقدمها البعض، تنفع في شيء واحد، وهو الهجوم علينا، ولكنها لا تنفع في الدفاع عن تعديل النظام الداخلي. إن كان المقصود هو الهجوم علينا فنحن مستعدون للدفاع، ولكن إن كان المقصود هو نقاش تعديل النظام الداخل فهذه الحجة غير صالحة.

● **الجماعة يريدون مناكفتكم لأنهم يعتبرون أنكم في الأساس تناكفونهم. يعني الرجل يحتاج زمناً ليتم عمله، هذه من بديهيات الحياة؛ فهو يحتاج زمناً لكي يتم مهامه؟ كيف نريد أن نزيله ونأتي بأحد جديد ويبدأ من جديد... يعني هذه ليست طريقة صحية للعمل، أنتم تلقفتم القصة وكبرتموها.**

الحجة المقدمة واضحة، أي تلك القائلة بأنه تم بناء علاقات وينبغي استكمالها... ولكن أقول التالي: الدكتور بدر جاموس، مع الاحترام له، موجود في هيئة التفاوض، وإن لم يكن رئيساً لهيئة التفاوض، أي إذا لم يترشح رئيساً، فهو مستمر ضمن هيئة التفاوض، وبالتالي هو قادر على تجيير العلاقات التي كونها، على افتراض أن هذه العلاقات قد أخرجت الزير من البير وأنجزت الكثير، قادر على أن يجيرها لمصلحة المؤسسة. أليس هذا هو المنطق الذي تعمل وفقه المؤسسات؟ أم أننا، وكي ندافع عن سياسة معينة، نعيد تكرار الحجج والمنطق المستخدم عند النظام؟

> **تشبه أيضاً الحديث في الإعلام الرسمي عن الفساد حين يخرج أحد ما ليقول الشعب فاسد فلا تلومونا**

● **طيب على سيرة النظام، مهند أنت في منصة موسكو صحيح؟ بالله عليك ما هي منصة موسكو؟ كيف منصة موسكو وأنتم معارضون للنظام؟ حدث العقل بما يعقله وبما يُعقل، وأنتم هل لكم عين أن تتهموا الجماعة في هيئة التفاوض أنهم يتأخرون ويتقدمون في الأداء، وأنتم منصة موسكو، في أحضان قتلة الشعب السوري؟**

والله لنا عين، وعين قوية جداً، لأن هذا الهجوم علينا طوال هذه السنوات أسقطته الحياة، أسقطته الوقائع. **أولاً:** تسمية المنصات المختلفة جاءت على أساس الأماكن التي تمت فيها الاجتماعات، حيث عقدت ثلاثة اجتماعات أساسية للمعارضة في مرحلة تشكيل الأجسام المعنية بالتفاوض؛ عقد اجتماعٌ في الرياض ضمّ جزءاً من مكونات المعارضة، عقد اجتماعٌ في القاهرة، وعقد اجتماع في موسكو. وعلى هذا الأساس سميت هذه المنصات التي ذكرت في القرار الدولي، ولذلك هذه التسمية لا معنى لها إلا المكان. من يريد استخدامها سياسياً من أجل الهجوم فهذا شأنه، وهذا اصطياد في الماء العكر.

● **يعني أنتم منصة موسكو فقط لأنها شكلت في موسكو، وليس لها علاقة لا من قريب ولا من بعيد بكم، وأنت تريدني أن أصدقك؟**

نعم، لا تصدق، فأنا لا أتكلم لك، أنا أتكلم للناس. ودعني أزدك من الشعر بيتاً. الناس تحكم على القوى السياسية من خلال تراكم الثقة بالمواقف الصحيحة. نحن كمنصة موسكو أمسكوا مواقفنا من عام 2011 إلى اليوم وادرسوها. حين صدر بيان جنيف، قلنا: إننا مؤيدون وداعمون لهذا البيان، ماذا قالت «المعارضة الرسمية» في حينه؟ رفضته، ومن ثم اضطرت إلى قبوله. صدر القرار 2254، وكنا من أول المؤيدين له، وقلنا: إنه ضروري وإنه هو الحل. «المعارضة الرسمية»، في حينه الائتلاف، رفضته ومن ثم عادت واضطرت إلى الالتحاق به. هذا التراكم في المواقف الخاطئة يضعفك سياسياً ويضعف مصداقيتك. أضف إلى ذلك، أننا نحن، مقارنة بالآخرين، لم يقيض لنا أن نسيطر على منطقة من مناطق سورية لنري البديل الذي لدينا.

● **لأنكم ليست لديكم حاضنة لم تسيطروا...**

ليست لدينا حاضنة دولية؛ الآخرون الذين قيضت لهم السيطرة على مناطق، قيضت لهم في إطار الحاضنة الدولية التي احتوتهم أو الحاضنة الإقليمية، هذا أمر تعلمه الناس جيداً.

● **أنتم لديكم حاضنة أيضاً، الحاضنة الروسية، أنتم تستطيعون التجول في سورية من قاعدة حميميم حتى دمشق.**

هذا ادعاء أنت تقدمه على أنه حقيقة، وأنا أقول لك: إنه ليس حقيقة. ولو أنه كانت لدينا هذه الحاضنة، بهذا المعنى، لكنا سيطرنا على مناطق في سورية أسوة بالآخرين، لأن الوزن الروسي في سورية لا يقل عن الوزن التركي مثلاً.

● **يقال إنكم ترفضون التمديد في هيئة التفاوض لأنكم منصة موسكو، وتريدون الاصطياد في الماء العكر، وتريدون تحميل الأشياء ما لا تحتمل. والفقرة الثانية من نقاشنا منطقية، أنتم منصة موسكو، كيف أصلاً تتهمون الجماعة هنا وهناك، وأنتم في حضن الروس؟**

هل تسمح لي أن أقول لك: إن تكرارك لهذه العبارة هو خروج عن اللياقة؟ هو خروج عن اللياقة وليس تعبيراً سياسياً ولا دبلوماسياً.

نحن أناس وطنيون مستقلون لدينا مواقف واضحة منذ بداية الأزمة، وهذه المواقف أثبتت صحتها. بداية من الحل السياسي، نحن كنا من الداعيين الأوائل للحل السياسي في الشهر الثالث من عام 2011 وفي الشهر الرابع والخامس، قلنا: إنّ هذه المسألة لن تذهب لا لإسقاط نظام ولا لحسم عسكري. أولئك الذين كذبوا على الناس، سواء من المتشددين في النظام أو من المتشددين في المعارضة، وقالوا: نعم الأمور ذاهبة لحسم عسكري أو باتجاه إسقاط نظام، دفّعوا الناس دماً، ولم يصلوا إلى أيّ من النتيجتين. مشكلة هؤلاء أنهم لم يفهموا الوضع الدولي ولا خصوصية سورية. نحن ندّعي أنه كان لدينا تقدير صحيح للتوازن الدولي، سمح لنا أن نتنبأ أن سورية لن يتكرر فيها لا النموذج التونسي ولا النموذج المصري ولا حتى النموذج الليبي أو غيره، وسيكون لها نموذجها الخاص، وستكون الأزمة طويلة طويلة.

هذا كان تقديرنا منذ اللحظات الأولى. لذلك نحن لم نكذب على الناس، وتحملنا الهجوم. ما قلناه لم يكن متناسباً مع المزاج الشعبي، نحن نعلم ذلك، ولكنّ مسؤوليتك كسياسي يعتبر نفسه مسؤولاً تجاه دم الناس وتجاه وضعها وحياتها أن تتكلم الحقيقة، حتى ولو تمّ شتمك. لذلك تم شتمنا، وتم تصنيفنا مرة مع النظام ومرة مندسين ومرة شبيحة... ولكن لا مشكلة، فالناس تتعلم بالتجربة، والناس تراكم الثقة بالقوى السياسية على أساس المواقف الصحيحة.

● **تقييمك للدور الروسي في سورية ما هو؟**

نحن نقيم مواقف الدول المختلفة على أساس فهمنا لمصالحها، وليس على أساس رغباتنا. ضمن فهمنا لمصالح القوى الدولية والصراع الدولي، فإننا رأينا مبكراً التالي: هنالك صراع على تغيير النظام العالمي، ليس اليوم، على الأقل من 15 إلى 20 عاماً. ضمن هذا الصراع، هنالك قوى متراجعة وهنالك قوى متقدمة، وبالأساس بالمعنى الاقتصادي. بمعنى أننا أمسكنا المؤشرات الاقتصادية المختلفة ودرسناها، منذ ذلك الحين، وحتى قبل ذلك الحين، كان من الواضح لدينا أن الغرب ككل ذاهب باتجاه التراجع. وهذا الأمر اليوم لم يعد تبصيراً ولا ضرباً بالمندل، بل أصبح واقعاً ملموساً أمام الناس. بالمقابل، هنالك قوى صاعدة، هذه القوى الصاعدة اقتصادياً هي الصين وروسيا والهند وحتى السعودية وتركيا. تاريخياً، كان للدول الصاعدة اقتصادياً، مصلحة في الاستقرار، بالمقابل، فإن الدول المتراجعة لها مصلحة في الحروب كي تدافع عن هيمنتها الاقتصادية، نحن نفهم الأمور بهذا الشكل.

وعليه، فاليوم، الحل في سورية لن يكون غربياً؛ الغرب لا يريد حلاً في سورية، الغرب يريد إطالة الأزمة لأقصى مدى ممكن، ويريد تكريس تقسيم الأمر الواقع. بالمقابل، روسيا والصين وتركيا والسعودية ومصر وبعض الدول الأخرى الصاعدة، لها مصلحة في الوصول لحل سياسي في سورية، ولتغيير في سورية، والذي لا باب له إلا 2254.

لذلك، من له مصلحه بالحل السياسي؟ نحن برأينا مجموعة أستانا هي التي لها مصلحة حقيقية في الحل السياسي في سورية، والصين في الخلفية بالمعنى الاقتصادي، وموقفنا المختصر هو أن هذه القوة التي اسمها روسيا، لها مصلحة في الحل السياسي، ونحن عملنا كجزء من الناس التي تدعي أنها تمثل شيئاً ما من الشعب السوري، أن نحاول أن نبحث عن التقاطع في المصالح وليس أن نضع أنفسنا مع أولئك الذين يعملون ضد الحل في سورية.

شهداء مجدل شمس... «سرقت دموعنا يا ذئب»!

وصل عدد شهداء القصف الذي طال مجدل شمس السورية المحتلة يوم 27 الجاري إلى 12 شهيداً، إضافة إلى عشرات الجرحى معظمهم من الأطفال، ولا تزال هنالك 7 حالات حرجة ضمن المصابين.

السرديات المختلفة التي يجري تقديمها حول الهجوم، تنطلق في الغالب من الخلفيات السياسية لمطلقيها، ودون نظرة تحليلية وواقعية إلى ما جرى، ومع قَطع كامل عن السياق.

وعلى هذا الأساس، لم يتأخر مسؤولو الكيان عن اتهام حزب الله بالهجوم، وسارعوا إلى إطلاق التصريحات والتهديدات، في محاولة منهم لاختلاق سردية إعلامية شبيهة بسرديتهم حول 7 أكتوبر، لتبرير مزيد من الإجرام والقتل والإبادة الجماعية التي يرتكبها المحتل.

أكثر ما ينطبق على السلوك «الإسرائيلي» تجاه هذه المجزرة، هو قول الشاعر الراحل محمود درويش:

سرقت دموعنا يا ذئب

تقتلني، وتدخل جثتي، وتبيعها!

فالكيان يقدم نفسه في سرديته المعلنة، حامياً ومدافعاً عن أهل الجولان! في قطع كامل مع تاريخ طويل ومستمر من القمع والتضييق والظلم الذي يتعرض له أبناء الجولان، السوريون والعرب، وأصحاب الأرض السورية رغماً عن نتنياهو وعن كيانه.

أبعاد الهجوم

قراءة الحدث انطلاقاً من المعطيات، تشير إلى أنّ ما أصاب ملعب الأطفال هو صاروخ قبة حديدية ضلّ طريقه، وهذه الفرضية تتحدث بها وسائل إعلام الكيان نفسه. وقراءةٌ سياسية للحدث، تسمح بالقول: إنّ المستفيد الأول والأخير من هذه المجزرة هو الكيان الصهيوني وحكومة نتنياهو، ومحاولة تحميل حزب الله مسؤوليته هي ضربٌ من الحقد السياسي الأعمى، الذي يصل حدّ فقدان البوصلة، وحدّ تخديم دعاية العدو، انطلاقاً من فهم خاطئ وقصير النظر للمصالح، بما فيها المصالح الأنانية والضيقة.

فليس لحزب الله أي مصلحة في استهداف من هذا النوع، ناهيك عن أنّ مجدل شمس هي أكبر القرى السورية المحتلة في الجولان، وليس ضمنها أي هدف استيطاني يمكن أن يستهدفه حزب الله، و«يخطئ» باستهدافه.

فرضية إضافية

ينبغي أيضاً، إذا أردنا رؤية الأمور بأبعادها السياسية الفعلية، أن نضيف فرضية لا يكاد يطرحها أحد في الإعلام، وهي أنّ الاستهداف ليس نتيجة صاروخ قبة حديدية ضل طريقه، بل هو استهداف «إسرائيلي» مقصود لأهلنا في الجولان المحتل، وبالذات لسرقة دمائهم والمتاجرة بها.

وضع هذه الفرضية، على الأقل بالمعنى السياسي، له ما يبرره؛ **فأولاً**: وقبل كل شيء، ليس غريباً على هذا الكيان أن يخوض في الدم وفي المجازر بلا أي شفقة أو رحمة أو أي اعتبار إنساني، وهو أمر لا حاجة لإثباته، فهو مرسوم بدم وعظام ولحم مئات الآلاف من ضحاياه عبر التاريخ.

وثانياً: شهداؤنا هؤلاء هم من الـ«غويا» بالنسبة للصهيوني، هم رتبة أدنى من البشر، هم أغيار يحل قتلهم وتحل استباحتهم... وهم إلى ذلك سوريون أصيلون لم تنفع معهم لا سياسات الإغراء ولا سياسات القهر، في تجنيدهم في صفوف جيش القتلة «الإسرائيلي». كل ذلك، يجعل من المنطقي افتراض أنّ «الحادثة» مدبرة على يد «الإسرائيلي»، ولأغراض بدأت بالتكشف، وستتكشف بشكل أوضح مع الوقت، وعلى رأسها زرع بذور الفتنة ضمن المنطقة، ومحاولة الاستفادة الانتهازية الدنيئة من الأبعاد الطائفية...

مع ذلك، فإنّ هذه المحاولات لن تغير شيئاً من المحصلة النهائية للمعركة التي يخسر فيها الصهيوني، ويخسر فيها معلمه الأمريكي، والتي ستفتح الباب نحو تغيير شامل لوجه المنطقة بأسرها، بين علاماته الأساسية الفارقة، ستكون عودة الجولان السوري المحتل إلى سورية موحدة جديدة، يحكمها نظام جديد يختاره الشعب السوري بملء إرادته، ويعبر عنه تعبيراً كاملاً...

مقترح نقل سوق الهال من دمشق لمصلحة من؟!

بين التأكيد والتريث، ما زال موضوع نقل سوق الهال من دمشق قيد البحث والنقاش والمداولة، بانتظار الوقت المناسب للتنفيذ!

فبعد أن كشف مصدر مطلع في محافظة دمشق الأسبوع الماضي عن وجود مقترح لنقل سوق الهال من دمشق إلى مكان مخصص في الضمير، أكد أحد المسؤولين في المحافظة لاحقاً بأن مجلس المحافظة لم يوافق على المقترح حتى الآن، لأن ذلك سوف يزيد من تكاليف النقل وبالتالي ارتفاع الأسعار، لكنه بالمقابل أشار إلى أن عملية نقل السوق باتت ضرورية!

ويشار إلى أن مقترح نقل سوق الهال من دمشق كان بذريعة تخفيف الازدحام ودخول الشاحنات إلى المدينة!

بين المقترح الأول والتريث التالي كان هناك الكثير من الأحاديث والتأويلات، فقد نقل عن عضو لجنة مصدري الخضار والفواكه في سوق الهال محمد العقاد قوله «هناك معلومات متداولة عن نقل سوق الهال من الزبلطاني في دمشق» مع تضارب حول الموقع، حيث بحسب محافظة دمشق سينقل إلى الضمير، أما الريف إلى الدوير ولكن بالواقع المنطقتان غير مناسبتين.

وبين العقاد أن التجار مؤيدون للنقل ولكن إلى مكان مناسب على أوتوستراد درعا باعتبار أن 80% من الإنتاج يصدر منها، إلى جانب قربها من معبر نصيب لأجل عمليات الاستيراد والتصدير، مشيراً إلى أن الضمير تبعد عن دمشق 50 كم ما سيزيد من تكاليف النقل على باعة المفرق، وبالتالي تزداد الكلفة على المستهلك. وأكد عدم وجود أزمة محال في سوق الهال حالياً بل بساحات العرض والبيع وبالتالي أصبح نقل السوق أمراً ضرورياً. وقال أيضاً إن يومية العامل في سوق الهال تتراوح بين 40–60 ألف ليرة بالتالي تبلغ أسبوعيته 300 ألف ليرة، والسوق بحاجة إلى عمال دوماً.

بمطلق الأحوال يبدو أن مقترح نقل سوق الهال إلى خارج دمشق بات أمراً حتمياً، وهو على ذلك ربما بانتظار بعض الهامش الزمني لتنفيذه، وذلك على ضوء الخيارات المطروحة كأمكنة بديلة عنه ليس إلا!

وبغض النظر عن المبررات والذرائع المسوقة من أجل تنفيذ مقترح نقل سوق الهال إلى خارج المدينة، لكن يبدو أن الخيارات المطروحة كأمكنة هي خيارات سيئة بانعكاساتها السلبية بسبب بعد مسافتها عن دمشق، وخاصة على أجور النقل، بالإضافة إلى صعوبات وصول العاملين إليه!

فالأمر لا يقتصر على النوايا والمقترحات بهذا الصدد، بل بكل ما يتعلق بمهام وعمل هذا السوق بموقعه الحالي، وما يؤمنه من خدمات مباشرة على مستوى تسويق المنتجات الزراعية الآتية من مناطق الإنتاج في المحافظات القريبة والبعيدة، من خضار وفواكه ولحوم وغيرها، سواء للمواطنين مباشرة أو للأسواق الشعبية المنتشرة داخل المدينة، وللباعة بالمفرّق فيها ومن ثم للمستهلكين من مرتادي هذه الأسواق بالنتيجة، مع عدم تغييب ما يؤمنه السوق من فرص عمل داخله، حيث تشير بعض التقارير الإعلامية إلى أن سوق الهال يشغل 5 إلى 6 آلاف عامل يومياً، ويمكن أن يستوعب أعداداً جديدة يومياً.

مقترح نقل سوق الهال إلى خارج دمشق بات أمراً حتمياً وهو ربما بانتظار بعض الهامش الزمني لتنفيذه وذلك على ضوء الخيارات المطروحة كأمكنة بديلة عنه ليس إلا

والسؤال واجب الإجابة عنه قبل الشروع بتنفيذ مقترح نقل سوق الهال إلى خارج المدينة، ما هي الانعكاسات السلبية على مستوى تكاليف نقل الخضار والفواكه إلى الأسواق الشعبية وصولاً إلى المستهلكين، وما هي الانعكاسات السلبية على العاملين في هذا السوق الذين سيضطرون للانتقال إلى مسافات أبعد بحسب الأمكنة المقترحة، وكيف سيتم تأمين وسائل المواصلات الكافية من وإلى هذا السوق لاحقاً!

من المفروغ منه أن أسعار الخضار والفواكه واللحوم سترتفع في أسواق ومحال المفرق بدمشق، كنسبة وتناسب مع بعد مسافة المكان المقترح للسوق الجديد، أياً كان موقعه، والتي سيضاف إليها الكثير من هوامش الاستغلال التي سيدفع ضريبتها المستهلك داخل المدينة بنهاية المطاف!

فالمتضرر الأكبر من مقترح نقل سوق الهال إلى خارج دمشق هو المستهلك، الذي ستزيد عليه أعباء وتكاليف المعيشة أضعافاً مضاعفة عما هي عليه الآن!

لكن هل هناك مستفيد من ذلك؟!

الإجابة تبدو بسيطة وواضحة، فمنطقة سوق الهال في الزبلطاني كبيرة نسبياً، ومن الممكن استثمارها بمشاريع تجارية وسياحية تدر الكثير من الأموال على مستثمريها، بالمقابل فإن المحافظة الباحثة عن جني المزيد من المكاسب لن تمانع في استثمار هذه الرقعة تحت عناوين البحث عن الموارد والاستثمار الأمثل لملكياتها، وهو الأمر المغيب من الحديث حتى تاريخه، لكن لن يطول الأمر عليه ليظهر للعلن بعد أول خطوة تنفيذية لنقل السوق خارج العاصمة!

المواطنون المتضررون من مقترح نقل سوق الهال إلى خارج المدينة، ولمسافة بعيدة عنها بعشرات الكيلومترات، سواء كانت في الضمير أو في الدوير، أو أي مكان آخر، كان لبعضهم رأي آخر بما يخص الذرائع المسوقة عن الازدحام ودخول الشاحنات!

وفيما يلي بعض تعليقات المواطنين التي وردت على بعض الصفحات التي تداولت موضوع نقل سوق الهال خارج العاصمة:

في حدا حاطط عينو على أرض سوق الهال... هذا غير مبرر لينفوه على الضمير... وإذا منشان السيارات والزحمة رح يأتو السيارت ويدخلوا على المدنية محملين بالخضار!

إذا الغاية تخفيف الازدحام كبروا عقلكم... لما بتمنع دخول سيارة بحمولة 10 ل 15 طن ح يدخل بدل عنها لا يقل عن 30 سيارة ذهابا وإيابا بحمولات أقل... ماشاء الله حولكم شو فهمانين!!

فوضى بفوضى إذا انتقل السوق رح تزيد أسعار النقل ورح تنعكس الأسعار عالمواطن... لك مشان الله قبل ما تتخذوا قراراتكن راعو شعور الفقراء اللي ما عم تاكل غير وجبه واحدة باليوم!

يمكن بدهم يهدوا منطقة سوق الهال ويعمروها فنادق وأبراج للسياحة!

وسيلة بشعة لغاية أبشع... الخضرجي يلي كان يدفع أجرة نقل 50000 ليرة بدو يصير يدفع 400000 ليرة يعني بدو يحمل الزيادة ع الخضرة زيادة تكلفة ع السعر... فقط أجور النقل!

في شي حدا «واصل» حاطط عينو على الموقع وحابب يعمر فيي شي مشروع تجاري طلعوا بهالحجة!

الخطف من أجل الفدية ظاهرة سلبية متفاقمة تحتاج الحل الجذري!

ضجت وسائل التواصل الاجتماعي خلال الأسبوع الماضي، وما زالت، بالأخبار المتداولة عن اختطاف الشابة كريستينا إبراهيم الحسن، والشاب محمد أحمد الفضلي، وعما تعرضوا له من تعذيب موثق بالصور على أيدي الخاطفين المجرمين، والتي تم إرسالها إلى ذويهم من أجل الضغط عليهم لدفع الفدية المطلوبة لتحرير كل منهم، حيث طُلب من ذويهم مبالغ مرقومة بعشرات آلاف الدولارات فديةً!

وقد نقل عن والد المختطفة كريستينا، بحسب شام إف إم بتاريخ 2024/7/27، قوله: «كريستينا اختطفت أثناء عودتها من طرطوس إلى قرية بيت المرج في صافيتا، وفُقد الاتصال معها، وتواصل معنا الخاطفون بعد ساعات من ذلك، وأخبرونا أنهم يريدون مبلغ 60 ألف دولار مقابل عودتها... أرسل الخاطفون لنا العديد من الصور ومقاطع الفيديو وهي موثقة الأيدي، وتتعرض للتعذيب، وأخبرنا الجهات الأمنية في اليوم ذاته، وعمليات البحث ما زالت مستمرة، وحتى الآن لم نحصل على أي معلومة».

حادثتا الخطف أعلاه أعادت التذكير بحوادث شبيهة كثيرة أخرى ماثلة في الأذهان، عن مختطفين ومفقودين ومختفين، ما زال ذووهم بانتظارهم رغم مرور السنين على غيابهم!

ليست الأولى ولا الأخيرة!

حادثتا الخطف أعلاه لم تكن الأولى من نوعها، ولن تكون الأخيرة على ما يبدو!

فقد سبق أن تم تسجيل الكثير من عمليات الخطف من أجل الفدية، أو لغايات وأهداف أخرى خلال السنوات الماضية، بعضها سلطت عليها الأضواء الإعلامية، والكثير غيرها كانت غائبة أو مغيبة وبعيدة عن الأضواء، وغالبيتها كانت تنتهي بتحرير المختطف بعد دفع الفدية المطلوبة من ذويه، وبعضها كانت تنتهي بمأساة فقدان الاتصال مع المختطفين والمختطف، أو بقتل المختطف فعلاً، والقليل جداً كانت تتم عملية تحرير هؤلاء من خلال التفاوض، أو من خلال بعض الإجراءات الأمنية، وأحياناً تكون ذات طابع عسكري يتم خلالها تبادل لإطلاق النار!

ظاهرة مستفحلة ولم تنكفئ!

استفحلت ظاهرة الخطف خلال سنوات الحرب والأزمة وتفاقمت واتسعت رقعتها، بما في ذلك عمليات الخطف المتبادل لغايات وأهداف عسكرية وأمنية في حينه، مع عدم تغييب الاستثمار السياسي بهذا الملف من قبل القوى المتصارعة ورعاتهم، ومن قبل الأطراف الدولية المختلفة تحت عناوين الإنسانية، بما في ذلك بعض المنظمات الدولية المعنية بالشؤون الإنسانية أحياناً، بالإضافة إلى الجانب المالي والنفعي في كثير من الأحيان، مما ساهم وعزز من توسع انتشار الظاهرة، مع كل تداعياتها ونتائجها الكارثية!

فعلى كل خطوط التماس بين القوى المتصارعة على الأرض، بغض النظر عن أسمائها وتبعيتها وغطائها، كانت تجري عمليات الخطف المتبادل، سواء لعناصر هذه القوى المتصارعة فيما بينها، أو للمواطنين فيما بين خطوط التماس خلال تنقلهم عبرها، كضحايا وقرابين على مذبح الصراع!

ومع تكاثر هذه الخطوط وتعدد القوى المتصارعة تكاثرت عمليات الخطف، وتكاثر معها أعداد المفقودين والمغيبين، لدرجة عدم إمكانية معرفة الجهات الخاطفة في كثير من الأحيان، وصولاً إلى الاستثمار السياسي المستمر في ملف المفقودين، المفتوح حتى تاريخه كجرح نازف لم ولن يندمل بسهولة!

وبعد تراجع العمليات العسكرية انكفأت وتراجعت نسبياً عمليات الخطف لغايات عسكرية وأمنية، حيث أصبحت محصورة على بعض الأماكن وعلى بعض خطوط التماس برغم الهدوء النسبي فيها، مثل المنطقة الجنوبية والشمالية والشمالية الغربية، لتحل مكانها عمليات الخطف من أجل الفدية، أو من أجل الإتجار بالبشر أو بالأعضاء البشرية، التي لم تتراجع ولم تنكفئ، بل ازدادت واتسعت بكل أسف!

مناطق سيطرة الدولة خارج السيطرة!

اللافت أن عمليات الخطف من أجل الفدية تزايدت في مناطق سيطرة الدولة ولم تنكفئ، وخاصة المنطقة الوسطى «حمص وحماة»، وفي المناطق الحدودية مع لبنان، وخاصة في مناطق طرطوس الحدودية!

فالكثير من عمليات الخطف من أجل الفدية كانت هذه المناطق مسرحاً عملياتياً لها، وخاصة المناطق الحدودية مع لبنان، والحادثتان أعلاه غيض من فيض كأمثلة عنها!

ولم لا؟ فعصابات الخطف وشبكاتها العاملة تسرح وتمرح وترتكب فظائعها بكل أريحية في هذه المناطق، تخطيطاً وتنفيذاً، مع كل مستلزمات عمليات الخطف التي تقوم بها، اعتباراً من توفر الأسلحة ووسائط النقل لديها، مروراً بتوفر أماكن الاحتجاز وعناصر حراستها، وليس انتهاء بانتقاء المستهدفين، وغالباً ما يكون هؤلاء من المواطنين العاديين، بل والمفقرين ممن تقطعت بهم السبل داخلاً، والباحثين عن فرصة للهرب خارج البلاد بحثاً عن حياة أفضل!

عصابات الخطف ترتكب فظائعها بكل أريحية تخطيطاً وتنفيذاً اعتباراً من توفر الأسلحة ووسائط النقل مروراً بتوفر أماكن الاحتجاز وعناصر حراستها وليس انتهاء بانتقاء المستهدفين

فالخاطفون يطمعون بالحصول على ما يحمله هؤلاء بداية من مبالغ مالية «دولارية غالباً» تعينهم خلال فترة ترحالهم، بالإضافة إلى الضغوط على ذويهم لتحصيل مبالغ دولارية إضافية كبيرة، فديةً من أجل تحريرهم!

حادثة خطف وتحرير مستجدة كاستثناء يثبت القاعدة!

في حادثة خطف جرت في الآونة الأخيرة «تمكّن فرع الأمن الجنائي في ريف دمشق من تحرير مخطوف من إحدى المناطق الحدودية بعد الاشتباك بالسلاح مع الخاطفين»، وذلك بتاريخ 2024/7/27 بحسب وزارة الداخلية.

وبحسب صفحة وزارة الداخلية فقد ادعى أحد المواطنين إلى فرع الأمن الجنائي في ريف دمشق بتعرض والده للخطف أثناء زيارته إلى إحدى مناطق ريف دمشق الحدودية بقصد السياحة، وقيام الخاطفين بالتواصل معه عبر برنامج «الواتس آب» وطلب فدية مالية وقدرها 70 ألف دولار أمريكي، وتهديده بقتل والده المخطوف في حال عدم دفع الفدية، وإرسال صورة لوالده وهو مكبل اليدين ومعصوب العينين للضغط عليه لدفع الفدية. ومن خلال المتابعة والتنسيق مع ابن المخطوف قام فرع الأمن الجنائي في ريف دمشق بمداهمة أحد المخابئ في البلدة الحدودية التي يتواجد فيها الخاطفون، حيث حصل تبادل إطلاق نار ولاذ الخاطفون بالفرار بعد رمي ثلاثة قنابل باتجاه الدوريات، وتم تحرير المخطوف ولم يتعرض أحد عناصر الدوريات لأي ضرر. تم تسليم المخطوف إلى ذويه أصولاً، وما زالت الأبحاث مستمرة عن الخاطفين حتى إلقاء القبض عليهم واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

حادثة الخطف أعلاه، بنهايتها التي أسفرت عن تحرير المختطف بعد التدخل الأمني، يمكن اعتبارها الاستثناء الذي يثبت القاعدة التي تقول إن بعض عمليات الخطف يتم فيها تحرير المختطف من خلال التدخل الأمني مع تبادل إطلاق النار!

فماذا عن بقية عمليات الخطف الأخرى، بما في ذلك الحادثتان أعلاه!

وأين هي سيطرة الدولة في ظل استمرار عمليات الخطف من أجل الفدية وزيادتها في مناطق السيطرة المفترضة؟!

وأين هي أدوار ومهام الأجهزة الأمنية المعنية، التي لا تخفى عنها الخافية، في ظل هذا الانفلات الأمني؟!

دوافع لا يمكن إغفالها وشبكات دولية منظمة تديرها!

تفاقمت ظاهرة الخطف من أجل الفدية خلال سني الحرب والأزمة، كغيرها من الظواهر السلبية الكثيرة الأخرى، بعد أن كانت قبل ذلك حالات جرمية يغلب عليها الطابع الفردي، وغالباً كان المستهدف بها الأطفال، لكنها اتسعت خلالها لتشمل الفتية، وخاصة الفتيات، والشباب والرجال والنساء، وكذلك لم تعد محصورة من أجل طلب الفدية من ذوي المختطف، بل لتدخل ضمن إطار الإتجار بالبشر، وتجارة الأعضاء أيضاً!

ومن جملة الدوافع لدى الخاطفين يمكن اعتبار الدافع الاقتصادي هو العامل الأساس في زيادة وتوسع الظاهرة، ويضاف إليها الخلافات الشخصية والانتقام، كعوامل ودوافع

لارتكاب هذه الجريمة في بعض الأحيان!
وما يعزز هذه الظاهرة السلبية اتساع ظاهرة العنف، التي تفاقمت وتعمقت أيضاً خلال سني الحرب والأزمة، بالإضافة إلى حال الفلتان الأمني وفوضى السلاح، كظواهر سلبية لا تقل سوءاً عن بقية الظواهر السلبية التي تفشت خلال السنوات الماضية!
بالمقابل تجدر الإشارة إلى أن الظاهرة، التي لم تعد مستجدة، تعمل بها وتديرها شبكات منظمة انتشرت على طول الخارطة السورية، بما في ذلك مناطق سيطرة الدولة، ويبدو أن لها ارتباطات وتشابكات إقليمية ودولية أيضاً، خاصة ما يتعلق بالإتجار بالبشر وتجارة الأعضاء، كتجارات سوداء تديرها شبكات دولية منظمة وتنتفع بها!

أسباب عميقة تعزز تفاقم كل الظواهر السلبية!

الدوافع التي تم ذكرها أعلاه لا تكفي وحدها لتبرير تعمق الظواهر السلبية في المجتمع، بما في ذلك ظاهرة الخطف من أجل الفدية، فهناك أسباب جامعة وعميقة، تكاثفت وتكاملت فيما بينها بحيث شكلت المناخ والبيئة المناسبة لتفاقم كل الظواهر السلبية، وبحيث ساهمت في تعمقها واتساع رقعتها أيضاً، مع خلق ظواهر سلبية مستجدة لم تكن موجودة سابقاً، كظاهرة الخطف من أجل الفدية أو من أجل تجارة الأعضاء والإتجار بالبشر!
ويمكن تلخيص الأسباب بالتالي:
المفرزات والتداعيات الكارثية للحرب والأزمة، بما في ذلك الحصار والعقوبات!
أسباب عامة «اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية علمية...» كرستها جملة السياسات الرسمية الظالمة!
أسباب فردية خاصة «خلافات شخصية وعوامل انتقام وعوامل نفسية...»، كرستها وفاقمتها سنوات الحرب والأزمة وتداعياتها!
حال الانفلات الأمني وفوضى السلاح، الناجمة أساساً عن التراخي واللا مبالاة الرسمية تجاهها!
زيادة معدلات البطالة وتعميم الفقر والجوع بسبب جملة السياسات الاقتصادية المطبقة!
تعميق الفرز الطبقي وغياب تكافؤ الفرص وانعدام العدالة والمساواة، بسبب السياسات المتبعة، وتغول المحسوبية والوساطة والولاءات!
تراجع دور الدولة وضعف مؤسساتها، بما في ذلك المؤسسات الأمنية، مقابل تغول قوى السوق والسوء، التي ابتلعت جزءاً هاماً من مهام وأدوار الدولة تباعاً خلال العقود والسنوات الماضية، وما زالت مستمرة بابتلاع المزيد منها حتى تاريخه!
انتشار وتفشي ظاهرة الفساد، وصولاً إلى الاستخفاف بالعقوبات المنصوص عليها قانوناً، والتي بات من السهل التملص منها عبر قنوات الفساد وشبكاته!
ولا يغيب عن الذهن طبعاً استمرار تقسيم الجغرافيا السورية بكل أسف، مع تناغم مصالح قوى السيطرة والنفوذ، التي تتقاسم المغانم كما تقاسمت الجغرافيا!

تمادٍ بالإجرام لترهيب المجتمع!

الخاطفون في مناطق سيطرة الدولة تمادوا بالإجرام، حيث إنهم لم يكتفوا بتعذيب المختطفين وتصويرهم وإرسال الصور لذويهم كعامل ضغط نفسي من أجل الإسراع بدفع الفدية المطلوبة، بل مع تهديدات بقتل المختطفين والإتجار بأعضائهم أيضاً!
فعمليات الخطف مع صور العنف والتعذيب التي يتم توثيقها وتداولها، ومع التهديدات بقتل المختطف والإتجار بأعضائه، تجاوزت غايات إرهاب الضحية وذويها من أجل الحصول على الفدية المطلوبة، إلى إرهاب المجتمع ككل، ربما بغاية تكريس حال الخوف والذعر والقلق من انعدام الأمان!
فهل ذلك من غايات وأهداف الخاطفين أنفسهم، أم هي غايات وأهداف من يؤمنون لهم غطاء الحماية واللوجستيات اللازمة، والمستفيدين عملياً من كل الظواهر السلبية التي تفشت وانتشرت واتسعت وتعمقت، عبر تجيير مكتسباتها لمصلحتهم؟!
فقوى النهب والفساد والنفوذ في البلاد هي المتحكمة بكل شاردة وواردة فيها ومستفيدة منها، بما في ذلك استفادتها من الظواهر السلبية وشبكاتها العاملة بإدارتها، بشكل مباشر أو غير مباشر!

لا خلاص إلا بالحل السياسي والتغيير الشامل!

كل ما سبق يعيدنا إلى الحديث عن الحل السياسي، وتأكيد الإصرار عليه، عبر تنفيذ القرار الدولي 2254 كلاً وتفصيلاً، كبوابة وحيدة متاحة للبدء بالتغيير الجذري والشامل المطلوب، ليس من أجل استعادة وحدة البلاد وضمان سيادتها فقط، بل من أجل ضمان تقرير مصير السوريين بأيديهم ولمصلحتهم، وضمناً إمكانية الخلاص من كل الموبقات والكوارث التي تراكمت خلال سني الحرب والأزمة وما قبلها، وكذلك الخلاص من قوى السوق والسوء والنهب والفساد المستفيدة منها، بما في ذلك إمكانية معالجة كل الظواهر السلبية التي تفاقمت وتعمقت خلالها، عبر تجفيف مسبباتها ودوافعها.

خبر عام وتعليق هام... السورية للطيران تصدر تعميماً بمنع نشر أي معلومة تخص العمل والعاملين!

يقول الخبر: السورية للطيران: تصدر تعميماً بمنع نشر أي معلومة تخص العمل والعاملين على مواقع التواصل الاجتماعي أو التعريض بالتشهير أو تبادل الاتهامات، تحت طائلة الملاحقة القانونية وفق قانون الجرائم الإلكترونية.

تعليق: يا ترى هاد التعميم صادر عن المؤسسة ولا من الشركة اللي استثمرتها واستلمت ادارتها... لك طولو بالكم ع الناس شوي... وين الشفافية والمصداقية تبعكم أصلاً... إذا انتو ما بتنشروا أي أخبار عن مؤسستكم... وفوقها صارت بالاستثمار ع السكيتي... يعني معها حق الناس تحكي... مو هيك!!

يقول الخبر: مصرف التسليف الشعبي: انخفاض سقف القروض ناتج عن نقص السيولة والأموال القابلة للإقراض، والتي سببها تراجع معدل الإيداع في المصرف حيث معظم الودائع هي ودائع لجهات عامة على شكل حسابات جارية، وحالياً لا نية لرفع سقوف قروض التسليف وخاصة الدخل المحدود ما لم يحدث تغير في معدلات السيولة لدى المصرف.

تعليق: هي النتيجة الطبيعية لمعدلات التضخم المتزايدة وللسياسات النقدية والمالية المتبعة... ومن الطبيعي بعد هيك انو تكون معظم الودائع للقطاع العام... لك حتى أصحاب الدخل المحدود مو زعلانين من هيك خبر... لأن أصلاً القرض يا دوب يغطي مصروف شهر مو أكتر...

يقول الخبر: محافظة دمشق: لا صحة لما يتم تداوله حول استثمار حديقتي السبكي والجاحظ كمرائب تحت الحدائق، فالحدائق المطروحة للإنشاء والاستثمار كمرائب طابقية تحت الحدائق هي حديقة الطلائع في البرامكة والصوفانية في باب توما فقط، وستطرحان وفق نظام «BOT» وليس بالتشاركية مع القطاع الخاص، بحيث يكون الاستثمار مشروطاً بأن تبقى أرض الحديقة كحدائق عامة حكماً وفق مظهر جميل ولائق.

تعليق: يعني إجا ليكحلها قام عماها... إن كانت السبكي ولا الصوفانية ولا غيرها... مو كلها حدائق ومتنفسات للناس... لك حلّو عن باقة حقوق البشر بحدائقها ومتنفساتها... ولاقوا حل للازدحام المروري والسيارات بعيد عن هي الحقوق... ولا الاستثمار والأرباح أهم...؟!

يقول الخبر: الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال: تسليم الشقق الجاهزة المكتتب عليها لأصحابها سيتم ابتداءً من يوم السبت القادم. منح تعويض نقدي بواقع 40 مليون ليرة للمتضررين من الشريحة CB في المناطق الريفية خارج مراكز المدن كبديل عن الاكتتاب على المساكن البديلة.

تعليق: بكيييييير.. لك مين بيتذكر إيمت صار الزلزال... طبعاً المتضررين مو ممكن ينسو... بس الحكومة مبين عليها إنها مو مستعجلة أبداً... لك الحكي لهلأ عن الشقق الجاهزة بعد كل هالفترة... طيب شو مشان البقية... وايمت ح تخلص كمالة الشقق... وإيمت ح تتوزع؟!

يقول الخبر: رئاسة مجلس الوزراء: تقديم مذكرة حول واقع مياه الشرب في مختلف المحافظات وخطوات التنسيق بين وزارة الموارد المائية ووزارة الكهرباء لضمان وصول مياه الشرب إلى جميع المناطق.

تعليق: واووووو... وأخيراً صحيت الحكومة على أهمية التنسيق بين وزارة الكهرباء ووزارة الموارد المائية مشان وصول مياه الشرب للناس... بس القصة لسا بدها مذكرة... يعني اجتماعات ولقاءات ومشاروات... وع هالحالة مالنا إلا نستنا فرج الله..!!

يقول الخبر: مجلس جامعة دمشق: يصدر قراراً ينص على إعلان الكليات سلالم التصحيح للمقررات المؤتمتة بما ينعكس إيجابا على الطلبة.

تعليق: هون بينطبق القول أن تأتي متأخراً... بس ليش ع المواد المؤتمتة فقط... يعني بقية المواد معليش تبقى سلالم تصحيحها مغيبة عن الطلاب؟!!

يقول الخبر: مدير كهرباء دمشق وريفها: الوضع الصعب للكهرباء سيستمر حتى بداية الشهر القادم بسبب انخفاض كميات التوليد ما سيزيد حكماً من فترات التقنين في ريف دمشق.

تعليق: هههههه... لك وين الجديد بهالتصريح... فترات التقنين زادت وعم تزيد وح تبقى تزيد.. وكل مرة بتكون المبررات والذرائع ذاتها... انخفاض كميات التوليد ونقص المشتقات وزيادة الحمولات... مو هيك!!

التفريط بـ«الخطوط السورية»:

عندما قاتل قادة الاستقلال الوطني السوري الاحتلال الفرنسي على امتداد النصف الأول من القرن العشرين، كانوا يخوضون هذا القتال وفي قلوبهم حلم ببناء وطن حر يتمتع أبناؤه بخيراته، ودولة قوية بمؤسسات قوية تؤمّن الكرامة لأبنائها. ومن يقرأ في مذكرات وتصريحات هؤلاء الرموز يدرك أنهم كانوا على دراية يقينية تامة - حتى بعد نيل الاستقلال - بأن الاستعمار لن يكف عن محاولة العودة مراراً وتكراراً لمنع الاستقلال الحقيقي ولمنع قيام مثل هذه الدولة ومثل هذه المؤسسات. لكن ربما لم يتخيل أحد منهم أن يوماً سيأتي وستجري فيه هذه العملية بأيادٍ «سورية» تعاود الكرة مرة تلو أخرى للتخلص من مؤسسات الدولة وتصفيتها قَسراً، حتى وإن كانت رابحة.

يبلغ وسطي السعر العالمي لطائرة AirBus A340-400 الموجودة لدى أسطول الطائرات السوري 219 مليون دولار، بينما لن تتجاوز استثمارات «إيلوما» خلال عشرين عاماً حاجز 300 مليون دولار

■ أحمد الرز

قبل عام من الآن، وتحديداً في تموز 2023، أثار الإعلام ضجة كبيرة حول عملية خصخصة جديدة تستهدف جزءاً آخر من أجهزة الدولة السورية، وهي مؤسسة «الخطوط الجوية السورية». وفي ذلك الحين، أثارت التفاصيل المتعلقة بهذه العملية ومستوى الاستخفاف الذي شعر به الكثيرون ردود أفعال متباينة في حدتها، ولكن معظمها يتفق على أن العملية تستهدف بشكل أساسي مصالح السوريين وتسلب منهم إحدى مؤسساتهم التي دفعوا ثمن بنائها وتشغيلها للاستفادة منها.

الإعلان رسمياً: ما الجديد الآن؟

في تصريحٍ لإحدى الصحف المحلية، يوم الأربعاء 24 تموز، كشفت تصريحات المدير العام للخطوط الجوية السورية، حاتم كباس، أن الضجة التي أثيرت العام الماضي ليست مجرد شكوك وأن الفكرة انتقلت إلى حيز التنفيذ «قريباً جداً». حيث توقع أن تبدأ الشركة الخاصة التي تم توقيع العقد معها لإدارة تطوير واستثمار «الخطوط الجوية السورية» خلال شهر، موضحاً أن الشركة الخاصة «التي لم يسمها» سوف «تدير التخطيط والتنظيم فيما يتعلق بالطيران، وذلك من خلال العمل على زيادة عدد أسطول الطائرات وتحسين الرواتب للموظفين وبناء هنكارات ومعدات أرضية جديدة، إضافة إلى تطوير الخدمات التي تقدم داخل الطائرة وغيرها من البنود التي وردت في العقد الموقع معها». وخلص كباس إلى أن الشركة الخاصة هي التي سوف تدير التطوير والتنظيم والاستثمار «في **كل الأمور المتعلقة بالطيران**» وفق ما ينص عليه العقد. أي أن الحديث لا يدور عن مطار واحد فقط، بل جميع عمليات التخطيط والتنظيم والإدارة في كل ما يتعلق بالطيران المدني».

الاستهتار بالسوريين: «لا حق لكم بمعرفة المعلومات»

واحدة من أكثر الأشياء التي تثير الاستياء في هذه الخطوة أنها تجري بطريقة لا يمكن وصفها إلا بأنها تسيء للشعب السوري ولا تقيم له وزناً. وسنكتفي بذكر نقطتين فقط في هذا الإطار:

أولاً: حتى الآن، لم تعلن الحكومة ولا أي مسؤول رسمي في الدولة بشكل صريح عن هوية «الشركة الخاصة» التي ستتولى زمام واحدة من أقدم مؤسسات الدولة السورية تحت شعار «الإدارة والاستثمار»، ولم تعلن الحكومة عن هذا الاستثمار في الإعلام سابقاً. ولم ترد في الصحف والإذاعات والتلفزيون أية تصريحات حكومية عن طرح «الخطوط الجوية السورية» للاستثمار. وتكتفي بـ«التسريبات» التي تقوم بها بعض المواقع وصفحات التواصل الاجتماعي غير الرسمية والتي توصف بأنها «مقربة من دوائر صنع القرار»، ذلك رغم أن القوانين تؤكد أنه لا يجب أن يقل عدد الجهات المقدّمة على أي عرض استثمار تعلنه الدولة عن 3 جهات، ويجب أن يعاد الإعلان أكثر من مرة حتى يتحقق ذلك.

إذا حدث هذا الاستثمار فستكون الشركة الخاصة استثمرت وربحت مبالغاً هائلة خلال عشرين عاماً مقابل ثمن طائرة وثلث فقط!

ثانياً: الأمر ذاته ينسحب على بنود العقد، حيث لم يتم التصريح رسمياً عن بنوده الكاملة، بل اكتفت التصريحات الرسمية بالإضاءة على بعض البنود الثانوية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، في مقابل إحاطة البنود المهمة بطوق من الكتمان مثل: حصة الشركة الخاصة التي ستقوم بالاستثمار والتشغيل وآلية التوزيع، وتُركت هذه البنود لتتناقلها المواقع والصفحات شبه الرسمية و«تسربها» للسوريين «بالقطارة».

«تسريبات» الصحف والمواقع «غير الرسمية»

أمام هذا التكتم الرسمي، ليس أمامنا سوى مناقشة ما «سربته» الصحف والمواقع غير الرسمية وشبه الرسمية والتي أكدت بعضها أن الشركة الخاصة هي ذاتها شركة «إيلوما للمساهمة المغفلة الخاصة» التي لا تملك تاريخاً سابقاً في مجال الطيران ولا غيره، وظهر اسمها فجأة العام الماضي عندما صدّقت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على النظام الداخلي للشركة التي يبلغ رأسمالها رسمياً نحو 7000 دولار أمريكي فقط لا غير.

وبحسب «التسريبات»، يشمل العقد «زيادة عدد طائرات الأسطول إلى 20 طائرة بنهاية مدة الاستثمار المحددة بـ20 عاماً، إضافةً لإنشاء مطبخ جديد بطاقة إنتاجية تصل إلى 10 آلاف وجبة يومياً، وتجهيز مركز تدريب وفق المعايير الدولية». ولإنجاز ذلك «ستضخ الشركة خلال هذه الفترة – أي 20 عاماً – استثمارات قدرها 300 مليون دولار»، وأن «حصة الحكومة من العقد المبرم 25% من الإيرادات وليس الأرباح، على أن تزيد في النصف الثاني من مدة الاستثمار إلى 32,5%».

السؤال البديهي: لماذا؟!

رغم أسطول الطائرات القليل، بلغت تقديرات أرباح مؤسسة الخطوط الجوية السورية في عام 2021 حوالي 129 مليون دولار من عمليات النقل داخل سورية فقط «دون حساب عائدات عمليات النقل الخارجية وعائدات تموين الطائرات واستقبال الركاب وجميع الخدمات الأرضية»!

وإذا أمسكت شركة «إيلوما» – أو أياً كان اسم الشركة الخاصة – بالمؤسسة، فهذا يعني أنها ستستولي على 75% من الإيرادات في السنوات العشر الأولى

نموذج آخر عن بيع التاريخ والمستقبل!

3

القوانين تؤكد أنه لا يجب أن يقل عدد الجهات المقدّمة على أي عرض استثمار تعلنه الدولة عن 3 جهات، ويجب أن يعاد الإعلان أكثر من مرة حتى يتحقق ذلك

129 مليون $

بلغت تقديرات أرباح مؤسسة الخطوط الجوية السورية في عام 2021 حوالي 129 مليون دولار من عمليات النقل داخل سورية فقط

9.0 \ 2.5

استناداً إلى أدنى التقديرات، فإن أرباح مؤسسة الخطوط الجوية السورية على وضعها الحالي خلال 20 عاماً ستكون ما بين 2,5 مليار دولار و9 مليارات دولار.

مغلف بريدي تذكاري صدر بمناسبة أول اتصال جوي بين العاصمة السورية دمشق ومدينة نيويورك الأمريكية في 16 تموز 1947

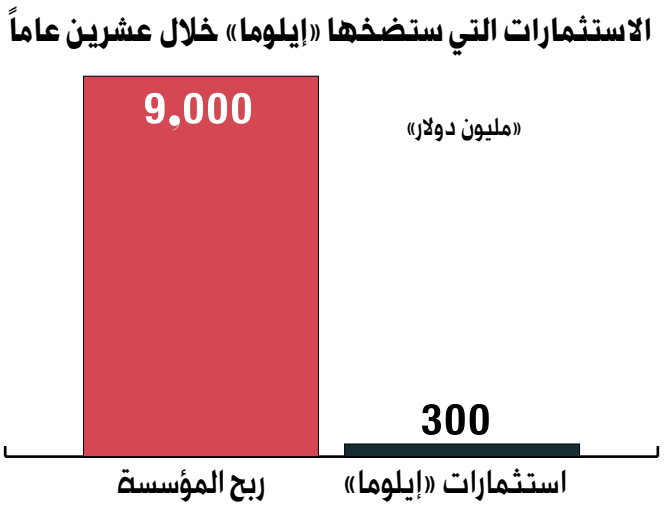

و67,5% في السنوات العشر التالية، مقابل أن تضخ سنوياً 15 مليون دولار وسطياً فقط. وكما ذكرنا سابقاً، وعلى سبيل المقاربة، يبلغ وسطي السعر العالمي لطائرة Airbus A340–300 الموجودة لدى أسطول الطائرات السوري 219 مليون دولار. وبكلام آخر، إذا حدث هذا الاستثمار، فستكون شركة «إيلوما» استثمرت وربحت مبالغاً هائلة خلال عشرين عاماً مقابل ثمن طائرة وثلث..

السؤال الطبيعي هو لماذا لا تقوم المؤسسة نفسها، التي أظهرت أنها قادرة على تحقيق أرباح تصل إلى حوالي 129 مليون دولار «على الأقل، ومن العمليات الداخلية فقط، وفي سنة واحدة فقط» بذلك؟ ما الذي يمنعها من تخصيص 11,6% من أرباحها لعمليات التطوير والصيانة والشراء؟ ما الذي يمنعها من استثمار أكثر إذا كانت رابحة والاستثمار فيها سيزيد من إيرادات الدولة؟ ومن ثم تستطيع أن تجني – بمفردها – ثمار الأرباح الناتجة عن عمليات التطوير؟ هذا بغض النظر عن أن بعض الاقتصاديين يقدرون أرباح مطار دمشق الدولي وحده بحوالي 450 مليون دولار سنوياً! وفي هذا السياق، نستنتج – بناءً على أدنى التقديرات التي لا تعكس حجم الربح الحقيقي – أن أرباح المؤسسة خلال 20 عاماً ستكون ما بين 2,5 مليار دولار «إذا اعتمدنا تقديرات ربح المؤسسة لعام 2021» و9 مليارات دولار «إذا اعتمدنا تقديرات ربح مطار دمشق الدولي فقط». وهذه الأرباح ستتخلى عنها المؤسسة مقابل نسب ضئيلة من الإيرادات السنوية ومبلغ ضئيل للاستثمار.

ثم يأتيك من يتحدث من المسؤولين «بعين قوية» عن عجز الموازنة وضعف إيرادات الدولة! إن النتيجة المباشرة لانسحاب الدولة من لعب دورها الضروري في حماية المؤسسات الرابحة ودعم المؤسسات الخاسرة للنهوض هي تخليها الفعلي عن مصادر الإيرادات التي تحتاجها لتمويل الإنفاق. هذه هي الحجة ذاتها التي سيضطر السوريون إلى سماعها عندما يتخذ أصحاب القرار في البلاد خطوات جديدة نحو رفع الدعم.

لزوم ما لا يلزم في الرد على فكرة الملكية و«الإدارة فقط»

يصرّ المسؤولون حالياً على التركيز على الجوانب الثانوية، مثل تكرار أنه لن تحدث أي تغيرات على اسم «السورية للطيران» أو شعارها بل إن المؤسسة سوف تحافظ على كل ما يتعلق بدلالتها باعتبار أن دور الشركة الخاصة هو «الإدارة فقط»، وأن التغير هو فقط في الإدارة ولا يعني أبداً أن «الخطوط الجوية السورية» باتت ملكاً للقطاع الخاص.

وكأن مشكلة المواطن السوري هي اسم «الخطوط الجوية السورية» أو شعارها! ما يهمه فعلياً هو لمن تعود أرباح هذه الشركة خلال فترة الاستثمار؟ وهل سيجري تبديد مصدر جديد من مصادر إيرادات الدولة؟ ثم إن كون الشركة الخاصة ستقوم بـ«الإدارة فقط» دون حيازة ملكية «الخطوط الجوية السورية» لا يطمئن أحداً، لأن الجميع يدرك في سورية أن من يملك زمام الإدارة قادر على التحكم بكل شيء، بما في ذلك التلاعب بالإيرادات والأرباح بهدف تقليص حصة الدولة. والأهم من ذلك أنه لا يوجد مبرر منطقي واحد يدفع بعرض الشركة على الاستثمار ولا سيما بهذه الطريقة المهينة للسوريين.

بعد دورة الحزب الشيوعي.. ما الخطة الاقتصادية الجديدة في الصين؟

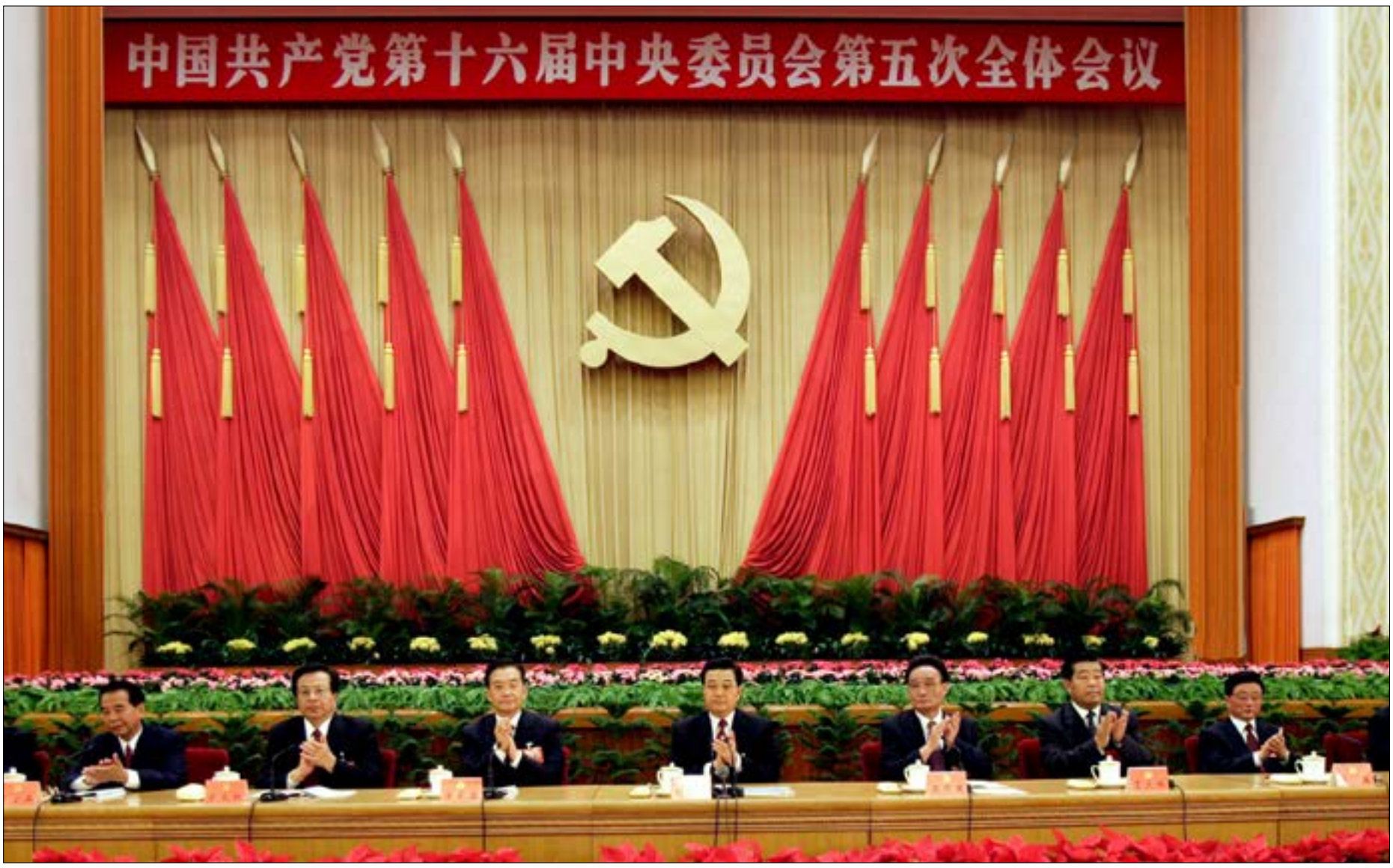

انتهت الدورة المكتملة الثالثة للحزب الشيوعي الصيني الأسبوع الماضي. الدورة المكتملة هي اجتماع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني المكونة من 364 عضواً، والتي تناقش السياسة الاقتصادية للصين على مدى السنوات العديدة القادمة. لكن ماذا تخبرنا الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن السياسات الاقتصادية في الصين؟

■ مايكل روبرتس
ترجمة: قاسيون

ليس الكثير مما لم نكن نعرفه بالفعل. وفقاً للبيان الصحفي الصادر عن وسائل الإعلام الرسمية، اتفقت الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني على أن السياسة الاقتصادية لا بد وأن تركّز على تحقيق جولة جديدة من «الثورة العلمية والتكنولوجية والتحول الصناعي»، على الطريقة الصينية. في العقد المقبل، «سوف يشكّل التعليم والعلوم والتكنولوجيا والمواهب الدعم الأساسي والاستراتيجي لتحديث الصين».

يبدو أن زعماء الحزب الشيوعي الصيني يسعون إلى دعم النمو الاقتصادي، وتحقيق كل أهدافهم الاجتماعية المعلنة من خلال ما أطلقوا عليه «النمو النوعي». لقد انتهى التوسع الاقتصادي الذي كان يتم بشكل رئيسي من خلال استخدام العمالة الوفيرة القادمة من الريف إلى المدن للعمل في التصنيع وتطوير العقارات والبنية الأساسية. لقد انتهى هذا التوسع منذ بعض الوقت، وبدأ التوسع الحضري يتباطأ.

لكنّ الاقتصاد الصيني ارتفع بشكل صاروخي بفضل الزيادة الهائلة في الاستثمار الإنتاجي في الصناعة والقطاعات الموجهة للتصدير. لكن هذا أيضاً بلغ ذروته إلى حدّ ما منذ «الركود الكبير» في عامي 2008 و2009. كما أثّر التباطؤ الاقتصادي العالمي والركود في الاقتصادات الكبرى منذ ذلك الحين – وهو ما أسميته «الكساد الطويل» . على معدل النمو الاقتصادي في الصين.

تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الصين منذ «الركود الكبير»، على الرغم من أن الاقتصاد لا يزال يتوسّع بمعدّل حوالي 5% سنوياً، وهو أكثر من ضعف سرعة الاقتصاد الأمريكي، الأفضل أداءً بين أكبر سبعة اقتصادات رأسمالية.

لكن هناك أسباب أخرى لتباطؤ النمو، بما في ذلك الإرهاق النسبي للعمالة في المناطق الريفية، فضلاً عن توسع الاستثمار غير المنتج في العقارات، والذي انتهى في نهاية المطاف إلى انهيار سوق العقارات الذي لا يزال قيد الإدارة. وكما زعمت في العديد من المقالات السابقة، كان هذا نتيجة للخطأ السياسي الفادح الذي ارتكبته الحكومة الصينية في تسعينيات القرن العشرين في محاولة تلبية احتياجات الإسكان للسكان الحضريين من خلال القطاع الخاص: أي شراء المساكن، بتمويل الرهن العقاري وبنائها من قبل مطورين من القطاع الخاص. وقد أدى هذا النموذج السكني المستخدم في الغرب إلى اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وأدى في نهاية المطاف إلى ركود مماثل في سوق العقارات في الصين.

لكنّ القضيّة الرئيسية التي تواجهها الدورة الثالثة للحزب هي «التحدي الديموغرافي»، ذلك أن عدد سكان الصين، مثل العديد من البلدان الأخرى، من المتوقع أن ينخفض على مدى الجيل القادم. كما أنّ عدد سكانها في سن العمل سوف ينخفض أيضاً. إنّ النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة سوف يعتمدان بشكل متزايد على رفع إنتاجية القوى العاملة، وقد زعمتُ في مقالات سابقة أن تحقيق هذا الهدف ممكن تماماً.

إنّ بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس يُظهر أنّ «إنتاجية العوامل الكلية» في الصين– وهي مقياس أولي للابتكار– تنمو بمعدل 6% سنوياً، في حين أنها كانت في انخفاض في الولايات المتحدة. ورغم أن النمو أبطأ إلا أنه لا يزال أسرع كثيراً من النمو الاقتصادي في مجموعة الدول السبع الكبرى، ويستند إلى النجاح التكنولوجي. يمكننا التنبؤ بالحلول التي يجب على الصين اتباعها للتخلّص من بعض المشكلات التي تواجهها.

إنّ الرواية الشائعة التي تتداولها الصحافة التجارية الغربية هي أن الصناعات المدعومة في الصين تدمّر قيمة المساهمين لأنها غير مربحة

1- يشكّل حجم البطالة بين الشباب في الصين تحدياً خطيراً. هناك عدم توافق حاد بين طلاب الدراسات العليا الشباب الباحثين عن وظائف عالية الأجر في قطاع التكنولوجيا الفائقة، في حين تظل فرص العمل المتاحة متركزة في وظائف أقل مهارة وأقل أجراً. هذه مشكلة تواجهها العديد من الاقتصادات، بما في ذلك الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة. يبدو لي أنّ الحلّ يكمن في توسيع قطاعات التكنولوجيا الفائقة، ولكن أيضاً في إعادة تدريب الشباب على وظائف أخرى.

2- كان الركود العقاري حاداً. ولكن ليس من السيئ أن تهبط أسعار العقارات بشكل حاد حتى تصبح المساكن في متناول الجميع. الحل هنا لا بد أن يكون توسيع الإسكان العام، وليس المزيد من التطوير الخاص.

3- فيما يتصل بقضية الديون، من الصحيح أن نسب الاستدانة في الصين ارتفعت بشكل حاد في العقود الماضية، ولكنها قابلة للإدارة، وخاصة أن أغلب الديون تتركز في قطاعات الحكومة المحلية، وبالتالي يمكن إنقاذها من قبَل الحكومة المركزية. لدى الصين نظام مصرفي حكومي، وشركات مملوكة للدولة، واحتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي لتغطية أي خسائر.

يزعم الإعلام والاقتصاديون الغربيون ضرورة «إعادة التوازن»، وهو ما يعني تحوّل الصين من الاقتصاد الحالي الذي يقوده الاستثمار ويوجهه التصدير وتديره الدولة، إلى اقتصاد يقوده المستهلك، ويقوده القطاع الخاص. يقول إسوار براساد، أستاذ السياسة التجارية في جامعة كورنيل، والرئيس السابق لقسم الصين في صندوق النقد الدولي: «إنّ الاقتصاد الصيني يترنح. هناك حاجة ماسّة إلى المزيد من الحوافز لتعزيز الإنفاق، والإصلاحات الاقتصادية لإحياء ثقة القطاع الخاص في الصين».

لكن بالنسبة لي، فإن محاولة تعزيز الإنفاق الاستهلاكي، وتوسيع القطاع الخاص، ليس ما ينبغي للدورة الكاملة الثالثة أن تهدف إليه. الواقع أن البيان الصادر عن الدورة الكاملة الثالثة يذكرنا بأن الصين لا تزال لديها خطط، وليس التخطيط المركزي الذي كان قائماً في نهاية الاتحاد السوفييتي، بل «التخطيط الإرشادي» الذي يحدد الأهداف للعديد من القطاعات.

تتطوّر الصين بسرعة نحو «اقتصاد جديد» يعتمد على قطاعات التكنولوجيا ذات القيمة المضافة العالية. وقد تجاوز نمو هذه القطاعات بشكل كبير نمو الناتج المحلي الإجمالي الرئيسي في السنوات الأخيرة. ففي الفترة من عام 2017 إلى عام 2023، نما «الاقتصاد الجديد» بمعدل 10،2% سنوياً، وهو معدل أسرع كثيراً من متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي البالغ 5،5%

وكما جاء في مقال في صحيفة «آسيان تايمز»: «إنّ الرواية الشائعة التي تتداولها الصحافة التجارية الغربية هي أن الصناعات المدعومة في الصين تدمّر قيمة المساهمين لأنها غير مربحة – من العقارات السكنية إلى السكك الحديدية عالية السرعة إلى المركبات الكهربائية إلى الألواح الشمسية. لكن ما تريده الصين من BYD وJinko Solar «والولايات المتحدة من Tesla وFirst Solar» يجب أن يكون مركبات كهربائية وألواح شمسية بأسعار معقولة، وليست أسهماً بقيمة سوقية تبلغ تريليون دولار. في الواقع، تشير تقييمات القيمة السوقية الضخمة إلى أن شيئاً ما قد حدث بشكل خطير. هل نريد حقاً ملياردير التكنولوجيا أم نريد التكنولوجيا؟ القيمة لا يتم تدميرها، فهي تعود للمستهلكين بأسعار أقل وجودة أعلى و/أو منتجات وخدمات أكثر ابتكاراً».

هذا واضح للغاية في الاستثمار البيئي، إذ انخفضت كثافة الكربون في الصين بوتيرة غير مسبوقة، والمنتجات بمتناول الناس.

التعليم الأساسي وشهادته منعطف مفروض يدفع ضريبته طلابنا!

فرحة النجاح الظافرة التي انتظرها آلاف طلاب شهادة التعليم الأساسي وذووهم، بالكثير من الترقب والتوجس، تم الإعلان عنها صباح يوم الإثنين 2024/7/22، حاملةً معها الكثير من الفرح للبعض والحزن للبعض الآخر!

فبعد أن تقدم 309,258 طالباً وطالبة لامتحانات شهادة التعليم الأساسي بتاريخ 2024/5/27 كانت المفاجأة بنسبة النجاح التي تم الإعلان عنها، والبالغة 66,07% فقط، أي إن هناك 198,003 من الطلاب المتقدمين للامتحانات قد نجحوا، وهذا دفعنا نحو تساؤلات كثيرة، منها:

ما سبب تدني نسبة النجاح لما يقارب النصف تقريباً؟

وماذا عن كل الإنجازات والقرارات التي تبجحت بها الجهات المعنية، لتحسين العملية التعليمة ولإعداد طالب قادر على بناء المجتمع والوطن؟

وهل فعلاً كانت العملية الامتحانية سلسة بالطريقة المثلى التي صورتها بها وزارة التربية؟

وماذا عن كل تلك الإشكاليات حول الأسئلة الامتحانية؟

تعددت الأسباب والمستقبل المظلم واحد!

نتساءل ما السبب وراء تراجع نسبة النجاح، وهنا ندخل في دوامة من العوامل والمؤثرات، ولكن نستطيع الجزم أن العامل الأثقل هو السياسات الحكومية الجائرة المتمثلة بتخفيض الإنفاق العام، والتي أثرت بشكل كبير على القطاع التعليمي، أضف إلى ذلك خطوات إلغاء الدعم المتسارعة، والتي كذلك نهشت بقطاعنا التعليمي، كتأثير مباشر لانخفاض مستويات معيشة المدرسين على العملية التعليمية، وكذلك انحدار المستوى المعيشي لعموم السوريين!

فلم تعد العديد من المدارس قادرة على استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب، إضافة إلى افتقار العديد منها للحد الأدنى من شروط العملية التعليمية، من لوازم ووسائل وأدوات، كذلك بسبب اكتظاظ الطلاب داخل الفصول، ونقص الأثاث المدرسي، وندرة توفر المواد اللازمة للتدفئة والإنارة الجيدة، بالإضافة إلى تلف الحمامات ومرافق الصرف الصحي!

أما في الجهة المقابلة فنجد الغلاء الوحشي والأسعار الفلكية للوازم المدرسية، من ملابس وحقائب وقرطاسية، والتي حكماً لا تتناسب مع الأجور الهزيلة، ولا تتوافق مع حال العديد من الأسر السورية المفقرة والمعدمة، والتي دفعت العديد من الطلاب بالنتيجة نحو سوق العمل في سن مبكرة بهدف مساعدة ذويهم، ولتسقط معها الزامية التعليم!

كل ما سبق مهم، ومهم جداً، لكنه ليس الأهم وراء تدني مستويات النجاح من وجهة نظر العديد من ذوي الطلاب، الذين أكدوا أن الامتحانات هذا العام لم تكن ككل عام!

فبداية ودون أي إنذار قامت وزارة التربية بتقديم موعد الامتحانات، مما دفع العديد من المعلمين إلى الإسراع في إنجاز المقرر الدراسي المطلوب مما انعكس سلباً على الطالب وفهمه، إضافة إلى عجز العديد من المعلمين عن إتمام المنهاج!

وبناء عليه فقد تزايدت الحاجة للدروس الخصوصية، وللجلسات الامتحانية قبل المواعيد الامتحانية لكل مادة، مع تكاليفها المرتفعة التي تكبدها ذوو الطلاب، عسى يتم ترميم ما يمكن ترميمه من نقص في المعلومة والشرح لدى أبنائهم!

ليأتي الامتحان وتبدأ الصدمات المتلاحقة، بداية كانت اللغة الفرنسية والجدل الكثير الذي أثير حولها، لذلك فضلنا التواصل مع العديد من المدرسين الاختصاصين، الذين أكدوا بدورهم أن الأسئلة لم تكن كالمعتاد، بداية من النص الذي جاء على شكل نص مدمج للعديد من نصوص الكتاب، وهو الذي لم يعتده طلابنا ولا حتى أساتذتنا، مروراً بأسئلة القواعد التي كانت متوسطة، وليس انتهاءً بسؤال الترتيب الذي عجز معظم طلابنا أمامه!

حال مادة الرياضيات لم يكن بأفضل، فقد أجمع العديد من الطلاب أن الأسئلة كانت طويلة تحتاج إلى المزيد من الوقت، ولم تراع الشمولية والتدرج بالمستويات، بحسب بعض المدرسين!

شهادة من ذوي الطلاب!

وهنا نجد من الهام عرض تجربة إحدى الأمهات مع ابنها المتقدم لامتحانات التعليم الأساسي، والتي نشرتها على وسائل التواصل الاجتماعي بقولها: «اتأخرت الأوراق بسبب عطل بسيارة الأسئلة فقد استلموها في الساعة 8 وعشرين دقيقه ولم يتم تعويضهم... فوضى وإدخال دفاتر محلولة لبعض الطلاب.. والأسوأ من هاد لما بيدخل شخص وبصير يوزع إجابات الصح والخطأ... ولك وبتطلع خاطئة... ما فكروا بأنو الطالب عاش الشتاء معتم لا كهرباء ولا إضاءة.. ما فكروا انو أهل الطالب ما معون حق دروس خصوصي... ما في أي تخطيط من قبل الوزارة والمديريات.. وما في احترام وما في مرونة بالتعامل مع حالات الطوارئ... ولك معقولة لكن أسئلة طويلة ما عرفتو أنو الدفتر الامتحاني لا يتسع للإجابات وما عطيتوهن دفاتر إضافية.. ما بعرف شو احكي.. بس على ما يبدو صار ميؤوس جداً من هالبلد.»

فقد عرضت هذه السيدة واقع العملية الامتحانية بأبسط التعابير، وربما أصدقها، هذه العملية التي لم تكن سلسة ولا مثالية، كما زعمت الجهات المعنية وعملت على إظهارها، وعلى ما يبدو القادم أظلم وأحلك وأشد قسوةً!

> **شهادة التعليم الأساسي لن تعود كما كانت عليه في امتحاناتها وكذلك فإن الخيارات المفروضة بعدها في مرحلة التعليم الثانوي لن تعود كما كانت عليه أيضاً**

قرارات جديدة اعتباطية وغير مدروسة!

اتضح للقاصي والداني مدى اعتباطية قرارات وتوجهات وزارة التربية هذا العام!

ففي بداية العام الحالي، أي منتصف العام الدراسي تقريباً، انتشر خبر مفاده إلغاء شهادة التعليم الأساسي، ليوضح معاون وزير التربية رامي الضللي بحديث مع إذاعة ميلودي لاحقاً أن: «هناك دراسة لتطوير عملية امتحانات الصف التاسع ضمن عدة مقترحات واعتبارها انتقالية ولكن ستبقى تحت مسمى شهادة التعليم الأساسي، على أن تطبق خلال العام القادم». وأضاف: «إن الغاية من الدراسة هي مواكبة التطورات العالمية وطرق منح الشهادات، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء التقنية والمادية والفنية».

لكن بين الخبر الذي انتشر وبين الإيضاح كان هناك مدة زمنية ليست بالقصيرة، ولنا أن نتخيل حجم الضياع والتشتت والتوتر الذي مر به الطلاب والمدرسون على السواء!

والآن وبعد انتهاء الامتحانات أقرت الجهات المعنية العديد من التعديلات بخصوص امتحانات شهادة التعليم الأساسي، والتي ستطبق ابتداءً من العام الدراسي القادم دورة 2025، والتي ترتبط بلا مركزية الامتحانات، بمعنى أبسط، ستكون امتحانات الصف التاسع مع امتحانات الصفوف الانتقالية بشكل محلي على مستوى كل محافظة، وليست على مستوى القطر، مع احتمالية بقاء مقرر أو اثنين بشكل مركزي فقط!

بناءً على ذلك لن تكون هنالك المدة المعتادة للمدرس والطالب للانتهاء من المنهاج والتحضير للامتحان، كذلك من المحتمل أن تتم إزاحة موعد الامتحانات لتصبح أقرب وأقصر مدةً من الأعوام السابقة!

والسؤال هنا بعد هذا التعديل المزمع، الذي من الطبيعي أن يترافق بتغيير في الخطة الدرسية المتبعة عن الأعوام السابقة من حيث توزيع المنهاج على أيام الفصلين، فهل سيحدث ذلك؟ وماذا عن الطلاب الذين لم يحالفهم الحظ هذا العام، وما مصيرهم؟

هل سنعود إلى نظام تاسع قديم وجديد كما سبق؟

بالإضافة إلى ذلك ما رشح من أحاديث عن مسارات تعليمية جديدة في مرحلة التعليم الثانوي، والتي سيتم إقرارها قريباً على ما يبدو، حيث لن يكون هناك فرعي العلمي والأدبي كما درجت عليه العادة خلال العقود الماضية، بل سيكون هناك مسارات أخرى «طبية وهندسية وأدبية ولغوية و...» ولا ندري ما تتفتق عنه العقلية التي تدير دفة العملية التعليمية في البلاد من إبداعات إضافية!

فشهادة التعليم الأساسي، التي تشكل منعطفاً في حياة الطالب وخياراته ومستقبله، لن تعود كما كانت عليه في امتحاناتها، وكذلك فإن الخيارات المفروضة بعدها لاستكمال العملية التعليمية في مرحلة التعليم الثانوي لن تعود كما كانت عليه أيضاً، وطبعاً سيرتبط بذلك بالخيارات الانعطافية في مرحلة التعليم الجامعي بالنتيجة، ولا ندري كيف سيكون عليه حال الطالب في هذه المنعطفات المصيرية على أيدي مبدعي الوزارة بعد ذلك؟!

فالاستفهامات المطروحة عن سياسات الوزارة التعليمية باتت كثيرة وتستلزم الكثير من التوضيح والإجابات الشافية والشفافة والمسؤولة، لكن لا حياة لمن تنادي!

فالجهات المعنية تصر على صم آذانها، فهمها الأكبر بات تخفيض النفقات وضغطها، حتى ولو كان الثمن مستقبل أبنائنا!

ماركس في عصر الروبوت والذكاء الاصطناعي

أخذت تنتشر فكرة إمكانية وجود «عالَمٍ بلا عَمل»، على نحو خاص منذ بدأت أزمة «الركود العظيم» الرأسمالية عام 2008. وما زالت تتنامى النقاشات والتنظيرات في الاقتصاد والعلم والثقافة حول أحدث تطويرات الأتمتة والحوسبة والروبوتات والذكاء الاصطناعي. وكلّما ظهر اختراع جديد في هذه المجالات، تتجدّد المخاوف التي تتراوح في طيفها ما بين القلق من توسّع «البطالة التكنولوجية» إلى شطحات الخيال العلمي حول نهاية كارثية سوداوية للنوع البشري إما كعبيد لروبوتات «أذكى من الإنسان» وتتحكّم به، أو حتى انقراض النوع البشري وخضوع الكوكب لحكم «الآلات الذكية».

■ د. اسامة دليقان

لم يستخدم ماركس مصطلح «الأتمتة» ومع ذلك انتقد باكراً أحد تناقضات الرأسمالية، الذي عبّر عنه أكثر من مرة في عدة كتابات، ومنها قوله: «في أيامنا هذه، تبدو كلُّ الأشياء حُبلَى بنقيضها. فرغمَ الآلات التي وُهِبَتْ قدرةً رائعةً على تقصير العمل البشري وجعله مثمراً أكثر، نشهَدُ تجويعَ العامل وإنهاكَه». وكتب في رأس المال أنه «من الممكن تأريخ كامل الاختراعات منذ العام 1830 بأنها تمّت لغرض وحيد، هو تسليح رأس المال ضدّ ثورة الطبقة العاملة».

ظهر مصطلح الأتمتة لأول مرة على نطاق واسع في الولايات المتحدة، في الخمسينيّات من القرن العشرين. وعادة ما يُنسب ابتكار مصطلح «الأتمتة» automation إلى ديلمار هاردر، نائب رئيس التصنيع في شركة فورد للسيارات. ووفقاً لإحدى الروايات عن نشأة هذا المصطلح، استخدم هاردر الكلمة لأوّل مرة أثناء محادثة له مع مسؤول تنفيذي آخر في شركة فورد حول تحسين معدات مناولة الأجزاء وإزالة «التأخيرات التي تحدث غالباً بسبب العنصر البشري». وكما يوضح ديفيد نوبل، عندما دعا هاردر إلى المزيد من «الأتمتة» في شركة فورد، كان يعني ببساطة «زيادة استخدام الآلات الكهروميكانيكية والهيدروليكية والهوائية ذات الأغراض الخاصة للإنتاج ومناولة الأجزاء والتي كانت موجودة لبعض الوقت».

ماركس عن الآلات

مع أن ماركس لم يذكر كلمة «الأتمتة» بحد ذاتها، إلا أنه كان يفهم تقنيات «ورشة العمل الأوتوماتيكية»، حيث درسها ماركس لأول مرة على نطاق واسع من أجل نقده لبرودون في كتاب ماركس «بؤس الفلسفة». ولو قرأ هاردر القسم الخاص بـ«النظام الآلي للآلات» في المجلد الأول من كتاب رأس المال، لربما وجد نموذجاً للإنتاج المستمر يصف طموحاته بشكل أساسي «حتى وإن كانت صناعة السيارات تختلف عن أمثلة ماركس بالطبع». كتب ماركس «بمجرد أن تنفذ الآلة، دون مساعدة الإنسان، جميع الحركات المطلوبة لتجهيز المواد الخام، وبمجرّد ألّا تحتاج الآلة إلا إلى مساعدة تكميلية من العامل، يكون لدينا نظام آليٌّ للآلات، قادر على التحسين المستمر في تفاصيله». بطبيعة الحال، لم تكن التحسينات التي سعى هاردر إلى تحقيقها تقنيةً فحسب، فقد كان فورد مناهضاً للنقابات دوماً، لكن سنوات الحرب شهدت ارتفاعاً حاداً في مقاومة العمال: فقد نفّذوا 773 إضراباً في مصانع فورد بين عامي 1941 و1945. وعلى هذا فإن الأتمتة لم تكن حلاً لـ«التأخير» في الإنتاج فحسب، بل وللسيطرة على العمال.

ووفقاً لماركس، لم تبدأ الثورة الصناعية بأشكال جديدة من الطاقة المحركة مثل البخار، بل بدأت بتحويل الأداة اليدوية إلى جزء من الآلة: «ليس العمل، بل أداة العمل، هي التي تعمل كنقطة انطلاق للآلة». ويعرّف ماركس الآلة بأنها استيلاء على أداة العامل، والتي تصبح بالتالي غير يدوية: «الآلة، إذن، هي آلية تقوم، بعد وضعها في الحركة، بالعمليات نفسها التي كان العامل يقوم بها من قبل بأداة مماثلة». عندها فقط يصبح العامل البشري قوة دافعة تعادل وظيفياً الرياح والمياه والبخار، فأنظمة الآلات الأكبر ولدت الحاجة إلى قوى دافعة أقوى من العضلات البشرية.

وهكذا فحتى قبل ظهور مصطلح «الأتمتة»، يسلّط وصف ماركس للإنتاج الآلي الرأسمالي في الفصل الخامس عشر من رأس المال، الضوء على تدمير هذه العملية للعمّال طالما أنها تتم في خدمة الرأسمالية، ناهيك عن تدمير الطبيعة، التي يتناولها ماركس في القسم الأخير من الفصل حول الزراعة.

إن حجة ماركس المركزية لم تكن «حنيناً إلى الماضي» أو دعوة إلى العودة إلى العمل اليدوي، بل هي اتهام للرأسمالية يسلط الضوء على الطريقة التي لا يستطيع بها هذا النظام التعبير عن الإمكانات التكنولوجية إلا في شكل معكوس، كما أكد ماركس: «الآلات في حد ذاتها تقصر ساعات العمل»، ولكن «عندما يستخدمها رأس المال فإنها تطيلها» إنها «تخفف العمل، ولكن عندما يستخدمها رأس المال فإنها تزيد من كثافته».

كلّ ما تحتاجه قوى المجتمع الأحدثُ طرازاً لكي تَعمَلَ على ما يُرام هو أنْ يُسيطِر عليها بشرٌ مِنْ أحدَثِ طِراز

الحلّ: سُلطة «البشر الأحدث طرازاً»

في 14 نيسان 1856 دُعي ماركس كممثل رسمي للاجئين الثوريين في لندن إلى مأدبة عشاء أقيمت بمناسبة الذكرى الرابعة لصدور «صحيفة الشعب»، لسان حال حركة العمّال الإنكليز «الشارتيّة». وقد استغل المناسبة لإظهار التضامن الأممي الذي وحّد الثوار البروليتاريين، الذين كان قد أثبت نفسه بينهم باعتباره زعيماً بارزاً. وفي خطابه، وكان أول المتحدثين، ركز ماركس على الدور التاريخي للبروليتاريا. وفيما يلي مقطع من خطاب ماركس له صلة وثيقة بموضوع مقالنا الحالي، يمكننا أن نختم به، حيث قال ماركس:

«ثمّة حقيقةٌ عظيمة تميّز قرننا التاسع عشر هذا، وهي حقيقةٌ لا يجرؤ أيّ حزب على إنكارها، ألا وهي أنه، وبينما ظهرت إلى الحياة قوى صناعية وعلمية لم تتوقّعها أيّة حقبة في تاريخ البشرية السابق، فإنّه توجد من جهة أخرى أعراضُ تفسُّخ، تتجاوزُ بكثير الأهوالَ المُدوَّنة في أواخر عصر الإمبراطورية الرومانية. في أيامنا هذه، تبدو كلُّ الأشياء حُبلَى بنقيضها. فرغمَ الآلات التي وُهِبَتْ قدرةً رائعةً على تقصير العمل البشري وجعله مثمراً أكثر، نشهَدُ تجويعَ العامل وإنهاكَه. حتى انقلبَت أحدثُ مصادرِ الثروة وأكثرها عصريةً، بتأثير تعويذة عجيبة، إلى مصادرَ للفاقة والعَوَز. وجاءَت انتصاراتُ الفنّ، كما يبدو، على حساب خسارة الشخصية. ويبدو أنه بالسرعة نفسها التي تسيطر فيها البشرية على الطبيعة، يمسي الإنسان مُستَعبَداً للإنسان الآخر، أو عَبداً لأعماله الشائنة بالذات. وحتى نور العلم النقيّ يبدو عاجزاً عن السطوع إلّا على خلفيّة الجهل المُظلمة. كلّ تقدُّمنا وجميعُ اختراعاتنا كأنّما تَمنَحُ بالنتيجة حياةً فكريةً للقوى المادّية، وتخسفُ بالحياة البشرية إلى دَرَك قوّة مادّية. هذا التناحُر بين الصناعة الحديثة والعِلم من جهة، والبؤس والانحلال الحديث من جهة أخرى؛ هذا التناحرُ بين القوى المُنتجة وعلاقات عصرنا الاجتماعية، حقيقةٌ واقعةٌ، ملموسةٌ، قاهرة، لا جدال فيها. البعضُ يقابلُها بالذَّبِ والعَويل، وآخرون يقابلونها بأمنيات التخلّص من الفنون الحديثة علّ وعسى أنْ يخلّصهم ذلك من الصراعات الحديثة. أو ربّما يتخيّلون بأنّ إشارةَ تقدُّم صناعيٍّ كهذا تحتاجُ إكمالَها بإشارة تراجُعٍ في السياسة. أمّا من جانبنا، فإننا لا نخطئ في تمييز شكل الرّوح الماكر الذي تستمرّ هذه التناقضات بالتلفُّع به. ونحنُ نعرفُ بأنّ كلّ ما تحتاجُه قوى المجتمع الأحدثُ طرازاً لكي تَعمَلَ على ما يُرام، هو أنْ يُسيطر عليها بشرٌ مِنْ أحدَث طراز – وهؤلاء بالذات هم العُمّال؛ إنهم الاختراعُ الذي تَولّد من الزمن الحديث بقدر ما تولّد من الآلة الحديثة نفسها».

«إعلان بكين» أبعد ممّا جاء في صفحاته!

وقّعت الفصائل الفلسطينية يوم الثلاثاء 23 تموز الجاري على وثيقة جديدة لتحقيق المصالحة الوطنية، فالمباحثات التي استضافتها بكين منذ يوم الأحد 21 من الشهر الحالي اتسمت بدرجة عالية من الجدية، وتحمل في تفاصيلها ونتائجها مؤشرات مهمة، وهو ما يفسر محاولات الهجوم على اللقاء، أو التقليل من أهميته وجدواه.

■ علاء أبوفرّاج

لم يكن توقع صدور «إعلان بكين» مسألة صعبة، فالصين تعمل بجد على عدد من الملفات الشائكة والتحديات الكبرى على الساحة الدولية، والإعلان الذي وقع عليه 14 فصيلاً فلسطينياً يُجسّد بأحد جوانبه المسعى الصيني الثابت لحل الملف، الذي تحوّل مع السنوات إلى عقبة أساسية في عملية حل القضية الفلسطينية.

كلام حق يراد به باطل!

يحاجج البعض في معرض تحليل دلالات «إعلان بكين» فيقولون: إنه واحد من لقاءات عديدة سابقة، اتفقت فيها الفصائل على بيانات وخطط عمل ومخارج مفترضة للأزمة الوطنية العميقة، وعلى هذا الأساس يجري تقديم اللقاء الأخير في الصين بوصفه «حدثاً شكلياً»، وأنّ توقيع الفصائل على البيان ما هو إلا «مجاملة وشكر» للجهود الصينية، ولا يعني استعداداً سياسياً لتنفيذ بنوده.

كل هذا وغيره الكثير مما يجري ضخه بشكل مدروس يتسق مع الموقف «الإسرائيلي» الرسمي، إذ علّق وزير خارجية الكيان، يسرائيل كاتس على «إعلان بكين» وقال ببساطة: «لن يحدث» وأكد مجدداً أوهام جيش الاحتلال «بسحق حماس» وأضاف أن «محمود عباس سوف يراقب غزّة من بعيد» في إشارة واضحة لرفض إحدى النقاط الجوهرية في «إعلان بكين» التي تشير إلى وحدة غزة والقطاع والقدس وضرورة خضوعها لقيادة حكومة الوحدة الوطنية المزمع تشكيلها.

ما الذي يميز «إعلان بكين»؟

إن المساعي الحثيثة التي جرى بذلها خلال سنوات طويلة لرأب الصدع الفلسطيني، وكل البيانات والإعلانات لم تفضِ إلى حل ناجز بعد، وهذا مما جهّز الأرضية لقبولٍ أفكارٍ مشكّكة كالتي عرضناها، فالشعب الفلسطيني يريد بحق الوصول إلى وحدة فلسطينية حقيقة، لكن ثقته بقدرة الفصائل على إنجاز المهمة باتت منخفضة بشكل واضح. لكن ذلك كله لا يكفي لتفسير وفهمَ أهمية الخطوة الصينية.

«المصالحة الفلسطينية» لم تعد شأناً فلسطينياً داخلياً، فهي في الواقع قضية سياسية تؤثر بشكل كبير على الملف الفلسطيني ككل، وبالتالي بقاء الشقاق الفلسطيني يلعب دوراً سلبياً في استقرار الإقليم، من هذا الباب تحديداً حاولت دول عربية، مثل: مصر والجزائر الدخول على هذا الخط والعمل على حلّه، ولكن المساعي هذه لم تصل إلى الهدف المنشود.

في المستوى البسيط الأول، يمكننا القول: إن الوضع الحالي يلائم بعض الأطراف الفلسطينية، وتحديداً تلك المرتبطة باتفاقية أوسلو التي تحوّلت تدريجياً إلى تَبَنٍ لمواقف مهادنة للاحتلال والولايات المتّحدة، لكن هذه القوى لم تعد صاحبة الكلمة الفصل، وحتى أنها لا تمثل المزاج العام داخل فتح نفسها، ولا ضمن منظمة التحرير بالطبع، ومع ذلك ظل إنجاز المصالحة مسألة شائكة، ما يسمح لنا بفهمها في مستواها الأعلى والأعقد.

إن شق صفوف الفلسطينيين كان هدفاً صهيونياً وأمريكياً وغربياً، وكان تثبيت الاضطرابات في علاقات الفصائل فيما بينها بنداً أساسياً على جدول أعمال الأعداء، أي أنّ هناك قوى عظمى خلف القوةّ الإقليمية «إسرائيل»، عملت على تفجير هذه العلاقات، وإعاقة حل أي خلافات يمكن أن تنتج، ما أدى إلى تراكمها مع الزمن، حتى أصبحت قائمة طويلة من الخلافات الجوهرية. على هذا الأساس حمل دخول قوى عظمى، مثل: روسيا والصين على خط المصالحة معنى مختلفاً عن كل ما سبق، فهو يعكس بالدرجة الأولى أن هذه القوى ترى إنجاز المصالحة، هدفاً ينسجم مع سياستها وأمنها الوطني، وتبذل لذلك جهداً واضحاً لتجاوز المشكلة، من جانب آخر إن وجود قوى بهذا الوزن تدفع باتجاه المصالحة يعني أن هناك اليوم مشروعين متناقضين، واحد يرعاه الكيان والولايات المتحدة يهدف لترسيخ الوضع الراهن، وآخر يهدف إلى إنجاز المصالحة المطلوبة ترعاه روسيا والصين وقوى إقليمية أخرى، فوزير الخارجية الصيني وانغ يي قال على هامش لقاء بكين: «المصالحة شأن داخلي للفصائل الفلسطينية، لكن تحقيقها لا يمكن أن ينجز دون المجتمع الدولي» مشيراً إلى حرص الصين في الحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ماذا تعني المصالحة الوطنية الفلسطينية؟

استمرار الانشقاق الداخلي الفلسطيني يعني إعاقة أي حل ممكن للقضية الفلسطينية، فالممثلين المفترضين لإرادة الشعب الفلسطيني يتقاتلون فيما بينهم ولا يتفقون حتى على أهداف مرحلية، وهذا تحديداً ما سعت موسكو والصين لتغييره في اللقاءات الأخيرة، فاليوم هناك خطوط عريضة لاتفاق على المؤسسات الشرعية ودورها وتحديداً منظمة التحرير، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وهناك أيضاً اتفاق على قيام دولة فلسطينية على أراضي الضفة والقطاع والقدس، مع ما يعنيه ذلك من مشروع فلسطيني وطني لليوم التالي للحرب وهو ما عبّر عنه وزير الخارجية الصيني بالقول: «فلسطين يملكها الفلسطينيون ويقودونها ويحكمونها» بتناقض صارخ مع المشروع الصهيوني والأمريكي الذي يعتبر الفلسطينيين غير معنيين بـ «مشاريع اليوم التالي للحرب».

السبب الأساسي للتفاؤل في إعلان بكين لا يمكن قراءته فقط ضمن بنود الإعلان رغم أهميتها، وإنما يرتبط تحديداً بكون هذا الإعلان بالذات خرج من الصين، وبحضور وزير الخارجية الصيني، ويتسق في الوقت ذاته مع المسعى الروسي في هذا الخصوص، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الموقف الرسمي المعلن لهاتين القوتين الدوليتين من الدور الأمريكي في الملف الفلسطيني، يمكننا حينها أن نفهم حجم هذه الخطوة وارتداداتها اللاحقة التي تسرّع من عملية الفرز داخل القوى السياسية الفلسطينية، وتحضر المنطقة للمرحلة اللاحقة.

قضايا الشرق

عن صراع البربرية والحضارة

ظهر رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو من على منبر الكونغرس الأمريكي مرّة جديدة، وبينما انشغلت مجموعة من وسائل الإعلام في تفنيد أكاذيب قالها، غابت أفكارٌ أخرى، تلك التيً توضح طبيعة العلاقة الأمريكية مع الكيان الصهيوني، بالإضافة إلى بعض الأوهام المكرّرة التي رأى نتنياهو الفرصة سانحة لإعادة عرضها.

يعتمد الخطاب الرسمي الصهيوني الهجوم على إيران، وعلى تصويرها كجسم هجين في المنطقة، ويتجاهل حقيقة أنّها جزء أصيل من الشرق الأوسط، ويبدو الهدف من التركيز الشديد على بقاء إيران في محور الحديث يرتبط أوّلاً في التغطية على المشروع الصهيوني الدخيل والطارئ فعلاً، المشروع الذي رأى فيه الصهيوني المتعجرف «الدولة الديموقراطية الوحيدة في قلب الشرق الأوسط».

وأكد نتنياهو على ترابط مصالح «إسرائيل» والولايات المتحدة وقال صراحة: إن الكيان يلعب دوراً أساسياً في حماية الأخيرة، مؤكداً أنهم يخوضون «نفس المعركة ضد نفس العدو» وبالتالي، سيكون «انتصار [إسرائيل] انتصاراً للولايات المتحدة».

قد تبدو هذه الكلمات مألوفة ومكررة، لكنها تعبّر عن حجم القلق، فإن كان ما قاله نتنياهو صحيح، فإن خسارة «إسرائيل» هي خسارة للولايات المتحدة أيضاً، واليوم لم يستطع جيش الاحتلال تحقيق أي هدف من أهدافه بعد أكثر 9 شهورٍ من الحرب، ليكون بذلك أصبح خارجً مظلة الحروب القصيرة الخاطفة التي اعتمد عليها منذ نشأته، وإلى جانب خسائره العسكرية والبشرية الفادحة تنهار أيضاً بشكل واضح قدرته على الردع، ليكون قدً دخل بذلك مرحلة فريدة في تاريخه.

كل ذلك دفع نتنياهو للتحريض مجدداً لا على غزّة والفلسطينيين فحسب، بل على لبنان واليمن، والأهم من ذلك: إيران، وعاد إلى أسطوانة «ناتو شرق أوسطي» تقوده الولايات المتحدة و«إسرائيل» وبمشاركة دول أخرى في المنطقة لمواجهة إيران. أفكارٌ كهذه لم تعد تنتمي إلى الواقع السياسي في الشرق الأوسط، فالخارطة تتغير بشكل متسارع منذ استعادة العلاقات الإيرانية السعودية، ولم يعد بالإمكان حتى تصور بناء حلف كهذا، خصوصاً، أن حلف الناتو الأصيل يواجه تحديات وجودية وقد ينتهي هو الآخر!

نتنياهو قال أيضاً: إن ما يجري في الشرق الأوسط ليس «صراع حضارات» بل «صراعٌ بين البربرية والحضارة»، وهو كذلك فعلاً، فالكيان الصهيوني والولايات المتحدة بسياستهم ومحاولة منع قيام الدولة الفلسطينية «يجاهدون» في إعاقة التاريخ، وبالتالي، إعاقة الحضارة، والبرابرة هم بالتحديد أولئك الذين ظنوا يوماً أن إعادة التاريخ إلى الوراء ممكنة، قبل أن يغطي رفاتهم أديم الأرض، وتسير فوقها عجلات التاريخ.

الصومال إلى واجهة القرن الإفريقي مجدداً

تتصدر الصومال في الآونة الأخيرة الواجهة في القرن الإفريقي، فالبلد الذي يتمتع بموقع استراتيجي فريد، فضلاً عن ثروات نفطية مهمة، يتحول ليكون محور اهتمام من دول في الإقليم وخارجه، ويبدو النشاط المصري والتركي في هذا الخصوص مسألة أساسية في فهم التطورات اللاحقة وخارطة التوازنات في ظل تزايد التوترات العسكرية.

■ كنان دويعر

تتسبب العمليات العسكرية التي تشنّها الحكومة الصومالية بدعم من القوات محليّة في تزايد الخسائر ضمن صفوف حركة الشباب، التي تأسست عام 2004 وتتبنى فكر تنظيم القاعدة. في إحدى العمليات الأخيرة، قُتل تسعة من عناصر الحركة وتمت مصادرة معدات، هذه العملية جاءت بعد أيام قليلة من عملية أخرى قُتل فيها أكثر من 100 عنصر من مسلحي حركة الشباب بإقليم جوبا السفلى، في عملية مشتركة بين الجيش الصومالي وقوات دراويش جوبا لاند.

الاهتمام الدولي بالصومال

تزايد الاهتمام الدولي بالصومال لم يقتصر على الجانب الأمني فقط، بل شمل أيضاً الجانب الاقتصادي. تشير تقديرات الحكومة الأمريكية إلى أن الصومال يمتلك احتياطيات لا تقل عن 30 مليار برميل من النفط والغاز. تطوير هذه الموارد سيتطلب وقتاً واستثمارات كبيرة، مع بدء الحفر في مربعات بحرية محددة خلال المرحلة القادمة، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام الدولي بمنطقة القرن الإفريقي بشكل عام، لغناه بالموارد الطبيعية وأهميته الاستراتيجية، وخاصة إطلالته على مضيق باب المندب، وتميز سواحله بإمكانية استثمارها كموانئ ذات موقع استراتيجي مهم. هذه المنطقة تتداخل فيها مجموعة كبيرة من مصالح الدول، ورغم الوزن المرتفع النسبي لأثيوبيا سياسياً واقتصادياً، إلا أن دول المنطقة تحاول من خلال تنوع علاقاتها الدولية، إيجاد صيغة تفاهم وتوازن تحقق مصالح دول القرن الأفريقي، وتضمن الاستقرار الإقليمي.

العلاقات التركية الصومالية

لعبت تركيا دوراً محورياً في دعم استقرار النظام السياسي في الصومال. إذ أرسل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان طلباً إلى البرلمان التركي للحصول على إذن بنشر قوات على سواحل الصومال لمدة عامين، لدعم الأنشطة الرامية إلى «ضمان أمن الصومال ضد الإرهاب» والتهديدات الأخرى. هذا الطلب يأتي بعد افتتاح تركيا أكبر قاعدة عسكرية لها خارج أراضيها في مقديشو عام 2017، والتي توفر التدريب للقوات المسلحة والشرطة الصومالية.

كما ترغب تركيا في لعب دور الوساطة بين إثيوبيا والصومال، حيث تصاعدت التوترات بين البلدين بعد توقيع اتفاق «إيجار» بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال الانفصالي، يمنح الأولى حق استخدام واجهة بحرية بطول 20 كيلومتراً من أراضي الإقليم لمدة 50 عاماً تشمل استثمار ميناء بربرة، وإمكانية إنشاء قاعدة عسكرية بحرية على هذه السواحل. هذا الاتفاق أثار اعتراض الحكومة الصومالية، حيث ألغى الرئيس حسن شيخ محمود الاتفاقية البحرية مع إثيوبيا، معتبراً إياها «غير قانونية»، لذلك استضافت تركيا محادثات ثلاثية في أنقرة، ضمت وزير الخارجية التركي هاكان فيدان ونظيره الإثيوبي تاي أتسكي سيلاسي والصومالي أحمد معلم فقي. المحادثات كانت صريحة وودية وتم التوصل إلى بيان مشترك يضع أساساً لحل الخلافات بين البلدين.

تصاعد التوترات الإقليمية يتطلب دبلوماسية حذرة لضمان استقرار القرن الإفريقي وتجنب تصعيد الصراعات

مصر حاضرة أيضاً

أعلنت الحكومة الصومالية يوم السبت 21 تموز الجاري المصادقة على اتفاقية دفاعية مع مصر، جرى توقيعها في كانون الثاني الماضي، والتي يفترض أن تقدم مصر في ظلها دعماً للقوات الصومالية في حربها مع الجماعات المسلحة الانفصالية، وتأتي هذه الخطوة كتأكيد جديد على الأهمية الاستراتيجية للصومال بالنسبة لدور الجوار وتحديداً مصر، التي تدرك أن موقع الصومال وإشرافها على مضيق باب المندب يضعها بشكل مباشر في دائرة اهتمام الأمن الوطني المصري، هذا فضلاً عن أن التواجد المصري يرتبط حتماً بالتوترات التي تشهدها العلاقة المصرية الإثيوبية.

في السياق ذاته، كان لمصر موقف واضح بخصوص اتفاقية «إيجار» حيث أصدرت الخارجية المصرية بياناً طالبت فيه بضرورة احترام وحدة وسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية، وضرورة الحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

الوضع في الصومال معقد، وتتداخل فيه الأبعاد الأمنية والاقتصادية والإقليمية والدولية. فالحضور التركي المتزايد في الصومال يعتبر جزءاً من استراتيجية شاملة تتضمن تدريب القوات الصومالية ودعم الاقتصاد المحلي. في الوقت نفسه، تصاعد التوترات الإقليمية يتطلب دبلوماسية حذرة لضمان استقرار المنطقة، وتجنب تصعيد الصراعات، ففي حين ينظر إلى الدورين التركي والمصري كنوع من التنافس إلا أنّ هذه الأدوار يمكن أن تتحول إلى نوع من التكامل في ظل التطور في العلاقات المصرية التركية، بالنسبة لأنقرة تظهر العلاقات مع بلد استراتيجي غني بالثروات النفطية مثل الصومال، مسألة حيوية ولا يعني هذا بالضرورة الصدام مع مصر.

الصين وروسيا... تعاون في مناطق استراتيجية

أجرت الصين وروسيا طلعة جوية عسكرية مشتركة في شمال المحيط الهادئ والقطب الشمالي قرب الأسكا الأمريكية، وذلك يوم الخميس 25 تموز الجاري، في خطوة جديدة تحمل رسائل عدة.

■ ملاذ سعد

نُفذت الدورية المشتركة بقاذفات استراتيجية قادرة على حمل رؤوس نووية من طراز «تو 95 إم إس» الروسية و «شيان إتش 6» الصينية، ورافقتهم طائرات قتالية من طراز «سوخوي سو 30» و«سو 35»، واستمرت التدريبات قرابة 5 ساعات.

وفق التصريحات الرسمية، فإن الطائرات العسكرية ظلت في الأجواء الدولية دون أن تخترق الحدود الجوية الأمريكية، رغم اقترابها منها، مما استدعى الولايات المتحدة وكندا لإرسال طائرات مقاتلة وقالوا: إنها «اعترضت مقاتلتين» ضمن التدريبات الصينية الروسية، ووفقاً لبيان ووزارة الدفاع الروسية «خلال الطلعة، تعاونت الطواقم الروسية والصينية في المنطقة الجديدة للعمليات المشتركة خلال مراحلها كافة [...] في بعض مراحل الدورية، رافقت القاذفات مقاتلات من دول أجنبية».

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية تشانغ شياو: إن هذه الدوريات أدت لرفع الثقة وتعزيز التنسيق بين البلدين، وتحدث: أن هذه الطلعة تهدف إلى «مواصلة اختبار وتعزيز مستوى التعاون بين القوات الجوية للبلدين، فضلاً عن تعميق الثقة الاستراتيجية المتبادلة والتعاون العملي بين البلدين».

ووفقاً لوزراتي الدفاع الصينية والروسية، فإن هذه التدريبات لا تستهدف أطرافاً ثالثة، وتتماشى مع القوانين الدولية، ونفذت في الأجواء الدولية، ولا علاقة لها بالوضع الدولي والإقليمي الحالي. نظرياً من الناحية القانونية والسيادية كل ما قيل صحيح، إلا أن هذه الطلعة تحمل العديد من الرسائل.

ربما، أهم ما تحمله هذه الخطوة التأكيد على حسن وتطور العلاقات الصينية الروسية وتعزيزها بالفعل، بالعكس من محاولات الغربيين كلها للمساس بها، وأكثر من ذلك، التعاون العسكري بهذا الشكل الذي يؤكد أن كلا البلدين مستعدان للتعاون بمواجهة خصومهما، وبالقاذفات الجوية الاستراتيجية بعيدة المدى، القادرة على حمل رؤوس نووية، أي أنه تعاون على أعلى مستوى عسكري ممكن.

من جهة أخرى، فإن موقع التدريبات يحمل الرسالة الثانية: وهي عزم روسيا والصين على تحديد مناطق نفوذهما، والتعاون للدفاع عنها، عبر تثبيت التواجد العسكري بما يعنيه من ضغط على الولايات المتحدة، التي باتت بسبب سلوكها العدواني متورّطة في عدد من الجبهات في العالم، من أوروبا إلى آسيا وإفريقيا، وتثبت روسيا والصين من خلال شبكة واسعة من العلاقات قدرتهما على تأريض الاستراتيجية الأمريكية وإعاقتها قدر المستطاع.

البحث عن الحلول... عنوان عريض لقمة آسيان 2024!

استضافت لاوس في عاصمتها فيينتيان الاجتماع السابع والخمسين لوزراء خارجية دول آسيان «رابطة دول جنوب شرق آسيا» والمنتديات المرتبطة بها في الفترة من 21 إلى 27 تموز/يوليو 2024. وشارك في الاجتماع وزراء خارجية وممثلون من أكثر من 30 دولة.

■ أحمد علي

تضمنت فعاليات هذا الاجتماع مناقشات حول التعاون السياسي والأمني في منطقة آسيان، بالإضافة إلى علاقات الرابطة مع الأطراف الخارجية، واجتماعات ثنائية بين وزراء خارجية الدول الأعضاء في آسيان وشركائها. وخلال هذه الاجتماعات، تم التركيز على بناء مجتمع آسيان المستدام وتعزيز الاتصال والمرونة بين الدول الأعضاء. ومن بين المواضيع الرئيسية المطروحة على الطاولة، كان الوضع في ميانمار والتوترات في بحر الصين الجنوبي، بالإضافة للقضايا الأمنية الإقليمية ومكافحة الإرهاب والتعاون الاقتصادي.

ميانمار

تعاملت آسيان مع تصاعد العنف والاضطرابات الإنسانية المستمرة في ميانمار منذ الانقلاب العسكري في 1 فبراير 2021، حيث يقدر أن أكثر من 2,6 مليون شخص قد شردوا نتيجة الصراع. ورغم الجهود المبذولة لتنفيذ خطة النقاط الخمس للسلام التي وضعتها آسيان، والتي تتضمن وقف العنف وبدء حوار شامل وتقديم المساعدات الإنسانية، لم يظهر النظام العسكري في ميانمار أي التزام جادّ بهذه الخطة حتى الآن. لكن في محاولة جديدة لتعزيز الحوار، أرسلت لاوس، التي تتولى رئاسة آسيان لهذا العام، مبعوثاً خاصاً إلى ميانمار لعقد اجتماعات مع القيادة العسكرية في البلاد.

وكان قد قاد الانقلاب سابق الذكر الجيش الميانماري، المعروف باسم تاتماداو، وأطاح بالحكومة المدنية المنتخبة بقيادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية «NLD» وزعيمتها أونغ سان سو تشي. الأسباب الرئيسية لهذا الصراع مرتبطة بأمرين، **الأول:** الانتخابات المتنازع عليها، حيث ادّعى الجيش وجود تزوير في الانتخابات العامة التي جرت في نوفمبر 2020، والتي فازت بها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بأغلبية ساحقة. **والثاني:** هو التوترات السياسية القائمة منذ فترة طويلة في البلاد ما بين الجيش والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، حيث يتمتع الجيش بسلطات واسعة بموجب دستور 2008.

الفلبين والصين

التوترات بين الفلبين والصين في بحر الصين الجنوبي كانت أيضاً محوراً رئيسياً للنقاشات في آسيان، حيث تشهد المنطقة تصاعداً في المواجهات، وتحاول آسيان التوصل إلى مدونة سلوك ملزمة قانونياً مع الصين لتنظيم الأنشطة في بحر الصين الجنوبي، وتتولى ماليزيا مهمة التنسيق مع الصين فيما يخص هذا الأمر.

تأتي المحادثات في خضم توترات متصاعدة بين الصين والفلبين، حيث سجّلت مواجهات في الأشهر الأخيرة بين سفن فلبينية وصينية حول جزر مرجانية متنازع عليها، لكن أمرها محسوم بالنسبة للصين التي تتمسّك بالسيادة شبه الكاملة على الممر المائي، وترفض حكماً أصدرته محكمة لاهاي الدولية بهذا الخصوص في 2016 والذي يقول: لا أساس قانوني لما تقوم به بكين.

ترتقي آسيان إلى فعل ما هو جيّد ومطلوب بظلّ التغيرات الدوليّة والضغوط والتحدّيات التي تتعقّد مع احتدام الصراع على المستوى الدولي

آسيان تلعب دورها

هذه الاجتماعات والقضايا المطروحة بما فيها الحرب في غزة، والحرب في أوكرانيا، تعدّ مؤشراً على استعداد ومحاولة دول آسيا معالجة التحديات المعقدة من خلال التعاون والتفاوض. وبهذا السلوك، ترتقي آسيان إلى فعل ما هو جيّد ومطلوب، بظلّ التغيرات الدوليّة والضغوط والتحدّيات التي تتعقّد مع احتدام الصراع على المستوى الدولي. وتكون قد لعبت دورها في توفير منصات للحوار وحلّ النزاعات، وتعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة على المدى الطويل.

ما هي آسيان؟

رابطة دول جنوب شرق آسيا، المعروفة اختصاراً بـ «آسيان» «ASEAN»، هي منظمة دولية تأسست لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين دول جنوب شرق آسيا. تأسست هذه المنظمة في 8 آب/أغسطس 1967 في بانكوك، تايلاند، بموجب إعلان آسيان، المعروف أيضاً بإعلان بانكوك.

الدول الأعضاء في آسيان هي: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي، فيتنام، لاوس، ميانمار، كمبوديا. وتهدف المنظمة إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بين الدول الأعضاء، وتشجيع الاستقرار الإقليمي والسلام من خلال التعاون السياسي والأمني، تنمية التعاون في مجالات الثقافة والتعليم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق إنشاء سوق موحدة وقاعدة إنتاج واحدة.

الولايات المتحدة تُماطل في خروجها من العراق!

أجرى وفد ممثل عن الحكومة العراقية زيارةً إلى واشنطن لبحث مسألة خروج القوات الأمريكية من العراق تماماً، فما الجديد؟ وهل تستطيع واشنطن التعامل مع الضغط المتزايد على قواتها في تلك المنقطة؟

■ حمزة طحان

تشهد منطقة الشرق الأوسط توتراً متزايداً، ومخاطر في نشوب صراع إقليمي مع استمرار العدوان الصهيوني على قطاع غزة، وتصاعد حرارة الجبهة الشمالية مع حزب الله في لبنان، وذلك بينما يتلقى الكيان ضربات من أربعة محاور: الداخل الفلسطيني في غزة والضفة، واليمن، ولبنان، والعراق، التي تقوم فصائل المقاومة فيها وبشكل متواتر، باستهداف مواقع عسكرية صهيونية وأمريكية في المنطقة.

إن هذا التوتر عموماً، ينعكس بطبيعة الحال على الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط أيضاً، وأبرزه الموجود في العراق وسورية، والذي كان يتعرض لاستهدافات متواترة بشكل شبه يومي في بعض الأحيان، إلى أن هدأ بالتوازي مع استئناف المباحثات الثنائية العراقية الأمريكية حول استمرار وجود القوات الأمريكية، وبدء الحرب على قطاع غزة.

إذا ما كان هذا الوجود الأمريكي عامل توتير في المنطقة، فإنه الآن بات تهديداً مع تزايد التصعيد الإقليمي مع الكيان، ووجوده يشكل عاملاً يفرض حسابات أعلى في المواجهة مع «اسرائيل» في حين أن فصائل المقاومة وشعوب المنطقة تسعى وتمضي نحو الإجهاز على المشروع الصهيوني.

في الآونة الأخيرة، عاد الضغط على الحكومة العراقية للدفع نحو تنفيذ قرارها البرلماني بإخراج القوات الأجنبية من البلاد، وقبيل مغادرة الوفد العراقي لبحث هذا الأمر بيومين، استهدفت فصائل المقاومة العراقية بالطائرات المسيرة لأول مرة منذ أشهر قاعدة عين الأسد التي تحتوي قوات أمريكية، ما رفع مجدداً الضغط على تلك القوات بغية إخراجها من المنطقة.

ويتبين في الفترة الأخيرة ومن المحادثات الجارية أن الولايات المتحدة تسعى إلى المماطلة قدر الإمكان لإبقاء قواتها، وتصرّ على الحفاظ على مستشاريها في العراق. والحقيقة، أنه وبقدر ما تشكل هذه القوات عامل توتير، إلا أنها هي نفسها تحت التهديد، ويتزايد هذا التهديد كل يوم، بينما تتضاءل قدرة واشنطن على تفجير المنطقة من خلال سحب قواتها بشكل مفاجئ.

إذا ما كان خروج القوات الأمريكية قبل عام أو أكثر محفوفاً بخطر إعادة إحيائها لـ «داعش» فإن هذا الخطر بات أضعف اليوم، وباتت الولايات المتحدة تدرك أن خروجها يعني ملء خصومها للفراغ، سواء كان الحديث عن روسيا أو إيران، وأنها وبحالتها الأضعف حالياً واستنزافها الجاري على جبهتي أوكرانيا وفلسطين، فهي غير قادرة على تمويل ودعم «داعش» جدياً في العراق لدرجة «إحيائه» بل إن خروجها لن يؤدي سوى إلى القضاء على آخر خلايا التنظيم في المنطقة، وهو ما يعني خسارتها لواحدة من أهم أدواتها.

السيطرة علينا عبر الروبوتات والذكاء الاصطناعي

قال كلاوس شواب، الرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي، في مقابلة تلفزيونية عام 2016: «تخيلوا أنه بحلول 2025 قد يكون لدينا جميعاً شريحة مزروعة في مكان ما في أجسامنا أو أدمغتنا، وقد نتمكن من التواصل مع بعضنا البعض بدون هاتف، حتى بدون استخدام صوتنا...»؟ يصف كلاوس شواب هذا الأمر بأنه اندماج بين العالم المادي والرقمي والبيولوجي.

■ بيتر كوينغ
ترجمة: قاسيون

كما تحدّث عن وجود «خدم» شخصيين في هيئة روبوتات، ليسوا مجرد عبيد، بل مساعدين يعملون بالذكاء الاصطناعي، وسيتعلمون منا.... يبدو أن هَوس شواب بالثورة الصناعية الرابعة– الرقمنة الكاملة لكل شيء– لا حدود له. كلّ هذا يصبّ في العولمة والحوكمة العالمية الواحدة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض كبير في عدد سكان العالم. يظلّ هذا الهدف هو الأول للمنتدى الاقتصادي العالمي، وفقاً لخطة «إعادة الضبط الكبرى». إنّ حُلم كلاوس شواب بالثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي ما هو إلا أدوات للوصول إلى هناك بشكل أسرع.

لا يزال تقرير نادي روما المدمر «حدود النمو» هو المخطط الأساسي لكثير مما يحدث اليوم، بما في ذلك الحد من عدد السكان. في ظل تغير المناخ، قد يتحقق كل حُلم من أحلام تحسين النسل، إذا سمحنا لهم نحن الشعب بذلك.

يقع المقر الرئيسي «لنادي روما»، وهو اختراع روكفلر، في سويسرا. وكذلك المنتدى الاقتصادي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والتحالف العالمي للقاحات والأدوية، وبنك التسويات الدولية، والذي يُطلق عليه أيضاً البنك المركزي لجميع البنوك المركزية. تتمتّع جميعها بحصانة دبلوماسية كاملة ومعفاة من الضرائب. هل هي مصادفة؟

بعد ثماني سنوات من حديث شواب، حمل المنتدى الاقتصادي العالمي الرابع والخمسون في دافوس–24، عنوان «إعادة بناء الثقة». في البداية، قد يميل المرء إلى الاعتقاد بأنّ المنتدى الاقتصادي العالمي يدرك أنّه في حالة من الفوضى المتزايدة مع الناس في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الشركات الكبرى وأتباع المنتدى الاقتصادي العالمي السابقين، ويحتاج بالفعل إلى إعادة بناء الثقة.

لكنّ هذا بعيدٌ عن الحقيقة. الموضوعات التي نوقشت في الجلسات العامة للمنتدى الاقتصادي العالمي «تغير المناخ»، وظهور مرض جديد غير معروف X «موجود بالفعل في مكان ما هناك»، والإعجاب المشابه للمتعصبين دينياً بالذكاء الاصطناعي المتطور بشكل متزايد– لم تفعل الكثير من أجل «إعادة بناء الثقة». خاصة عند النظر إلى بعض الجلسات المنعزلة، بحضور جمهور محدود، حيث برز هَوس كلاوس شواب بزراعات الرقائق الدقيقة والذكاء الاصطناعي وقراءة العقول.

يزعم كلاوس شواب أنه يتخيل: «تخيّل أننا نجلس هنا بعد عشر سنوات من الآن ولدينا غرسة في أدمغتنا، ويمكنني أن أشعر على الفور، لأننا جميعاً لدينا غرسات، ويمكنني قياس موجات دماغك، ويمكنني أن أخبرك على الفور كيف يتفاعل الناس مع إجاباتك ... هل هذا أمر يمكن تخيله؟»

على الطرف الآخر من الحديث سيرجي برين، المؤسس المشارك لشركة غوغل، والرئيس السابق لشركة ألفابت، الشركة الأم لشركة غوغل، الذي يملك ثروة صافية 118 مليار دولار أمريكي، ما يجعله تاسع أغنى شخص في العالم. يقف برين مذهولاً إلى حدّ ما من السؤال، غير مرتاح بشكل واضح. لا يعرف ماذا يقول، ثم يلفّ عينيه. يشعر بالحرج نوعاً ما، ويرفع ذراعيه في الهواء ويقول بتردد ... «أعتقد أن هذا أمر يمكن تخيله ...». يذكرنا هذا بالمقابلة التي أجراها شواب في 2016.

يحتوي رمز الاستجابة السريعة على كمية غير محدودة تقريباً من البيانات الشخصية بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بالمكان والغرض من إنفاق أموالك

لسنا بحاجة للديمقراطية!

يذهب مؤسس ورئيس المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أبعد من ذلك، مقترحاً: «يمكننا إنشاء نظام حيث لا نحتاج حتى إلى انتخابات ديمقراطية، لأنّنا نستطيع التنبؤ بكيفية تفكيرك وشعورك ...». لا يهم هنا أنّ الانتخابات الديمقراطية أصبحت من الماضي البعيد. ففي العشرين عاماً الماضية، أو نحو ذلك، لم تكن هناك انتخابات في أي مكان في العالم لم يتم التلاعب بها بطريقة ما من قِبَل سادة الكون... حتى في موطن السادة والأباطرة الذين أطلقوا على أنفسهم هذا الاسم.

من المثير للاهتمام، أن شواب يشير دائماً إلى «نحن»، بمعنى أننا نتحكم فيك، وفي أفكارك، وفي مشاعرك، ونضعك في وضع «تنبؤي». لكن ما لم يقله السيد شواب قط، وهو ضمنيّ تماماً، هو أنّ «نحن» الذين يتحكمون في موجات الدماغ الإلكترونية، سوف يؤثرون على تفكيرك بالطريقة التي يريدونها.

في جلسة أخرى من جلسات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس 24، سأل أحدهم: «ماذا يمكننا أن نفعل لتجنب انتخاب الرئيس الخطأ؟». لم يتمّ ذكر أي أسماء، ولكن كان من الواضح أن المعلق كان يشير إلى دونالد ترامب، المناهض للعولمة، والذي سيحقق فوزاً ساحقاً في الولايات المتحدة إذا أجريت انتخابات عادلة اليوم.

نحن نعيش حالياً في العالم الغربي تحت دكتاتورية إيديولوجية، ومعظمنا لم يلاحظ ذلك حتى الآن. أن الأعمال المظلمة التي تشبعت بأفكار الدكتاتورية، لن تنجح إلا إذا تم إخبار الناس بها بطريقة أو بأخرى. غالباً ما يتمّ ذلك بشكل متخفي، أو بطريقة خيالية، أو من خلال الأفلام «هوليوود جزء من ثقافة الإيديولوجية الدكتاتورية»، حتى يأخذها الناس على محمل الجد دون أن يثوروا. وعندما تصيبهم، يكون الأوان قد فات لمقاومتها.

إن الهَوس بالرقائق المزروعة والذكاء الاصطناعي الذي يحكم حياتنا اليومية، والروبوتات التي تحل محل البشر في أسواق العمل، مستمران منذ فترة طويلة. وقد تم بشكل مثالي تنفيذ التلقين أو الهندسة الاجتماعية، كما يسميها معهد تافيستوك Tavistock في المملكة المتحدة، أحد وكالات التلاعب الرئيسية بالعقول. من المرجح أن تافيستوك يعمل بالتعاون مع هوليوود، لقياس النبض في أحداث، مثل المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والعديد من الأحداث الدولية والمحلية الأخرى، والتعرف على ردود أفعال الناس ودوافعهم.

لهذا السبب، أصبح من الصعب اليوم رؤية الخدعة. على سبيل المثال: مهزلة المناخ. إن الاعتراف لأنفسنا وللآخرين بالوقوع في فخ الكذب أو التلاعب بالعقول هو العقبة الأكثر صعوبة للاستيقاظ والتغلب عليها، والمهندسون الاجتماعيون يعرفون ذلك.

في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي الرابع والعشرين، نُقل عن شخص قوله «يتعيّن علينا أن نقطع طريقنا إلى السلام بالقنابل». يتعيّن علينا أن نكون على دراية بما يجري حولنا وأن نكون متنبهين. في حين يروجون للذعر في بروكسل بشأن التنفيذ القادم للهوية الرقمية التي سيتم ربطها بكل شيء شخصي: السجلات الصحية، وسجلات التطعيم، والسجلات المصرفية، وفي نهاية المطاف بالعملة الرقمية المبرمجة التي يتحكم فيها البنك المركزي. عندما يحدث ذلك، ونسمح له بالحدوث عن طريق الإهمال . عندئذ نكون قد انتهينا.

لقد أصبح الاستبداد المصرفي موجوداً بالفعل. إذا كنت تريد الاستمرار في استخدام حسابك المصرفي، فيجب عليك الالتزام بقواعد النظام المالي. لا علاقة لذلك بالقوانين– إنه النظام القائم على قواعدهم. يمكن أن يحتوي رمز الاستجابة السريعة على كمية غير محدودة تقريباً من البيانات الشخصية، بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بالمكان والغرض من إنفاق أموالك– في النهاية معرفة المزيد عنك، أكثر مما تعرفه عن نفسك.

دعونا نكون متيقظين وواعين ومستعدين لبناء نظام نقدي ومصرفي بديل، يديره الشعب ومن أجل الشعب.

ميلينشون: إنكارنا سيقود إلى أزمة نظام في فرنسا

في مقابلة نُشرت يوم الأحد 21 يوليو/تموز، قدّم جان لوك ميلينشون تحليله للوضع السياسي الحالي في فرنسا، والذي عرقله رفض ماكرون الاعتراف بانتصار «الجبهة الشعبية الجديدة NFP». إنّه "إنكار لنتيجة التصويت الذي يقود فرنسا نحو «أزمة نظام» على حدّ تعبير ميلينشون.

■ جاك ميلينشون
ترجمة: قاسيون

● بعد التصويت التشريعي، لا تزال حكومة أتال قائمة، وأعيد انتخاب يائيل بيفيه رئيسة للجمعية الوطنية. كلّ شيء يتغير حتى لا يتغير شيء: هل هذه خطة إيمانويل ماكرون في رأيك؟

لو قَبِل رئيس الجمهورية نتيجة التصويت، كما يحدث في الحكم الديموقراطي، لكان دعا شخصية من «الجبهة الشعبية الجديدة NFP» إلى منصب رئيس الوزراء. لكن لا، إنّه يقول: «لم يفز أحد»! مع ذلك، لدينا أغلبية نسبية مثله في عام 2022.

يريد رئيس الجمهورية محو المعنى السياسي للتصويت. في الوضع الطبيعي للأحداث، تميل الأزمة السياسية إلى أن تصبح أزمة نظام. يتمّ اللجوء إلى الانتخابات للتخلّص من الأزمات، وليس لخلق أزمات جديدة. ولكن منذ عام 2017 وانتهاء النظام القديم للتناوب بين اليمين والاشتراكيين، هذا ما يحدث. هذه الأزمة السياسية تتخطى الآن العتبة. استنفد السيد ماكرون قدرته على التمثيل السياسي، من خلال ممارسة السياسات النيوليبرالية بشراسة أكبر رغم فشلها. الآن ينكر نتيجة التصويت. كلما فعل ذلك، كلما تحرك نحو أزمة النظام التي تبدأ بالانسداد الحالي.

● تمّ اتهامك بالغموض من أجل الحصول على أصوات المسلمين الفرنسيين عبر رفضك وصف حماس بالإرهابيين بعد هجمات السابع من أكتوبر.

هذا النوع من الحديث عنصرية وأمر مخز. هل المسلمون معادون للسامية بطبيعتهم؟ أمّا بالنسبة لحماس، فقد تمسكنا بالقانون الدولي. قلتُ مئة مرة: إن مهاجمة حفلة موسيقية بالنسبة لي هي «عمل إرهابي». لقد وقّعنا على الفصل الذي يقف ضد معاداة السامية وكراهية الإسلام مع بقيّة مكونات «الجبهة الشعبية الجديدة NFP». لكن من الواضح أيضاً أنّني لا أقبل تسمية منظمة منخرطة في حرب مع دولة المستوطنين بالإرهاب. معركتي ضدّ الإبادة الجماعية، هذا هو ما اتُهمت به. أنا معاد للصهيونية، لكن الجميع متفقون على أن مُعاداة الصهيونية لا تساوي معاداة السامية... أينما يوجد زعيم يساري جذري، يتمّ تصنيفه على الفور على أنّه معادٍ للساميّة.

● هل تعترف بأن تعبيراتك تزيد من الانقسامات في اليسار؟

كلّ ما نقوله: «وقّعنا على برنامج، لذا سننفذه». يُقال لنا: «يجب أن نهدّئ الأجواء». نحن نتفق تماماً: اهدؤوا، توقفوا عن إهانتنا، توقفوا عن رمي الحجارة علينا. دعونا نتوقف عن الحديث وكأنّنا نعيش في عالم من الإحسان واللياقة. لا! هناك صراع رهيب في فرنسا، أدى إلى النتيجة التي مفادها أننا البلد الذي زاد فيه الفقر أكثر من أي بلد آخر، حيث يوجد المليونيرات الأكثر ثراءً في أوروبا بأكملها، مما أدى إلى خلق تفاوتات لم نشهدها من قبل في فرنسا، ومستوى من تدمير الخدمات العامة لم نشهده من قبل. هل تعتقد أن الأثرياء الذين يحتفلون منذ 10 سنوات يقبلون فكرة أن الأمر قد انتهى فجأة؟ هذه هي النتيجة النهائية. يُقال لنا: إن الرغبة في تنفيذ برنامجنا هي تعنّت. ماذا تسمي التخلي عنه؟

● مع 193 نائبا فقط، كيف يمكننا تنفيذ «البرنامج بأكمله، البرنامج فقط»، كما تقول؟

يجب أن نلعب لعبة الديمقراطية. يفعلون ذلك في جميع البلدان. إذا لم يرغب الآخرون في أن ننفذ برنامجنا، ليقولوا ذلك إن تجرؤوا. نحن لا نريد مخططات سياسية. نحن لسنا متعنتين، لكننا ببساطة نحترم الديمقراطية، وهذا جديد في فرنسا.

● إذا تمكنتم من الاتفاق على اسم لرئيس الوزراء، فماذا سيحدث إذا رفض ماكرون تعيينه؟

سنواجه أزمة نظام. لا نعرف إلى متى ستستمر هذه الكوميديا، لكنها كوميديا من جانب ماكرون. مع الانتخابات، خلق ماكرون أزمة عمداً. قال رئيس الدولة: «لقد سحبت دبوس القنبلة بين أرجلهم» ... لقد أثار أزمة عمداً. تفاقمت الأزمة منذ ذلك الحين، لكنّه ليس أول شخص مسؤول يلقنه الناخبون درساً. هل يجب علينا أن نستسلم؟ لا! يجب عليه أن يقبل نتيجة التصويت! وإلا فلن يكون هناك سوى مخرج ديمقراطي واحد من هذه الأزمة: يجب عليه أن يرحل، لأن حلّ الجمعية الوطنية غير ممكن قبل عام وفقاً للدستور.

● هل النتيجة التي تريدها هي استقالة الرئيس؟

إذا أصرّ رئيس الجمهورية على إنكار نتائج الانتخابات، فسوف يخلق أزمة. لن يكون هناك مخرج آخر منها سوى رحيله. هذا ما أقوله. ماذا تريدون منا أن نفعل؟ كل ما نقوله تمّ الحديث عنه مسبقاً. إذا عرقل الجميع كل شيء، فسوف تنفجر طنجرة الضغط. هذا هو الحال. لست بحاجة إلى أن تكون استراتيجياً عظيماً لفهم ذلك. لهذا من الأفضل أن نترك «الجبهة الشعبية الجديدة NFP» تحكم!

أي، إنّ أزمة النظام سوف تخرج عن السيطرة. الأشخاص الذين أنقذوا اليسار والجمهورية، والجزء الذي تمكنا من إقناعه بالتصويت في الأحياء التي تقطنها الطبقة العاملة، وبين الشباب الذين امتنعوا عن التصويت بشكل كبير، سوف يقولون «إن التصويت لا جدوى منه» إن لم نفِ بوعودنا.

● ماذا عن الناخبين؟

كان هناك ما لا يقل عن 30% من الطبقة العاملة الذين صوتوا لصالح اليمين. تتكون الطبقة العاملة من بشر قادرين على تغيير آرائهم. وفي قطاعات البلاد، حيث كان اليمين مؤثراً للغاية من قبل، صوّت جزءٌ من الطبقة العاملة لصالح «التجمّع الوطني RN». ليس ذلك أكثر من ديناميكية اقتناع. كان اليسار غائباً أو مسؤولاً عن السياسات التي أضرّت بالناس. بدأنا في فتح بديل جذري لليبرالية الجديدة في عام 2008. حققنا نجاحاً متزايداً: في المرة الأولى 12%، وفي المرة الثانية 19%، وفي المرة الثالثة 22%. هذه الاستراتيجية تعمل لتغيير الوضع، لا بد أن نستمر فيما ينجح. وفوق كل شيء، يجب ألّا نعود إلى الأساليب القديمة التي دمّرت كل شيء: الكذب، والخيانة، والاتفاق فيما بيننا، وتقاسم المواقف، وإنكار أي حقيقة شعبية.

لو كنت في الإليزيه كنت سأغادر الناتو بطريقة مخططة ومنظمة خاصة في أوقات التهديد بالحرب الشاملة حتى لا يتمّ جرّنا إليها

● هل مازلتم ترغبون في مغادرة الناتو، حتى مع استمرار الحرب في القارة؟

يحمل الناتو منطق الحرب. إنني أختار منطق نزع السلاح والتهدئة. هذا خط سياسي وليس حلماً. لو كنت في الإليزيه، كنت سأغادر الناتو بطريقة مخططة ومنظمة، خاصة في أوقات التهديد بالحرب الشاملة حتى لا يتمّ جرّنا إليها.

لن نترك الاتحاد الأوروبي، فنحن أوروبيون، ولكننا لسنا من الناتو. تنصّ المعاهدات الأوروبية على أنّ دفاعنا ضد المعتدي جماعي. لذلك، فإنّنا سندعم التدابير التي يتخذها الاتحاد الأوروبي لمساعدة أوكرانيا. سوف ندعمها على أساس كل حالة على حدة، ويحافظ برنامجنا على الدعم الثابت لسيادة أوكرانيا.

● بالتطلّع لانتخابات الرئاسة في 2027، هل يمكن أن يكون الحكم اليوم سلبياً بالنسبة لك؟

لا، على العكس. إذا أردنا أن نحكم، فسوف نثبت أن أساليبنا تؤتي ثمارها. ما سيكون سخيفاً هو أن نقول: إننا سنغير برنامجنا حتّى قبل وصولنا، كما تقول مرشحة «الحزب الاشتراكي». هذا خطأ كامل. أعتقد أنه على العكس من ذلك، إذا نفذنا سياستنا، فسوف نحصل على الفور على مساحة شعبية، بحيث تكون لدينا فرصة معقولة للفوز في عام 2027.

الذكاء الاصطناعي والسير نحو الجهل

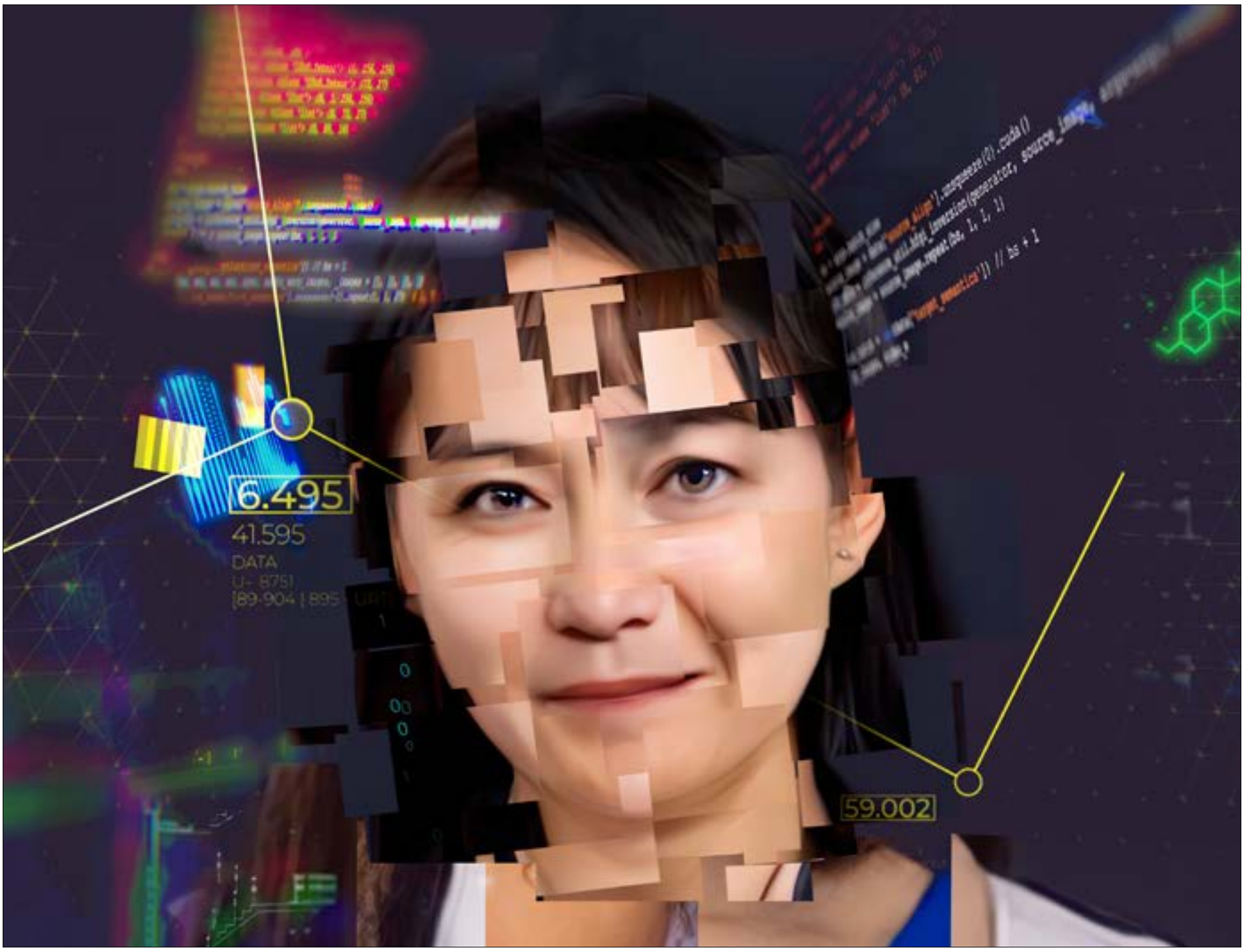

روجت الأفلام الهوليوودية القديمة للمستقبل المتطور المعتمد على التكنولوجيا، وللإنسان المتطور والذكي الذي سيبني هذا المستقبل. تنبأ المشاهدون وانتظَروا المستقبل الذي سيعكس عليهم حياة زاهدة ورفاهية. ومؤخراً حصل تطور كمي بالذكاء الصناعي، مع بروز chatgpt وغيرها من المحركات التي تستطيع الإجابة عن أسئلة في المجالات كافّة. خُصِّص التعليمُ للذكاء الاصطناعي قسطاً وفيراً من أموال الأبحاث والباحثين لدراسة انعكاس ودور الذكاء الاصطناعي فيه وفي بناء تلاميذ اليوم والغد.

■ د. مروة صعب

هل حقاً تلعب التكنولوجيا دوراً فعالاً في التعليم؟

لا شكّ أن التكنولوجيا ساعدت في تنظيم التعليم وسمحت لنسبة أكبر من التلاميذ بالوصول إلى المعلومات. ولكن تشوب استخدامَ التكنولوجيا في التعليم شوائبُ متعددة. أدخلت التكنولوجيا قدرات جديدة مثل استخدام الأجهزة والإنترنت وتقديم الدرس والمعلومات بطريقة عملية غير جامدة، وسمحت بتقدم بسيط في طرق البحث وتحليل النتائج وعرضها. ويتم عرض الأبحاث العلمية على منصات ومحركات تُمكّن الصروح العلمية والبحثية والتلاميذ من الوصول إليها بطريقة أسرع وأكبر. كان هذا التقدم بسيطاً لأنه لم يغيِّر في المشكلة الأساس في التعليم الحالي، وهي تقويض قدرة وتقدم الطالب إلى ما يجب ويمكن أن يدرس. التعليم في تركيبته الحالية لا يسمح للطالب باستغلال كامل قدراته ولا بتطوير وعيه وشخصيّته بدرجة كبيرة، لأنه يضع قوانين وتعريفات وحدوداً للمعرفة ولشخصية الطلّاب وتطوّرهم الإدراكي. فإلى اليوم ما زال النقاش غير محسوم حول الطرق المثلى والفضلى للتعلم، وإلى اليوم تحاول الصروح العلمية والبحثية الترقيع هنا وهناك لإيجاد أو لتكوين نظام تعليمي جيّد بأدنى حد. فقد عكست فترة انتشار كورونا والانتقال من التعليم المباشر إلى غير المباشر هشاشةَ النظام التعليمي في العالم أجمع. ليس فقط لأنه لم يستطع التأقلم مع واقع جديد، بل لأنه أثبت أن المعلومات وطرق التعليم المتَّبعة لم تعكس وعياً أو حتى معرفة بالأمور العامة. واستغل رأس المال هذه الواقعة فقدَّم نموذجاً عن الذكاء الاصطناعي لكي يقوم بما لم تستطع الصروح التعليمية والبحثية فعله. وهنا تكمن الشائبة الثانية، لكون جميع هذه الإمكانيّات مرتبطة بالقدرة الشرائية للتلاميذ. فحتى لو أنه يمكن الوصول إلى العديد من الأبحاث أو استخدام التكنولوجيا، فإنّ هذا الوصول مدفوع وغير مخصَّص للعموم. أي أنّ التكنولوجيا، كما أيّ أداة تستخدم من قبل الرأسمالية، هي ربحية أولاً وأخيراً. وأثبت انتشار الوباء وضرورة وسرعة الانتقال إلى التعليم عن بعد أنّ النماذج التعليمية المتَّبعة في العالم لم تؤدِّ دورَها المفروض من تعليم أو رفع إدراك ومعرفة التلاميذ. وأن الذهاب إلى استخدام التكنولوجيا كحلٍّ لمشكلة التعليم لم تعط مردوداً جيّداً. فبدلاً من أنْ تحقق التَكنولوجيا المروَّج لها الاستفادةَ المفترضةَ منها، كانت عائقاً أمام الطلاب والأساتذة والصروح التعليمية. فالمشكلة ليست في العقبات في استخدام التكنولوجيا فقط، بل في أن النظام التعليمي غير مرن ولا يسمح، أو غير مخصَّص، لكي يكونَ عن بعد.

عندما كنا نشاهد الأفلام الهوليوودية التي روَّجت لمستقبلٍ متطوّر لم نكن نعتقد أننا كبشر ذاهبون إلى التخلف

ذكاء الذكاء الاصطناعي

عندما كنا نشاهد الأفلام الهوليوودية التي روَّجت لمستقبلٍ متطوّر لم نكن نعتقد أننا كبشر ذاهبونَ إلى التخلف. كنا نعتقد أننا سنصبح أذكياء ونركز قدراتنا الذهنية والجسدية على بناء حياة سهلة ومريحة. هذا الوهم يختفي مباشرة بعد انتهاء الفيلم والعودة إلى الواقع الذي يجسّد حاضراً ومستقبلاً أصعب من الذي كان، من حيث السعي إلى حياة مريحة. وبعدما علمتنا الرأسمالية أنها دائماً وأبداً ترنو نحو الربح السريع وغير المنتج، استنتجنا أن الذكاء الاصطناعي كما أيّ شيء تروّج له الرأسمالية هو منتَجٌ للبيع وليس للتطوّر والتقدّم. فبدلَ أن يكرِّس الذكاء الاصطناعي للقيام بالأعمال التي تريح الناس في يوميّاتها، مثل جمع القمامة وتنظيف الشوارع وما يماثلها من أعمال تتطلب جهداً جسدياً عالياً، كُرِّسَ لكي يزيد من جهل الإنسان ويقوم بالتفكير عنه. مثلما يتم استخدام chatgpt وغيره في كتابة المواضيع الإنشائية وأطروحات التخرج والمقالات العلمية. لأن الرأسمالية تسارع في استغلال أي تطور لمصالحها الخاصة، غير آبهة بما قد ينعكس عنه. فيتم السماح لعامة البشر باستخدام الذكاء الاصطناعي في حالات مثل هذه بينما يتم تكريس الجهود والقدرات الأخرى لإرساء القوة في الصناعات الحربية. وهذا ما ينتج أجيالاً لا تفكّر ولا تعمل ولا تنتج، منشغلةً بكيفية ترقيع تعليمها لكي تحصل على شهادات ستنعكسُ سلباً على مستقبلنا جميعاً.

لم تفشل الدعاية الهوليوودية مثل عادتها بصناعة الأحلام الزائفة البعيدة كل البعد عن الواقع. ولكنها فشلت في استخدام الذكاء الاصطناعي في بناء هذه الحياة. فنماذج الذكاء الاصطناعي الموجودة حالياً تعمل على تكريس الجهل بدلاً من تكريس المعرفة والوعي. وتعمل على زيادة الشَّرخ في المجتمع بين مَن يُسمَح له بالتقدّم ومن لا يُسمَح له.

بين باريس وبكين... مقارنة مشروعة

ترى ما الهدف الذي أراده منظمو الحفل من تمرير تلك المشاهد المقرفة والتي تتعارض مع الفطرة السليمة ومع مبادئ الرياضة؟ وأسئلة أخرى كثيرة طرحها حفل افتتاح أولمبياد باريس مساء الجمعة 26 تموز والتي أثارت جدلاً واسعاً واستدعت نقاشاً في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي.

■ إيمان الأحمد

في الوقت الذي يشتعل فيه العالم بأشكال متعددة حروباً ومجاعات وأمراض وحرائق... وغيرها الكثير من المشاكل التي تعاني بسببها الأغلبية الساحقة من سكان الأرض، يجري استغلال العرض الذي من المفروض أن يكون مخصصاً للرياضة وقيمها النبيلة لتمرير رسائل ملغومة، تنهار فيها القيم والذوق والفن ويجري الهجوم على الذاكرة والأخلاق وتشويه الروح الإنسانية بشكل مقصود، من خلال لوحات استعراضية شارك فيها متحولون جنسياً، لتوجيه رسائل للترويج للشذوذ والتحول الجنسي، والاستهزاء بالقيم الفنية والروحية. رجال راقصون يرتدون ألبسة نسائية فاضحة، وأشكال شيطانية واستخدام للجماجم وعلامات الموت والنيران بصورة غير طبيعية، إيحاءات واضحة منها استعراض لوحة «العشاء الأخير» التي رسمها ليوناردو دافنشي، للسيد المسيح وتلاميذه، والتي جسدها شواذ ومتحولون جنسياً واستخدموا فيها الأطفال كرمز اشتهاء جنسي «البيدوفيليا» ومشاهد قطع الرؤوس وو... إلخ مما وصفه الجمهور والمتابعون بأنه مقرف ومقزز.

هل هو مجرد انحطاط فني؟ أم سياسة تهدف إلى انهيار الذوق والحس الجمالي والمبادئ الروحية عبر استخدام تقنيات التكنولوجيا وفن العرض؟

إنه قاع نهر السين

استعرضت متحدثة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أدلة على الفشل الذريع الذي اعترى حفل افتتاح «أولمبياد باريس» وذكرت بعضها، وكتبت في قناتها على «تيلغرام» عن هذا الانحدار: «هذا المستوى ليس مجرد القاع... إنه قاع نهر السين ذاته».

بينما اعترض مجلس أساقفة فرنسا على مشاهد الحفل «غير اللائقة والتي تسخر من المسيحية». وشن رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، هجوماً لاذعاً على الحفل، انتقد فيه «ضعف الغرب وتفككه». وأكد أن الحفل تجسيد «للخواء» الأخلاقي في الغرب. وقال: «إن القيم الغربية، التي طالما اعتبرت عالمية، أصبحت غير مقبولة ومرفوضة بشكل متزايد من قبل العديد من دول العالم»

أولمبياد بكين روح الشرق

نشرت كثير من صفحات التواصل الاجتماعي فيديو لافتتاح أولمبياد بيكين 2008 والذي يصور بالصوت والصورة 2008 أشخاص يقرعون الطبول معاً في حفل افتتاح أولمبياد بكين. وقارنت التعليقات بين الحدثين واصفة حفل باريس بالمقزز والمقرف بينما يعبر حفل بكين عن روح الشرق.

ما جرى في باريس لم يكن سوى استمرار لسياسة بدأت واستمرت، هدفها غسيل الأدمغة وتعويم وتذويب الهويات المبنية على فطرة طبيعية عند الإنسان وعلى رأسها الهوية الجنسية والهوية الوطنية والروحية... فلا شيء مقدس ولا شيء طبيعي... إلخ مما يؤدي إلى الانفصال عن الواقع وبالتالي عدم الاكتراث لأي شيء وصولاً إلى فقدان المعنى والهدف والرؤية.

أخبار ثقافية

إضراب لممثلي ألعاب الفيديو

بدأ «اتحاد ممثلي الشاشة الأمريكية لفناني التلفزيون والراديو» إضراباً يوم الجمعة 26 / 7/ 2024 في كاليفورنيا، نفّذه الممثلون الذين يجسّدون بأصواتهم أو بحركاتهم شخصيات ألعاب الفيديو، للمطالبة بضمانات فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي. يأتي هذا التحرّك بعد مفاوضات غير مثمرة استمرّت أكثر من عام ونصف عام بين الاتحاد وعدد من شركات ألعاب الفيديو الكبرى، من بينها «أكتيفيجن» و«ديزني» و«إلكترونيكس آرتس» و«وارنر براذرز غايمز».

ورفض الممثلون تجديد عقدهم الجماعي الذي انتهت مدته في تشرين الثاني 2022، ويضم 2600 فنان حتى تحقيق مطالبهم التي تشمل زيادة الرواتب، وحماية كبيرة فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي تشمل إلزامية الحصول على موافقة الفنان ومنحه تعويضاً عادلاً.

وقالت رئيسة الاتحاد: «لن نقبل بعقد جماعي يسمح للشركات باستغلال الذكاء الاصطناعي على حساب أعضائنا». ويتيح الـ AI إعادة إنتاج صوت الممثل أو إنشاء نسخة رقمية طبق الأصل من الممثل. وتعقب الخطوة الجديدة إضراباً نفّذه العام الماضي ممثلون سينمائيون وتلفزيون، أصاب هوليوود بالشلل، قبل أن يكسب المضربون المواجهة مع الاستديوهات.

الزي التقليدي الفلسطيني... مقاومة وصمود

أكد باحثون ومختصون في التراث في ندوة بعنوان «الزي التقليدي الفلسطيني... مقاومة وصمود» نظمت في المهرجان الثقافي الوطني للزي التقليدي الجزائري أن الزي التقليدي والطرز الفلسطيني من أهم وسائل «إبراز الهوية الفلسطينية ومن أهم أدوات مقاومة الكيان الصهيوني».

وأوضحت الباحثة الفلسطينية نسرين مقداد، «أن الطرز الفلسطيني من أهم الفنون الشعبية التراثية والمهارات اليدوية التي يتم توارثها عبر الأجيال ومن الضروري صون هذا الإرث التاريخي وحمايته من الاندثار». وأضافت أن «منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» أدرجت عام 2021 فن التطريز في فلسطين على لائحتها للتراث الثقافي غير المادي».

وذكرت الباحثة في علم الآثار عائشة حنفي: «كل مدينة وقرية في فلسطين تتميز بألوانها ورموزها وتطريزها وأشكالها وموادها المستلهمة من الطبيعة والتراث، وتوثق حياتها الاجتماعية وبيئتها ومعتقداتها وهويتها كما تحمل رسائل سياسية».

وتطرقت محافظة المهرجان والباحثة فايزة رياش إلى تقاطع المقاومة الثقافية بين الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وفلسطين في ظل الكيان الصهيوني من خلال التمسك بخصوصيات اللباس التقليدي كالبرنوس والحايك.

كانوا وكنا

الاحتفال بذكرى عيد الجلاء 17 نيسان 1957

الانتهازية «الثورية» في المرحلة الانتقالية وتصفية الحساب

نتيجة ضغط الوقائع وقوة الضرورة التاريخية لم يعد للوعي من مختلف خلفياته النظرية أن ينكر طبيعة التحول الحاصل عالمياً. ولهذه الخلاصة أهمية في جانبها الإيجابي، إلّا أنّ جانبها السلبي حاضرٌ أيضاً وهو ما لا يجب للجانب الإيجابي أن يغطّيه فنطرب إليه حصراً. وهنا بعض الأفكار تحديداً من لينين ومرحلة الصعود الثوري في القرن الماضي.

■ د. محمد المعوش

الانتهازية تحت ضغط الواقع

في نقاش الصراع الأيديولوجي يكرّر لينين فكرة عند إنجلس هي أنه كلما اشتد وضوح الضرورة التاريخية وازدادت قوة فكرة على حساب الأفكار الأخرى فإنّ القوى المختلفة التي كانت معادية للفكرة التي تزداد قوتها تقوم بمناورة لقبولها، ولكن مع إخصائها وتعطيل قوتها، فتعيد إنتاجها دون «روحها الثورية». وفي إشارته إلى القوى الانتهازية الليبرالية البرجوازية في جوهرها والثورية في مظهرها، دائماً ما يذكر لينين الأصل الاقتصادي الاجتماعي التاريخي لهذا الخط البورجوازي في الحركة الثورية الاشتراكية، ألا وهو «سنوات التطوّر السلّمي» التي سمحت بانتعاش هذه القوى. وهذا التلوّن الانتهازي للقوى مثلاً بعد انتصار البلاشفة في روسيا على حساب المناشفة شكّل طبيعة الصراع الداخلي بشكل خاص ضمن الحزب البلشفي، الذي صار يضم قسماً من المناشفة «التائبين» أو الذين قبلوا بأفكار البلاشفة النظرية والسياسية حول الإمبريالية والدولة والطبقات ودور الطبقة العاملة والحزب، وغيرها. ويذكّر لينين في عدة مناسبات بأصل هذا «الثوري» أو ذاك ليفسّر انحرافه الحالي، فيقول مثلاً بما معناه «هذا كان منشفياً، فليس غريباً عنه أن يتخذ موقفه الانحرافي هذا».

ما يعنينا اليوم

إذا ما قمنا بإسقاط منهجيّ دون اختزال الفروقات التاريخيةّ بين عناوين الصراع وقضاياه، يمكن القول إنّ المرحلة الراهنة هي تطور في صعود الخط «الثوري» تاريخيّاً، بما هو تجاوز للإمبريالية والرأسمالية عالمياً، كاستكمال للموجات الثورية في القرن الماضي مع الفروقات في طبيعة القوى التي تخوض تلك العملية، وهذا يعني تشابهاً في معالم الصراع الفكري بين مراحل الصعود الثوري في القرن الماضي واليوم. وإذا كان لينين قد حدّد الأصل التاريخي الاقتصادي الاجتماعي للانتهازية «الثورية» الذي هو «سنوات التطور السلّمي»، فإنّ العقود التي سبقت الأزمة الرأسمالية في العقدين الأخيرين مثّلت مرحلةً من التطوّر السلّمي نسبياً في إطار النمط الليبرالي عالمياً. هذه المرحلة الليبرالية والتي تمتاز بعمق «ليبراليتها» عن تلك التي قصدها لينين، كفيلة بأن تنتج انحرافاً في الحركة الشيوعية والاشتراكية العالمية أعمقَ بكثير من كل الانحرافات التاريخية. وهذا ما رأيناه في تموضع أغلب قوى «اليسار والشيوعية والاشتراكية» إما في الموقع الأمريكي أو الثورات المضادة أو مواجهة «الإمبرياليتين الروسية والصينية»، بحسب وصفهم، أو الغرق في السردية الفوضوية لـ«تمجيد الشعوب» دون تنظيمها وقيادتها والتنظير لحركتها، أو الغرق في الثنائيات الليبرالية المدمرة، أو العداء المطلق للدولة لمصلحة «الثورة»، أو العداء للدين لمصلحة العلمانية، أو العداء المطلق للإسلام السياسي المقاوِم منه «في العالَم العربي بشكل خاص»، وغير ذلك من مؤشرات عديدة تشير إلى التشوه الفكري الانحرافي لهذه القوى. وفجأة حصل تحوّل ما، ليس لدى هذه القوى «الثورية» فقط، بل لدى القوى اليمينية أو القومية أو الوطنية الشوفينية أو... أو... وهذا التحوّل بارز في الميل العام للتقارب مع التحول الحاصل عالمياً، وتحديداً في التقارب مع روسيا والصين، بعد أن كانت تلك القوى «اليسارية والشيوعية» تقول مثلاً بـ«إمبريالية» هذا التحول، ولا اشتراكيّته. فهل غيّرت تلك القوى فعلاً من مرجعيّتها الفكرية وتخلّصت من جوهرها الانحرافي؟!

هناك قوى تقف مع التيار الصاعد لأنه صاعد أما ضمنياً فما زالت في موقعها الفكري الجامد والعدمي

خطر الانتهازية في المراحل القادمة

إن حجم القوى الانتهازية في الحركة السياسية «الثورية» كبير، والتحول في موقف بعضها من قضية هنا أو قضية هناك على وقع ظواهر مثل «التقارب الشديد الروسي الصيني الذي يصل حد الوحدة» أو «دعم روسيا والصين للقضية الفلسطينية»، أو «التلاقي الإيراني الصيني الروسي، إلى جانب التلاقي الإيراني العربي، والتلاقي الإيراني مع القضية الفلسطينية»، إلخ... هذا التحول في المواقف ليس إلّا تحوّلاً انتهازياً، من موقع فكرها الذي كانت تتموضع فيه قبل أشهر أو سنوات قليلة. هذا ليس تحولاً في روح فكرها من انحرافيٍّ تحت طابع الجمود والعدمية إلى روح ثورية، وبشكل خاص ديالكتيكية تاريخية. فجوهر الانتقال يصير بالنسبة لها محصوراً بتثبيت الانتقال لا بنتيجته في تجاوز الرأسمالية، والتوجه العام لتفتيت كل انتظام يغيب عن ذهن هذه القوى ممّا يجعل من موقعها المعادي للدولة «والتراث والأسرة والتقاليد...» وغيرها، سيحضر عند كل قضية حاسمة، وتعريفها لجوهر تجاوز الرأسمالية كإنتاج بضاعيّ يغيب أيضاً، مما سيضعها ربما إلى جانب القوى الرجعية عالمياً حتى داخل القوى الصاعدة، وهذا هو لبُّ جوهرها الانتهازي. هي مع التيار الصاعد لأنّه صاعد، أمّا في موقفها الضمني، فهي ما زالت في موقعها الفكري والنظري الجامد والعدميّ، ولهذا فهي تتعامل بالقطعة مع ما يحصل، ولن يكتب لها الفعل التاريخي من موقع المساهم في تطوير الحركة.

تصفية الحساب مع الانتهازية

ما ورد أعلاه لا يعني العداء مع كلّ مَن غيَّر في موقفه بالمعنى العميق، بل المقصود هو تلك القوى البهلوانية التي يجب خلال تطوّر العملية السياسية أنْ يجري دائماً كشف جوهر موقفها، وذلك لا يمكن إلّا من خلال وضع القضايا الجوهرية والمستقبلية على بساط البحث، لا أن يكون المعيار موقفها الآني من الحدث أو من عدة أحداث هي اليوم موضع «إجماع». فالقوى الانتهازية تحاول دائماً أن تختطف المشهد فتخنق الجوهر الثوري للعملية الحاصلة، وهي ستكون ضارّة وقاتلة كما كانت خلال السنوات السابقة، التي جعلتها في بعض الأحيان تعمل لصالح مشروع التفتيت والإحراق الإمبريالي نفسه. ترسيم الحدود مع تلك القوى علناً ضروريّ، دون أن تغيب عن الذهن ضرورةُ تصفية الحساب مع منطلقات فكرها العدميّ والجامد، لا أنْ نطرب إلى تغيير موقفها وكأنّه انتقالٌ لمواقعها الفكرية، فهذا التغيير في الغالب هو انتهازيٌّ في وظيفته، حسب القول الشعبي «بيوقفو مع الواقف».